المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي
National Economic & Social Development Board

التقرير الوطني الأول

لحالة الشباب في ليبيا 2023 2024

إدارة التنمية المجتمعية

إن الحديث عن فئة الشباب هو حديث عن المستقبل، عن الأمل، وعن القوة التي تحمل أعباء الغد وتواجه تحدياته، باعتبارها العمود الفقري لأي مجتمع، وهم الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها بناء الوطن وتقدمه، لما يمتلكونه من طاقات وإمكانات هائلة.

إن الشباب ليسوا مجرد فئة عمرية عابرة، بل هم قادة الغد وصناع المستقبل، لذا يجب أن نحسن الاستماع إلى تطلعاتهم وآمالهم، وأن نقدم لهم الدعم الذي يحتاجونه ليتمكنوا من تحقيق أحلامهم والمساهمة في بناء وطن قوي ومزدهر.

إن الاهتمام بهذه الفئة يعد واجبًا وطنيًا ومسؤولية تقع على عاتقنا جميعًا، وهذا ما عكف عليه المجلس اضطلاعا بمهامه من خلال تنفيذ مشروع المنابر الشبابية، الذي كان أحد نتائجه التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا، التقرير الذي أوصلنا إلى تحليل وفهم الوضع الراهن لفئة الشباب اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وأمنيا.

وباعتبار ليبيا دولة فتية، استدعت الضرورة إلى أن نوفر لهذه الفئة البيئة المناسبة التي تمكنهم من استغلال هذه الطاقات بشكل إيجابي وفعال، عبر تطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم من خلال التعليم الجيد والتدريب المستمر، ودعم الابتكار والإبداع وتهيئة الفرص أمامهم للمشاركة في صنع القرار وتحمل المسؤوليات، ومواجهة التحديات وتحقيق النجاحات.

نتاج هذا الجهد يتطلب العمل الجماعي والتكاثف بين جميع الوزارات ومؤسسات الدولة والمجتمع من أجل دعم شبابنا وتوجيههم نحو الطريق الصحيح، فهم أملنا وثروتنا الحقيقية.

الدكتور محمود أحمد الفطيسي

مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

تنفيذ إدارة التنمية المجتمعية
المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

فريق العمل:

م.محمد امحمد المشري — **اشراف عام**
مدير ادارة التنمية المجتمعية

م.هاني سالم الترهوني — **اشراف عام**
مدير مكتب التعاون الدولي

أ. احمد ابوبكر الكاتب — **اشراف عام**
وكيل وزارة الشباب لشؤون البرامج و الأنشطة

د. محمود عمر عيسى — **رئيس الفريق**
د. سعاد محمد العباني — **عضو**
د. سامي نافع الشيباني — **عضو**
أ. قيس احمد بن غربيه — **عضو**
أ.أريج نوري الأسطى — **عضو و مقرر**
د. إبراهيم علي اجبيل — **متعاون**
د. البشير علي الكوت — **متعاون**
د. محمد عمر حبيل — **متعاون**
أ.التواتي عبد الله التواتي — **متعاون**
أ.محمد صالح أبوعرقوب — **متعاون**
أ.سندس كامل حسين — **متعاون**
أ.عبد المجيد محمد علي — **التحليل الإحصائي**
أ.رحاب فوزي البصير — **إدخال البيانات**
أ.رانيا فوزي البصير — **إدخال البيانات**
أ. هنيدة أحمد أبوغفة — **مراجعة فنية**

الفهرس:

10 تقديم
11 مشروع المنابر الشبابية
12 الملخص التنفيذي
19 منهجية التقرير
23 **السياق الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للشباب**

الشباب و سوق العمل
30 مقدمة
30 بطالة الشباب
37 التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا
40 فرص العمل وسياسات سوق العمل
46 الاستنتاجات
47 المراجع

واقع وآفاق المشاركة الشبابية في ليبيا
50 مقدمة
50 البيئة السائدة لمشاركة الشباب الليبي
55 واقع المشاركة الشبابية في ليبيا
58 تحديات ومعوقات المشاركة الشبابية
60 الاستنتاجات
60 التوصيات
62 المراجع

صحة الشباب
64 مقدمة
64 الوضع الحالي لصحة الشباب
66 العوامل المؤثرة في صحة الشباب
69 الممارسات الضارة بصحة الشباب
76 الحمل والولادة في سن مبكرة و العمر المناسب للزواج
77 الأمراض المزمنة والوراثية لدى الشباب
79 التدخين لدى الشباب
81 المراجع

المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية
84 مقدمة
85 الأحوال الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية على الشباب الليبي
87 الشباب والامن
91 الاسرة والمشكلات الاجتماعية للشباب
93 أهداف الشباب في الحياة ورؤيتهم للمستقبل
95 الهجرة الاحتمالية للشباب
97 الوضع الاقتصادي للشباب ولأسرهم
100 المراجع

الأبعاد الاجتماعية وقضايا الشباب
102 مقدمة
102 مواقف واتجاهات الشباب الليبي نحو قضايا لاسرة والزواج
110 مواقف واتجاهات الشبابا الليبي نحو قضايا المراة
116 مواقف واتجاهات الشباب الليبي نحو قضايا العنف والتمييز
117 الاستنتاجات
120 المراجع

فهرس الجداول:

الجـــدول رقـــم (1) يبيـــن مؤشـــرات النافذة الديموغرافية لسنة 2022م 25

الجـــدول رقـــم (2) يبيـــن معـــدلات البطالـة الكلية و الفعلية حسب النوع 35

الجـــدول رقـــم (3) يبيـــن مـــدى معرفـــة الشباب باستخدام الحاسب الالي 53

الجـــدول رقـــم (4) يبيـــن مصـــادر حصـــول الشـــباب علـــى الأخبـــار حســـب المناطـــق والفئات العمرية 54

الجـــدول رقـــم (5) يبيـــن المشـــاركة فـــي الانتخابات 55

الجـــدول رقـــم (6) يبيـــن الاحتجاجـــات والاعتصامات السلمية 56

الجـــدول رقـــم (7) يبيـــن المنظمـــات الشبابية التي تعمل لمصلحة الشباب 57

الجـــدول رقـــم (8) يبيـــن تقييـــم الوضـــع الصحي للشباب 65

الجـــدول رقـــم (9) يبيـــن الأشـــياء التـــي تمثل مخاطر لدى الشباب 66

الجـــدول رقـــم (10) يبيـــن أســـباب تنـــاول الشباب الكحول والمخدرات 70

الجـــدول رقـــم (11) يبيـــن المشـــاكل الصحيـــة النفســـية التـــي يعانـــي منهـــا الشباب 72

الجـــدول رقـــم (12) يبيـــن مـــدى إلمـــام الشـــباب بالأمراض المنقولة جنسياً 73

الجـــدول رقـــم (13) يبيـــن المؤشـــرات الأنتروبومترية 74

الجـــدول رقـــم (14) يبيـــن تأثيـــر الغـــذاء غيـــر الجيد على صحة الشباب 75

الجـــدول رقـــم (15) يبيـــن العمـــر المناســـب للزواج 76

الجـــدول رقـــم (16) يبيـــن مؤشـــرات الـــداء السكري وداء ضغط الدم 78

الجـدول رقم (17) يبين فوائد زواج الاقارب 78

الجدول رقم (18) يبين نسبة المدخنين 79

الجدول رقم (19) يبين نسبة انتشار التدخين لدى الذكور حسب الفئة العمرية 80

الجـــدول رقـــم (20) يبيـــن رؤيـــة المســـتقبل لدى الشباب 94

الجـــدول رقـــم (21) يبيـــن أهـــداف الرئيســـة فـي الحياة 95

الجـــدول رقـــم (22) يبيـــن متوســـط العمـــر عنـــد الزواج الأول ونسبة العزوبية 104

الجـــدول رقـــم (23) يبيـــن تفضيـــلات الشـــباب ان تكـــون الزوجة أصغر من الزوج 107

الجـــدول رقـــم (24) يبيـــن تفضيـــلات زواج الاقارب 108

الجدول رقم (25) يبيـن تأييد عمل المرأة 111

الجـــدول رقـــم (26) يبيـــن الاختـــلاط بيـــن النوعيـن فـي العمـل 114

جـــدول رقـــم (27) يبيـــن اتجاهـــات ومواقـــف الشباب نحو قضايا التمكين وقضايا المرأة 116

الجـــدول رقـــم (28) يبيـــن اتجاهـــات ومواقـــف الشباب نحو قضايا التمييز والعنف 117

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (1) يبين البروز الشبابي 24

الشكل رقم (2) التدخلات القطاعية لتنمية الشباب وتسخير العائد الديموغرافي 28

الشكل رقم (3) يبين معدل البطالة، مقارنات دولية. 31

الشكل رقم (4) يبين معدلات البطالة حسب العمر 2022 34

الشكل رقم (5) يبين معدلات البطالة الكلية حسب المناطق. 35

الشكل رقم (6) يبين البطالة الفعلية للشباب 35

الشكل رقم(7) يبين معدل البطالة الفعلية للذكور والإناث 36

الشكل رقم (8) يبين البطالة الفعلية والكلية حسب الفئات العمرية 36

الشكل رقم (9) يبين توزيع طلبة التعليم المتوسط في ليبيا 39

الشكل رقم (10) يبين توزيع المعاهد الفنية والمهنية حسب المناطق في ليبيا 39

الشكل رقم (11) يبين المهارات المطلوبة للحصول على وظيفة لائقة 40

الشكل رقم (12) يبين متطلبات الحصول على وظيفة 40

الشكل رقم (13) يبين أسباب عدم الحصول على العمل 41

الشكل رقم (14) يبين طول فترة الانتظار من التعليم الى العمل 41

الشكل رقم (15) يبين نسبة الشباب الذين يثقون في قدرة الدولة على توفير فرص العمل حسب المناطق 42

الشكل رقم (16) يبين منافسة العمالة الأجنبية: 42

الشكل رقم (17) يبين جهة العمل للشباب الذين يعملون 43

الشكل رقم (18) يبين المهن التي يرغب الشباب الذكور في مزاولتها مستقبلاً 43

الشكل رقم (19) يبين المهن التي ترغب الشابات في مزاولتهن مستقبلاً 44

الشكل رقم (20) يبين الأولويات التي يجب أن تركز عليها الحكومة 45

شكل رقم (21) يبين توزيع نسب المؤهلات العلمية بين الشباب 52

الشكل رقم (22) يبين الحسابات الالكترونية 52

الشكل رقم (23) يبين الأخبار التي يستمع إليها الشباب 53

الشكل رقم (24) يبين الأنشطة التي يمارسها الشباب 54

الشكل رقم (25) يبين عضوية الشباب في منظمات المجتمع المدني 56

الشكل رقم (26) يبين نسبة الشباب المشاركين في أعمال تطوعية 57

الشكل رقم (27) يبين ثقة الشباب في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والمجالس البلدية 58

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (28) يبين معوقات المشاركة السياسية والمدنية للشباب 59

الشكل رقم (29) يبين العوامل المختلفة التي تؤثر على صحة الشباب 67

الشكل رقم (30) يبين أسباب تناول الكحول والمخدرات 70

الشكل رقم (31) يبين المشاكل الصحية النفسية التي يعاني منها الشباب 70

الشكل رقم (32) يبين مدى معرفة أنواع الأمراض المنقولة جنسياً وطرق انتقالها 74

الشكل رقم (33) يبين عدد حالات الزواج 15-19 سنة 75

الشكل رقم (34) يبين العمر المناسب للزواج 76

الشكل رقم (35) يبين فوائد زواج الأقارب 79

الشكل رقم (36) يبين الوضع المالي للشباب 85

الشكل رقم (37) بين أهداف الشباب الرئيسية في الحياة 86

الشكل رقم (38) يبين الظروف الاقتصادية للشباب 86

الشكل رقم (39) يبين العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار الأمني 88

الشكل رقم (40) يبين دور التعصب القبلي في حالة عدم الاستقرار 89

الشكل رقم (41) يبين الظواهر التي تهدد أمن الشباب 89

الشكل رقم (42) يبين المشاكل التي يعاني منها الشباب في محيط الأسرة والعائلة 91

الشكل رقم (43) يبين الشخصيات التي يلجأ إليها الشباب في حل مشاكلهم 93

الشكل رقم (44) يبين الرضا عن النفس حسب المنطقة 94

الشكل رقم (45) يبين التفكير في الهجرة حسب النوع 95

الشكل رقم (46) يبين التفكير في الهجرة حسب المناطق 96

الشكل رقم (47) يبين التفكير في الهجرة حسب الفئة العمرية 96

الشكل رقم (48) يبين أسباب هجرة الشباب 97

الشكل رقم (49) يبين العمر المناسب للزواج 104

الشكل رقم (50) يبين العدد المناسب لإنجاب الأطفال 106

الشكل رقم (51) يبين هل زواج الاقارب له فوائد؟ 108

الشكل رقم (52) يبين نسبة الشباب الذين يؤيدون عمل المرأة حسب النوع 112

الشكل رقم (53) يبين نسبة الشباب الذين يؤيدون عمل المرأة حسب المنطقة 112

تقديم

يعد هذا التقرير جزءاً من مشروع المنابر الشبابية الذي ينفذه المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي، ويستهدف المشروع الشريحة الأكبر عددا والأكثر تأثيرا وهم الشباب من عمر 15-34 سنة وذلك لسماع صوت الشباب والاقتراب منهم والتعرف على مخاوفهم وآمالهم وتطلعاتهم وتحديد مشاكلهم ومعاناتهم وتصوراتهم وآراهم في التنمية والتغيير، والى دراسة وتقييم أوضاع الشباب الليبي لوضع سياسات تنموية للاستفادة من قدراتهم غير المحدودة. يقيم هذا التقرير مدى هشاشة الشباب في مرحلة انتقالية ما بعد الصراع اقل ما يطلق عليها انها مرحلة صعبة يواجهها الشباب حاليا، فالمجتمع الليبي شهد أثناء عملية الصراع والانتقال حركة تغيير تفرض علينا إعادة النظر في أساليب رعاية الشباب، ومن ثم تطوير استراتيجية وطنية لإدماج الشباب وتنميتهم، فالأوضاع المجتمعية والمتمثلة في سوق العمل المتغير، والبيئة الأمنية، والسياسية غير المستقرة جعلت الكثير من الشباب في مرحلة انتظار طويلة، ووضعتهم خارج دائرة التعليم، والتدريب، والعمل، فحالة الشباب اليوم تثير القلق فالكثير من الشباب انتهى به الامر في الاقتصاد غير الرسمي ومخاطره الذي يتسم بظروف غير مستقرة، واجور متدنية، وانعدام فرص التدريب، وانعدام الحماية الاجتماعية، حيث نجد العديد من الشباب يشتغلون في وظائف غير التي تعلموها اقل من مؤهلاتهم العلمية مما يؤدي الى عدم الرضا والإحباط، أو في الانضمام الى التشكيلات المسلحة ومخاطرها أيضا، أو النشاط في الأنشطة المحظورة مثل الهجرة غير النظامية، او التهريب. ويركز التقرير كذلك على المشاركة وسماع صوت الشباب وعلى صحة الشباب، وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشباب، فقضايا الشباب كثيرة بل هي قضايا التنمية الحقيقية فالشباب هم الثروة الثمينة للمجتمع، والشباب هم التحدي وهم الامل في ليبيا. وجاء هذا التقرير ليعبر عن همومهم ومشكلاتهم وطموحاتهم، وقد اتبعت منهجية متعددة للاقتراب من الشباب وسماع صوتهم عبر المسح الوطني للشباب، وعبر مجموعات النقاش، وعبر منصات الحوار الشبابية، لكي نتمكن من وصف، وتحليل، وتحديد التحديات، والفرص لحالة الشباب اليوم، ولكي نستطيع ان نرسم سياسات ناجعة تجعل الشباب هم الهدف والوسيلة. لقد أسهم العديد من الخبراء والفنيين، والباحثين، والمساعدين وجامعي البيانات، والمحللين الإحصائيين في كتابة هذا التقرير الأول من نوعه في ليبيا، ولهذا سمي بالتقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا. بدأ العمل على هذا التقرير في شهر فبراير 2022م واستمر الى بداية شهر يناير 2023م، وينقسم التقرير الى ستة أجزاء تشمل اغلب القضايا الرئيسية، والجزء الأخير يحتوي على اهم ملامح السياسة الوطنية المقترحة لتنمية الشباب. ونتقدم بكل الشكر الى إدارة المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي التي رعت ودعمت هذا العمل الوطني وإلى أعضاء فريق العمل الخبراء والفنيين والباحثين وكل من أسهم في هذا العمل المتواضع.

رئيس فريق العمل

د. محمود عمر عيسى

مشروع المنابر الشبابية

أهداف المشروع:

1. العمل على صياغة واعتماد سياسة وطنية لتنمية الشباب، وفي سبيل ذلك:
2. دراسة أوضاع الشباب وتحديد الأولويات الخاصة بهم ومشاركتهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
3. العمل على انشاء قاعدة بيانات خاصة بتنمية الشباب تمثل احتياجاتهم واهتماماتهم واولوياتهم يتم تغذيتها من الدراسات والبحوث الخاصة بشريحة الشباب وادماجهم واشراكهم فيها.
4. تعزيز الوعي بأهمية ضرورة تبني سياسات للشباب، من خلال تفعيل دور الاعلام وتكنولوجيا الاتصال في تعزيز المشاركة الإيجابية في الشأن العام.
5. اجراء حوار وطني لكسب التأييد لتنفيذ برامج السياسة الوطنية لتنمية الشباب من قبل السياسيين وعلماء الدين وكل القوة الفاعلة في المجتمع.
6. تطوير خطط تنفيذية قطاعية لسياسات الشباب.

مراحل تنفيذ مشروع المنابر الشبابية

الملخص التنفيذي:

يأتي التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا 2023-2024م، بعد جهد مضنٍ بدأ منذ سنوات بالمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، حيث كان الشباب من الأولويات التي يعطيها المجلس كل الجهد والوقت، فقضايا الشباب هي قضايا التنمية، لان الشباب هم صلب التنمية فهم الثروة الحقيقية للأمم. عمل المجلس على شريحة الشباب منذ فترة حيث أصدر في 2017م بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA تقريراً بعنوان شباب ليبيا اليوم التحديات والفرص، الذي حاولنا فيه تقييم حالة الشباب ومن ضمن التوصيات القيام بالمسح الوطني للشباب ودراسة أوضاع الشباب، وتقييم حالة الشباب، وتوليد معلومات وتوصيات قابلة للتنفيذ في اطار السياسات الوطنية للشباب، التي تفرضها التحديات الديموغرافية والاجتماعية، والاقتصادية والأمنية.

يتأسس هذا التقرير على المرجعيات والمعطيات التنموية والديموغرافية الوطنية، وعلى المرجعيات الإقليمية المتمثلة في اجندة افريقيا 2063 وقرار الاتحاد الافريقي رقم /ASSEMBLY/AU) DEC.601 (XXVI) حول تخصيص موضوع تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب للعام 2017 وما بعده، وعلى المرجعية الدولية المتمثلة في اجندة التنمية المستدامة 2030 وتركيزها على الاستثمار في رأس المال البشري. وقرار مجلس الأمن رقم (2250) لسنة 2015.

في ليبيا لا يوجد تحديد رسمي لعمر الشباب ولكن تم اعتماد فئة الشباب في هذا التقرير، على انهم جميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 15-34 عاماً من الجنسين الدارسين او خارج مقاعد الدراسة ويعملون او العاطلين. لان اغلب التعريفات تراعي السياقات والظروف الخاصة بالمجتمعات، وان الشباب يمثلون مرحلة انتقالية في الحياة بين الطفولة والنضوج، وليس مرحلة جامدة قائمة على العمر فالشباب فئة اجتماعية شكلتها القوى السياسية والاقتصادية والأعراف والتوقعات المجتمعية، وهذا يتضح في توقيت وطريقة الإنتقال إلى مرحلة البلوغ و النضج، والادوار والمسؤوليات التي يتحملها الشباب، وما يعتبر مناسبا في سلوكهم او غير مناسب.

يمثل الشباب في ليبيا (15-34) حوالي 38% من السكان الليبيين ويبلغ عددهم حوالي 2.660.000 مليون شاب وشابة . نتجت حالة (تضخم عدد الشباب) بفعل عملية الانتقال من الخصوبة المرتفعة إلى الخصوبة المنخفضة التي حدثت قبل حوالي 15-20 عاما وهي تتألف من اعداد كبيرة من المراهقين والشباب الذين ولدوا عندما كانت الخصوبة عالية (الزخم السكاني المغذي للمرحلة)، حدث هذا نتيجة عملية التحول الديموغرافي وعلاقة التطورات في الاقتصاد، وسبل المعيشة، والتعليم، والاتجاه نحو التحضر، أثر كل ذلك على معدلات الخصوبة، والنمو السكاني بصفة عامة حيث تغير شكل التركيب العمري للسكان، وظهر ما يعرف بالنافذة الديموغرافية بسبب (تضخم الشباب) او ما يعرف بالبروز الشبابي، أي الزيادة في اعداد الشباب الذي ظهرت بوادره في عام 2006م

من اهم المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بالنمو في اعداد الشباب، بلوغ الوزن النسبي للفئة العمرية 15-24 إلى حوالي 20 بالمئة من اجمالي السكان او 30% من اجمالي السكان البالغين، مع استقراره لفترة من الزمن حوالي 20 سنة التي تمثل الزخم السكاني في نمو قوة العمل، ويطلق على هذا البلد انه يعاني من تضخم في اعداد الشباب، وترتفع

- مصلحة الإحصاء والتعداد، تقديرات السكان 2020م
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006

نسبة السكان في سن العمل 15-64 إلى حوالي ثلثي السكان، وبمعدل نمو أكبر من معدل النمو الإجمالي للسكان. وانخفاض نسبة الاعالة الكلية إلى ما يقارب 51 بالمائة.

يمكن ان ينتج عن تضخم الشباب (عائد ديموغرافي) الذي يحدث عندما يهيمن الشباب في سن العمل على البلد مما يؤدي إلى انخفاض الاعالة، مما يعني انخفاض الضغط السكاني في الدولة الامر الذي يمكن من زيادة المدخرات والاستثمارات من اجل تحسين النمو الاقتصادي. حيث ان وجود اعداد كبيرة من الشباب غالبا يكون له عواقب وخيمة إذا لم يتم تسخيرها ومنها:

- هؤلاء الشباب هم في بداية حياتهم الإنجابية سيكونون مسؤلين بشكل أساسي عن الزخم السكاني وان قراراتهم عن الخصوبة هي التي سوف تحدد معدلات المواليد في المستقبل، أي يمكن ان يعاود النمو السكاني بالزيادة السريعة إذا لم يتم تنظيم الاسرة لدى الشباب.

- يمكن ان يترافق مع زيادة أعداد الشباب ارتفاع مخاطر اندلاع الحروب الأهلية والصراع وخاصة إذا كانت هنالك أسباب مثل التفاوت في توزيع الموارد والنظام التعليمي الرديء، فالبلدان التي يصل فيها نسبة الشباب إلى 35 بالمائة من إجمالي السكان البالغين، فان مخاطر الصراع تزداد بنسبة 150 % مقارنة بالبلدان التي يشكل فيها الشباب 17% فقط من السكان البالغين، لقدت حدثت 80% من النزاعات الاهلية في بلدان كان 60% من سكانها او أكثر تحت سن 30 عاما

- تظهر نقاط ضعف الشباب بأوجه عدة مثل ضعف القدرات المهنية وعضوية المجتمع والمواطنة وضعف النمو الجسدي وانخفاض مستويات الكفاءة والرفاهية والسلوكيات المنحرفة. هناك أربعة تأثيرات سياقية تزيد من ضعف الشباب وهي الفقر، والتفاوتات في الموارد، والإقصاء الاجتماعي والبيئات الخطرة، تبرز العوامل الهيكلية الأساسية التي تكمن وراء استبعاد الشباب في الأتي:
  - البطالة والوظائف الناقصة وضعف فرص العيش الكريم.
  - ضعف العائد التعليمي والمهارات غير الكافية، وغير المتكافئة، وغير الملائمة.
  - سوء الإدارة وضعف المشاركة السياسية والمدنية.
  - عدم المساواة في الوصول إلى الموارد بين الشباب وبين المناطق.

يواجه الشاب الليبي اشكاليات وتقاطعات من الضعف والهشاشة، فأغلب الشباب يتأثر بالصراع وعدم الاستقرار السياسي، وسوء الإدارة، وضعف التعليم، والخدمات الأساسية، وزيادة معدلات البطالة والوظائف الناقصة والعنف المتزايد. ينتظر الشباب فترات طويلة للحصول على العمل (التعيين) وخاصة بعد اكمال التعليم والكثير من الشباب الذكور يتخلى عن الدراسة حيث تشهد المرحلة المتوسطة والجامعية ظاهرة تسرب الشباب الذكور بسبب النزاع والظروف الاقتصادية، ويتعرض الشباب لخطر الاستقطاب المتمثل في التجنيد في الجماعات المسلحة، او ممارسة الأنشطة غير المشروعة مثل شبكات الهجرة غير النظامية او التهريب وتجارة المحظورات، فالشباب يقع بين المطرقة والسندان أي بين تدني وضعف التعليم والتدريب والاقصاء الاجتماعي وبين جاذبية المليشيات من حيث الدخل والسلطة والامن.

إن الشباب الليبي ليس لديه توقعات او أحلام عالية بل هي مطالب أساسية وحقوقية فأحلامهم في المستقبل تركز على الاستقرار، والوظيفة اللائقة والدخل الثابت الذي يوفر حياة كريمة وامناً واستقراراً والسكن والزواج وإكمال للتعليم، فدورة ومسار حياة الشباب الليبي تبدأ بالتعليم، ثم العمل، ثم الزواج، والاستقرار.

يجمع أغلب الشباب الذين تمت مناقشتهم وسؤالهم بأنهم غير راضين عن تعليمهم ولا عن تخصصاتهم وان نظام التعليم لا يوفر متطلبات العمل اللائق ولا يؤهل لسوق العمل المتغير، وان اغلب فرص العمل لا تتطابق مع تخصصاتهم، فالشهادة التي يتحصل عليها الشباب ليس لها عائد اقتصادي جيد بل قيمتها الاجتماعية والرمزية اكبر، فمعدلات البطالة بين الشباب تعتبر عالية وصلت إلى اكثر من 15% وهي اكبر لدى الاناث من الذكور واكبر لدى الشباب في عمر 20-29 سنة وتزداد في المنطقة الجنوبية ثم المنطقة الوسطى، واكثر في المناطق النائية عن المناطق الحضرية، ويحدد الشباب أسباب البطالة في ضعف المهارات الشخصية واللغة الإنجليزية والتدريب المتخصص، توجد فجوات كثيرة بين ما يطلبه سوق العمل وما هو لدى الشباب، حيث أشار الشباب إلى ان قطاع الاعمال يتطلب مهارات مثل إدارة الوقت والاتصالات والمعلوماتية، واللغات، وخدمة العملاء، والتسويق الالكتروني وغيرها، وان أسباب ضعف التوظيف ترجع إلى الفساد ووجود العلاقات الشخصية الواسطة ومنافسة العمالة الوافدة وضعف القطاع الخاص.

- هناك ضبابية وشكوك في معرفة نسبة البطالة الحقيقية وخاصة لدى الشباب لارتباطها بسياقات اجتماعية وثقافية واقتصادية منها:
- اغلب الافراد يتحاشون الإفصاح عن مصادر الدخل غير الرسمي ولا يعطون معلومات صحيحة حولها.
- غالبا من لا يتقاضى مرتباً من الدولة يعتبر نفسه عاطلا عن العمل حتى وان كان يعمل ولديه دخل عال.
- تأكيد الأسر الليبية في تنويع مصادر الدخل والحصول على أكثر من مرتب ويرجع ذلك لضعف المرتبات التي في بعض القطاعات لا تكفي للحياة بشكل لائق.
- ارتباط الاعمال لدي الشباب الليبي بقيم ثقافية او ما يعرف بسلم العمل المهني حيث يتم ارتباط بعض القيم بالمكانة الاجتماعية العالية او الدنيا حسب الوظيفة وخاصة الوظائف الحرفية فإنها غير محببة وتعطي مكانة دونية للمشتغل بها.
- اغلب الخريجين يعانون من ضعف المهارات المطلوبة لسوق العمل، وكذلك ضعف الرغبة في العمل بنفس التخصص لان اغلب الشباب لم يختاروا تخصصاتهم العلمية.
- استقطاب الشباب في المجموعات المسلحة وهؤلاء غير مسجلين في وزارة العمل ولا بيانات مالية لهم، وكذلك يعمل الكثير في اقتصاد الظل وخاصة في الاعمال الخطرة عالية الربح، مثل الهجرة غير المنظمة والتهريب وغيرها.
- وفي تحديد لأولويات الحكومة كانت مكافحة الفساد المطلب الأول للشباب في أولويات الحكومة باعتبارها العائق الرئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي، ثم ضرورة استتباب الامن والاستقرار، وتوفير الوظائف للشباب وكذلك اصلاح التعليم، ودعم الزواج، وريادة الأعمال والتدريب، وتمويل المشروعات، وتنظيم سوق العمل وخاصة العمالة المهاجرة. وهذه الأولويات بمثابة استراتيجية تنموية لتنمية الشباب حسب وجهة نظرهم، ويمكن ان نحدد أهم التحديات بسوق العمل والتعليم على النحو الآتي :

– طول فترة الانتقال من التعليم إلى العمل.
– ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب أصحاب الشهادات.
– ارتفاع نسبة المفقود في الشباب غير الموجودين في التعليم ولا في التوظيف.
– تدني معدل النشاط الاقتصادي وضعف التوظيف وعدم القدرة على استيعاب التدفقات الجديدة بفعل التحول الديموغرافي.
– ضعف مشاركة الشابات في سوق العمل الإنتاجي والخاص.

أما عن المشاركة المدنية والسياسية، يتفاوت الاهتمام بالتطوع والمشاركة المدنية والسياسية على نطاق واسع بين الشباب المشاركين في هذا المسح، تشير البيانات إلى انخفاض مستويات

المشاركة، ولكن البيانات الخاصة بالتسجيل في الانتخابات القادمة تظهر أن عدد المسجلين من الفئة العمرية (18-34) بلغ 958.513 مسجلاً، أي بنسبة 33.29% من مجموع المسجلين في السجلات الانتخابية، وهي نسبة معتبرة تعكس اهتمام الشباب للمشاركة في الانتخابات القادمة. كما يُلاحظ من خلال بيانات المسح أن نسبة 37.3% من المستجوبين الشباب قد سبق لهم المشاركة في انتخابات، ويلاحظ تقارب نسبة من شاركوا في انتخابات سابقة بين المنطقتين الغربية والشرقية بنسبة 41.3% و42.7% على التوالي، بينما ظهرت نسبة المشاركة أقل في المنطقتين الوسطى والجنوبية بنسبة 28.5% و24.6% على التوالي، وهو ما يحتاج إلى تفسير، وربما تعلق الأمر بنظرة عامة تتعلق بعدم جدوى الانتخابات أو شعور بالتهميش، أو غيرها من الأسباب:

- بعض الظواهر السلبية مثل الوساطة والمحسوبية.
- الافتقاد إلى التشريعات والقوانين الداعمة لمشاركة الشباب.
- التقاليد والتمييز خاصة ضد المرأة.
- المحاصصة المبنية على الجهوية والقبلية في الوظائف والمناصب القيادية وليس الكفاءة والخبرة.
- فقدان أو ضعف الروح الوطنية لدى بعض الشباب.
- هيمنة الفئات العمرية الكبيرة على المناصب إلى فترات غير محددة.
- عدم وجود تداول للسلطة.
- تفشي ظاهرة السلبية لدى بعض الشباب.
- فقدان الأمن وانتشار السلاح.

ومن التحديات التي تواجه مشاركة الشباب:

- البيئة السياسية، والأمنية، والاجتماعية في ليبيا لا تعتبر بيئة مساعدة لمشاركة الشباب، بالرغم مما يتمتع به الشباب الليبي من مؤهلات علمية.
- هناك تعطش شبابي للمشاركة السياسية والمدنية، وقد انعكس ذلك على النسبة التي مثلها الشباب المسجلون بسجلات الانتخابات.
- هناك نقص فيما يتعلق بثقافة المجتمع المدني والعمل التطوعي لدى الشباب، وما يشبه العزوف عن المشاركة في منظمات المجتمع المدني، وكذلك ضعف الثقة في تحقيقها مصالح الشباب.
- في الغالب لا تحظى سلطات الدولة التشريعية والتنفيذي ومؤسساتها بثقة الشباب الليبي.
- يسود الشعور بالإحباط لدى معظم الشباب الليبي لأنهم لا يحظون بالاهتمام من الدولة.
- إن لدى الشباب أوقات فراغ لا يجدون الإمكانيات والبنية التحتية التي تساعدهم على شغلها بما يحقق طموحاتهم وهوياتهم.
- شعور بالتهميش والاستبعاد فيما يتعلق بالمشاركة في المصالحة الوطنية.

لايزال الشباب بعيداً عن اسماع صوتهم بحرية وبشكل كافٍ ويرجع ذلك إلى ضعف الثقافة المدنية والنظرة السلبية للعمل التطوعي غير المدفوع وقلة الوعي بالفرص وحداثة المنظمات الشبابية، ولكن هناك تقدم مهم في استخدام المنصات الرقمية الشبابية المتمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي، فهي تلعب دوراً مهماً في ثقافة الشباب والتواصل مع العالم الخارجي والعمل، مع وجود بعض المحاذير في انتشار خطاب الكراهية والعنف الرمزي في هذه الوسائط.

وأما عن صحة الشباب، فتمثل الممارسات الضارة عنصراً أساسياً في الصحة، ولها العديد من التأثيرات والمضاعفات الآنية، والمضاعفات البعيدة المدى التي تسبب الوفاة وتبين نتائج المسح الوطني أن العوامل المؤثرة على صحة الشباب هي المخدرات بنسبة 91.8 % وحمل السلاح بنسبة 86.8% وتناول الكحول 83.4% والتدخين 72.3% واستخدام العنف في التعامل 63.8% ثم حوادث السيارات من المشاكل التي يعاني

منها الشباب بنسبة 51.6% والغذاء غير الجيد 46.5%، ويوضح كذلك اهم المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الشباب في ليبيا، وهي الإحساس بالإرهاق والتعب 52.5 % والعصبية الزائدة 44.5% والنوم الكثير 43.2% وعدم التركيز 41.5% ووجود وقت فراغ كبير 30.5% والانطوائية وعدم الاختلاط بالناس 22%.

الرعاية النفسية للشباب ضعيفة جدا على مستوى البنى التحتية أو المختصين في العلاج النفسي، وعلاج ما بعد الصدمة يحتاج الشباب إلى رعاية نفسية جيدة وخاصة بعد حالات الصراع والحرب التي تعرض لها اغلب الشباب، ولكن النظرة الدونية ووصمة العار التي ترافق العلاج النفسي مازالت تسيطر على ثقافة العديد من الشباب فلهذا يلجأ إلى العلاج خارج ليبيا، نسبة الكبيرة من الشباب يعانون من الوضع النفسي الذي يعتبر مشكلة صحية كبيرة يجب الاهتمام بها ووضع استراتيجية وطنية للرعاية والعلاج النفسي.

يرى الشباب أن الأسباب الرئيسية لتناول الكحول والمخدرات تتمثل في نسيان المشاكل وتمثل 69.3%، تقليد ومجاراة الاصدقاء 65.7%، وقضاء أوقات الفراغ 61.5%، والشعور بالسعادة 45.5%، وتأثير وسائل الإعلام 36.2% ومتطلبات الرجولة والشجاعة 27.6%. أن الاعتقاد بنسيان المشاكل تمثل أكبر سبب لتناول مغيبات العقل ووصلت نسبتها إلى 69.3%. واوقات الفراغ والتقليد تمثل الأسباب الرئيسية لتعاطي الكحول، وأن تقليد الأب او الأخ تمثل حوالي 24.9% فقط.

أما التدخين فهو منتشر بصورة كبيرة لدى الشباب الليبي حيث وصلت نسبة المدخنين بين الذكور فئة 25-29 إلى 62% وحوالي 31% مدخنين في فئة المراهقين 15-19. ان هذا الانتشار الكبير للتدخين بين الشباب يحتاج إلى استراتيجية وطنية لمكافحة التدخين وتطبيق بروتوكول منظمة الصحة العالمية.

إن الإلمام بالأمراض المنقولة جنسيا امر ضروري لدى الشباب نوعاً من الوقاية والتحصين المعرفي حيث تظهر بيانات المسح ان نسبة معرفة هذه الامراض وطرق انتقالها لدى الشباب في المنطقة الشرقية كان 71.4% والوسطى 63.8% والجنوبية 49.85 % والغربية 79.9% وان الذكور أكثر معرفة من الإناث وأن الفئة العمرية 30 - 34 سنة اكثر إلماما بالأمراض المنقولة جنسيا حيث وصلت نسبة الإجابات بنعم إلى 75.1% و هناك ضعف الالمام وعدم معرفة بالأمراض المنقولة جنسيا في المنطقة الجنوبية، وهذا يعتبر تحديا للدولة ويتطلب من الصحة والتعليم والثقافة تكثيف الجهود التثقيفية في المناطق الجنوبية حول الأمراض المنقولة جنسيا، والعمل على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا.

توقعات الشباب وأهدافهم الرئيسية في الحياة على النحو التالي:

- ما يزيد على 90% من الشباب والشابات يحددون أهدافهم الرئيسية في الحياة للحصول على سكن مناسب، والنجاح في العمل.
- 85.2% منهم يرون أن هدفهم الرئيسي في الحياة أن ينشئ مشروعه الخاص ويمتلكه.
- في حين جاءت نسبة 81.7% من الشباب الذين يستهدفون تكوين أسرة والحصول على أطفال.
- 81.6% منهم يرون أن هدفهم الرئيس هو الحصول على عمل ووظيفة.
- ما بين 67.4% و78.4% هدفهم الرئيسي في الحياة امتلاك سيارة، والحصول على الشهادة العلمية، والإيفاد للدراسة خارج ليبيا.
- جاءت أقل نسبة للهدف المتعلق بالهجرة إلى دولة متقدمة بنسبة لم تتجاوز 47% فقط.

تشير نتائج المسح الوطني ان نسبة 25% من الشباب الليبي غير راضٍ عن حياته وهذه نسبة كبيرة مع اختلاف أسباب عدم الرضا وتفاوت بين المناطق حيث كان شباب المنطقة الجنوبية نسبتهم أكثر من باقي المناطق في عدم الرضا على النفس ثم المنطقة الوسطى، والشرقية

وتعتبر هذه نسبة مقلقة تعبر عن حالة الهشاشة التي يعانيها الشباب اليوم، بسبب انعدام الفرص وضعف التعليم وتدني المهارات الوظيفية وغيرها. أن 48% فقط من الشباب الليبي يمتلكون منزلا، وان 58% يمتلكون سيارة و46% من الشباب عليهم ديون، 34 % من أسر الشباب عليهم ديون.

أما عن رؤية الشباب المستقبلية من خلال الظروف التي مرت بها البلاد ولا تزال، فكانت الإجابات في معظمها أن المستقبل غير وأضح بنسبة (66.8%)، في المقابل أن المستقبل سيكون أفضل بنسبة (20.1%)، و(13.1%)، يعقدون أن المستقبل سيكون سيئاً. مع وجود تفاوت في النظرة المستقبلية بين الشباب في المناطق، ففي المنطقة الغربية، والشرقية، والجنوبية كانت رؤية الشباب للمستقبل متقاربة، في حين أن رؤية شباب المنطقة الوسطى أكثر تفاؤلاً في مستقبل أفضل.

إن الشباب الأصغر سنا هم الأكثر تقبلاً ورغبة في الهجرة وخاصة في عمر 15-24 سنة حوالي 25% منهم يفكرون بشكل دائم بالهجرة وحوالي 38% يفكرون احيانا بالهجرة، وتنخفض الرغبة في الهجرة كلما ازداد عمر الشباب وخاصة في الفئة 30-34 سنة وهذه الفئة تنزع إلى الاستقرار وتكوين الاسرة ودخول مرحلة النضج ولذلك تنخفض لديهم نسبة الهجرة الاحتمالية فهي لا تتعدى 17%.

إن متوسط العمر عند الزواج الأول للشباب الذكور بلغ 33 سنة. بينما بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث 28 سنة. ونسبة الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج بالنسبة إلى الشباب الذين سبق لهم الزواج (نسبة العزوبة) فقد كانت 62% ومتوسط العمر المناسب للإناث 22 سنة في حين بلغ متوسط العمر المناسب للذكور 28 سنة، وعند تحليل البيانات حسب المنطقة نلاحظ أن العمر المناسب للإناث في المناطق الأربع لم يقل عن 21 سنة ولم يزد على 22 سنة، في حين لم يقل العمر المناسب للزواج للذكور للمناطق الأربع عن 26 سنة ولم يتجاوز 28 سنة.

تقدم البيانات الجديدة الكيفية بالإضافة إلى البيانات الكمية التي تضمنها مسح الشباب 2022 حول اتجاهات الشباب ومواقفه، نحو قضايا النوع الاجتماعي، أدلة إضافية على وجود اتجاهات ايجابية بشكل عام نحو عمل المرأة، الا أنه قد ظهرت بعض الاتجاهات والمواقف السلبية، حيث إن الشبان يتبنون أحياناً مواقف غير مُنصِفة في تحقيق المساواة بين الجنسين. فهناك توجه نحو قبول ثقافة الطاعة والخضوع، والميل احيانا إلى تبرير العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولعل مرد ذلك إلى تأثيرات التنشئة الاجتماعية المؤكدة على غرس ثقافة الهيمنة الذكورية والناشئة في إطار النظام الابوي الذي يعهد إلى الرجال بمهام العمل في المجال العام والتحمل الكامل لمسؤوليات الاسرة، يميل بعض الذكور المشاركين في المقابلات الجماعية إلى تحديد مجالات معينة لعمل المرأة وتفضيل عدم الاختلاط بين الجنسين في مواقع العمل أكثر من تفضيلات الاناث، بل إن بعضهم يطالب أن يتم تقنين هذا الاتجاه في المجال العام؛ حيث يتم الفصل بين الجنسين بناء على قرارات رسمية من المسؤولين في الدولة.

يؤكد التقرير على تبني مسارات للسياسة الوطنية للشباب تشمل مجموعة من الركائز ذات الأولوية مثل تطوير الأطر المؤسسية المعنية بالشباب، والعمل على سن وتغيير التشريعات الخاصة بتنمية الشباب، ومراعاة الالتزامات الإقليمية والدولية، والعمل على استراتيجية وطنية للإدماج والتمكين وإيجاد الوظائف ودعم المشاركة الإيجابية الكاملة للشباب وتطوير سياسات الرعاية الصحية النفسية، ومكافحة الامراض المنقولة جنسيا، ودعم سياسات الإسكان والزواج وتكوين الأسر.

يبني الشباب الذين ينتقلون إلى مرحلة البلوغ في مسار حياتهم حول أربع ركائز أساسية وهي (التعليم-التوظيف-الزواج-السكن)، وهذا المسار او النهج متكامل القطاعات يقوم على التعليم الجيد الذي يعتمد على المهارات والتدريب وتدابير سوق العمل النشط لتوفير الوظائف الكاملة وسياسات السكن وتكوين الاسرة، وصحة الاسرة

والشباب، وضرورة اصلاع قطاع الامن وحوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية، هذا النهج فرصة رئيسية لضمان ان قضايا الشباب يتم تقييمها ومعالجتها بشكل مناسب من خلال ترابط القطاعات ودمج السياسات الوطنية لتنمية الشباب وتوفير الموارد لذلك، وكل ذلك لا يحدث الا في ضوء وجود بيانات حديثة مصنفة حسب العمر والجنس والسكن وغيرها ليسهل قياس الحالة وقياس الأثر.

ولكن هناك تحديات بنائية يجب مناقشتها والتأكيد عليها :

- يجب تغيير النظرة الى الشباب بأنهم فئة واحدة متجانسة، فالشباب ليسوا متجانسين هناك فروق كبيرة يمثلها العمر والنوع والتعليم والمستوى الطبقي والمنطقة.
- يجب تغيير النظرة الى الشباب بأنهم المشكلة وهم التهديد ألمني، ولكن يجب االعتراف بإلمكانيات الهائلة لدى الشباب وانهم هم الحل، ونعتمد نهج بناء السالم وتعزيز سياسات االدماج وتسخير العائد الديموغرافي، بدال من سياسة الإحتواء التي تعتمدها الدولة.
- يجب معالجة قضايا الشباب على المستوى المحلي والوطني ومعالجة العوامل الهيكلية التي تزيد من حدة التفاوت في الوصول الى الموارد مثل العمل والتعليم، والسكن، والزواج، والصحة، والأمن، والحماية.
- اللامبالاة وعدم رغبة الحكومة في اجراء حوار وطني مع الشباب واالنخراط فيه، على الرغم من وجود ألدلة على ان استبعاد الشباب يزيد من مخاطر العنف.
- التبعات غير المقصودة لسياسات الشباب السابقة، مثل سياسة دعم الزواج الأمر الذي يستدعي ضرورة تقييم هذ السياسات ونتائجها مثل زيادة نسبة الطالق و زواج القاصرات وغيرها.
- النظرة الأمنية في معالجة قضايا الشباب هي التي كانت سائدة ومازالت فهي تؤدي الى زيادة التذمر والتنفير وتضعف الإنتماء، وبديلاً عن هذه النظرة هي سياسات فهم وجهات نظر الشباب والدور الإيجابي الذي يمكن ان يقوم به في مكافحة الفقر ونبذ العنف.
- طول فترة الإنتقال من التعليم الى العمل وتكوين الأسر تزيد بشكل كبير من مخاطر الإستقطاب والعنف والهجرة غير النظامية، فهذه الفترة تصل احياننا في المتوسط إلى عشر سنوات وأكثر وهنا يزيد التعرض للإستقطاب والإنتساب إلى المجموعات المسلحة والمتطرفة، وممارسة االعمال غير النظامية والهجرة.
- يجب ان نعترف بأن هناك اهمالاً او انفالتًا في الأطراف أي وجود مناطق خارج سيطرة الدولة الفعلية)حيث تكون السلطات الفاعلة هي السلطة التقليدية والمليشيات المسلحة وعصابات التهريب والهجرة وغيرها(وتجاهل هذه الأطراف يزيد من عدم الإستقرار والعنف بسبب الإنخراط في الأنشطة المحظورة، كما اشارت دراسة للأمم المتحدة عن تطرف الشباب في جنوب ليبيا.

منهجية التقرير:

اعتمد التقرير على منهجية متعددة في دراسة وتقييم حالة الشباب الليبي فقد اعتمدنا في التقرير على نتائج المسح الوطني للشباب الليبي و مجموعات النقاش وعلى البيانات الرسمية والدولية ونتائج وتوصيات تقرير شباب ليبيا اليوم الذي أعده المجلس بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

مصادر البيانات

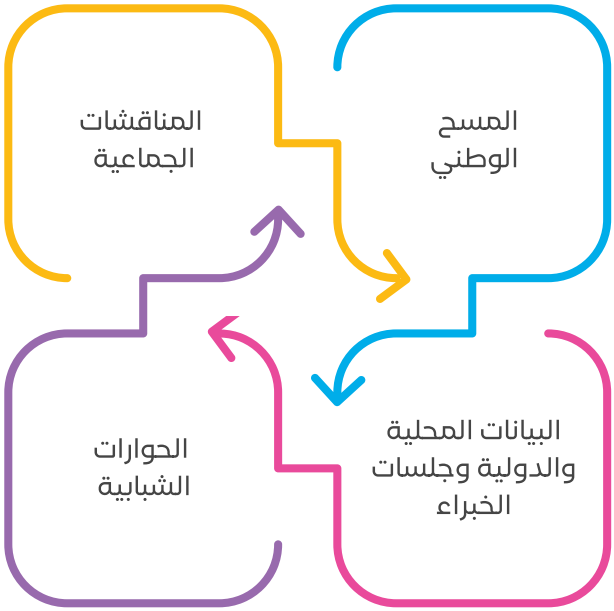

المسح الوطني للشباب: يعد المسح الوطني للشباب الليبي مصدرا أساسيا لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بتنمية الشباب تحتوي أهم المؤشرات التنموية المعبرة عن احتياجاتهم واهتماماتهم واولوياتهم، وعاملاً رئيساً لتحديد أولويات السياسات الوطنية لتنمية الشباب، وركيزة أساسية لبرامج وخطط عمل مؤسسات التخطيط والتنفيذ فيما يخص قطاع الشباب. ويهدف المسح الى استطلاع آراء الشباب حول مشكلاتهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم وتحديد الأولويات الخاصة بهم في تنمية الشباب.

تم استخدم منهج المسح بالعينة بالإعتماد علىاستمارة جمع بيانات، تم بناؤها واعتمادها من قبل اللجنة العلمية القائمة على المشروع وهم خبراء في مجال الدراسات الاجتماعية والتنموية،وقد روعي عند بنائها المرجعيات الإقليمية والدولية في مجال مسوح تنمية الشباب وتناول الاستبيان عدة قضايا مثل:

- التعليم والتدريب، وسوق العمل.
- الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية.
- صحة الشباب.
- الشباب وقضايا المرأة.
- تكوين الأسر والزواج.
- المشاركة المدنية والسياسية.
- الهجرة الاحتمالية وأوقات الفراغ.

إطار العينة: عند اجراء البحوث الميدانية بأسلوب العينة يتطلب منهجيا تحديد مجتمع العينة وهو مجموع الشباب الليبيين من النوعين الذين تقع أعمارهم ما بين (15-34) سنة والعينة المختارة هي العدد المستهدف في المسح الذي يتم تحديده على أسلوب منهجي واضح في سحب العينات.

تم اعتماد أسلوب عينة المراحل بحيث قسم مجتمع البحث في المرحلة الأولى إلى أربع دوائر إحصائية غير متداخلة، نعبر عنها بالمناطق الكبرى، تتصف بالتجانس النسبي، والثانية ثم تقسيم كل منطقة الى دوائر صغرى غير متداخلة، ثم سحب عينة عشوائية من مجموع الوحدات الصغرى بالمناطق، وفي النهاية يتم دمج جميع وحدات المعاينة المسحوبة لتشكل العينة الكلية. ويتمثل مجتمع العينة في جميع الشباب الليبيين في كل مناطق ليبيا من الجنسين والذين أعمارهم ما بين (15-34) سنة، وتم الاعتماد على تقديرات السكان الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد لسنة 2020 ويمثل الشباب الليبي في هذا الفئات 15-34 نسبة 38% من عدد السكان الليبيين.

تم استهداف عينة قدرها 3000 شاب وشابة ولكن انخفض العدد بعد استكمال عملية الجمع الى 2684 مفردة بعد استبعاد الاستمارات غير المستوفية وغير المكتملة. وكانت نسبة النوع حوالي 61% ذكور و39% اناث، تم تدريب جامعي البيانات في مدينتي طرابلس، وبنغازي، وكانت بداية عملية جمع البيانات شهر ابريل 2022 واستمرت حتى شهر أغسطس 2022م، بالتعاون مع وزارة الشباب والمكاتب الشبابية في المناطق المستهدفة بالمسح، وتم تحليل البيانات بالتعاون مع خبراء ومختصين في مجال الإحصاء من مصلحة الإحصاء والتعداد.

المرحلة الأولى:

المنطقة	عدد العينة	%
المنطقة الغربية	1183	44.1
المنطقة الشرقية	692	25.8
المنطقة الوسطى	484	18
المنطقة الجنوبية	325	12.1
المجموع	2684	100

المرحلة الثانية:

الدوائر الرئيسية والفرعية للعينة	عدد العينة	%
المنطقة	المدن	%
المنطقة الغربية	طرابلس/الجفارة/الزاوية/ زوارة/الجبل الغربي/نالوت	44.1
المنطقة الشرقية	طبرق/درنة/الجبل الأخضر/ المرج/بنغازي/الواحات/ الكفرة/اجدابيا	25.8
المنطقة الوسطى	سرت/الجفرة/مصراته/ المرقب	18
المنطقة الجنوبية	سبها/وادي الشاطئ/ مرزق/وادي الحياة/غات	12.1
المجموع	2684	100%

توزيع العينة حسب المنطقة

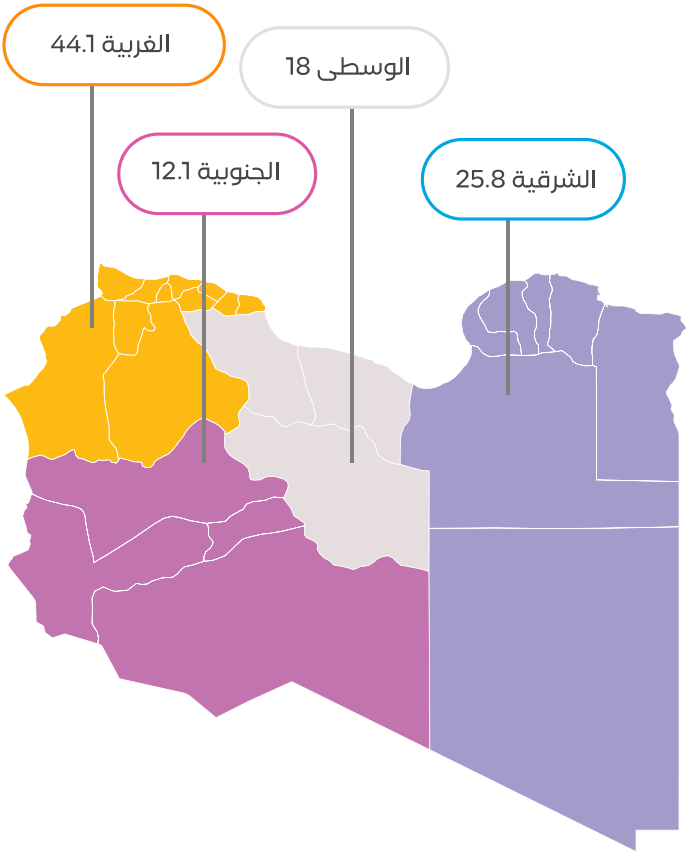

الدوائر الرئيسية والفرعية للعينة			
النوع	ذكور	1638	61
	اناث	1046	39
الفئات العمرية	19 – 15	470	17.5
	24 – 20	784	29.2
	29 – 25	706	26.3
	34 – 30	724	27
المجموع		2684	100%

مجموعات النقاش: تم اعداد دليل المقابلات الجماعية، والذي تضمن مجموعة القضايا لم يتم تغطيتها بالاستبيان او التي تحتاج الى تفصيل وتعميق أفضل.

تم تدريب الباحثين المكلفين بجمع البيانات النوعية وهم الميسرون و مسجلون في مجموعات النقاش على كيفية ضبط الجلسات والاستقطاب والحوار والتوجيه والتدريب على دليل المقابلة الجماعية والبرتوكول المصاحب له. وكذلك عملية تسجيل وتحليل بيانات مجموعات النقاش.

المنطقة	البلدية	المجموعات	ذكور	اناث	المجموع
المنطقة الوسطى	مصراته	1	1		4
	سرت	2	1	1	
	بني وليد	1	1		
المنطقة الغربية	غدامس	1	1		11
	زوارة	2	1	1	
	العزيزية	2	1	1	
	غريان	2	1	1	
	طرابلس	1	1		
	طرابلس	1		1	
	طرابلس	1	1		
	طرابلس	1		1	
المنطقة الشرقية	بنغازي	2	1	1	4
	المرج	2	1	1	
المنطقة الجنوبية	سبها	2	1	1	2
المجموع					**21**

السياق الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للشباب:

تختلف التعريفات بين البلدان والمنظمات على تحديد واحد لمفهوم الشباب حيث حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، والبنك الدولي يحدد الشباب غالبا 15-29 سنة وفي المنطقة العربية نجد مثلا السعودية 15-35 والأردن من -12 30 والمغرب من 15-29 ويوجد كذلك تتداخل احيانا بين مفهوم المراهقين ومفهوم الشباب حيث تحدد منظمة الصحة العالمية المراهقين بالذين أعمارهم ما بين 15-19 سنة ويوجد تتداخل أيضا مع مفهوم الأطفال ففي اتفاقية حقوق الطفل (CRC) تحدد عمر الطفل على انه كل شخص دون سن 18 عشر عاما.

في ليبيا لا يوجد تحديد رسمي لعمر الشباب ولكن تم اعتمد فئة الشباب في هذا التقرير، على انهم جميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 15-34 عاماً من الجنسين يدرسون او خارج مقاعد الدراسة يعملون او لا يعملون. لان اغلب التعريفات تراعي السياقات والظروف الخاصة بالمجتمعات، وان الشباب يمثلون مرحلة انتقالية في الحياة بين الطفولة والنضوج، وليس مرحلة جامدة قائمة على العمر، يمكن وصف الشباب بانهم يمثلون مرحلة جديدة من الحياة شبه الذاتية تبدأ بالاعتماد على النفس، وذلك بتجربة أدوار الكبار ولكنهم لا يلتزمون بها بالكامل وما نعنيه بمرحلة النضج ان تصبح شخصا ناضجا في سياقات ثقافية مختلفة، وعلى ذلك يمكن تحديد سن الرشد بناء على عوامل مختلفة مثل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاستقلال في السكن وتكوين الاسرة الزواج والابوة، وهذا ربما يطيل مرحلة الانتقال او يجعلها عدة مراحل. والامر المهم يجب ان ندرك ان الشباب ليسوا بناءً واحداً متجانساً، ولكنهم يمثلون العديد من التجارب والتنوعات المختلفة المرتبطة بالجنس والفئة العمرية والطبقة والعرق والتعليم والسكن، ودرجة الاستبعاد الناتجة عن التفاوت في الوصول الى الموارد مثل الاستبعاد الاقتصادي المتمثل في البطالة والعمالة الناقصة وضعف سبل العيش وملكية الأصول، وضعف الحصول على الخدمات الصحية والسكن والصرف الصحي وضعف التعليم، والاستبعاد الاجتماعي، والاقصاء السياسي المتمثل في الافتقار الى المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي وسلطة اتخاذ القرار. عندما يفشل الشباب في تحقيق إمكاناتهم الكاملة يعني تقويض قدرتهم كمنتجين فيضعف المجتمع والاقتصاد فهذا خسارة كبيرة في العائد الديموغرافي والتقدم التنموي.

يستعرض هذا التقرير العديد من الاتجاهات الرئيسية في نقاط الضعف التي يعاني منها الشباب اثناء التحولات من التعليم والعمل والحياة الاسرية. وكيف ينسحب الشباب الى عوامل الخطر من خلال النزاع المسلح والاحتجاجات والتنظيمات، والهجرة.

فالشباب فئة اجتماعية شكلتها القوى السياسية والاقتصادية والأعراف والتوقعات المجتمعية، وهذا يتضح في توقيت وطريقة الانتقال الى مرحلة البلوغ والنضج، والادوار والمسؤوليات التي يتحملها الشباب، وما يعتبر مناسبا في سلوكهم أو غير مناسب، فغالبا ما يستند الخطاب حول الشباب الى الصورة النمطية للشباب بدل الأدلة والدراسات، احيانا كثيرة يتجه الخطاب حول الشباب على انهم يواجهون مشاكل، او انهم يمثلون المشكلة فالنظر للشباب بالقصور والجنوح والتمرد وقصر النظر وعدم المبالاة، وتصنيف الشباب بضحايا او جناة، فالتركيز على ان الشباب هم ضحايا يفشل جهودهم لمساعدة انفسهم، وان اعتبارهم جناة ومخربين يجعلنا نلقي باللوم على جيل دون الالتفات الى القيود الهيكلية العديدة التي تؤثر عليهم.

الشكل رقم (1) يبين البروز الشبابي

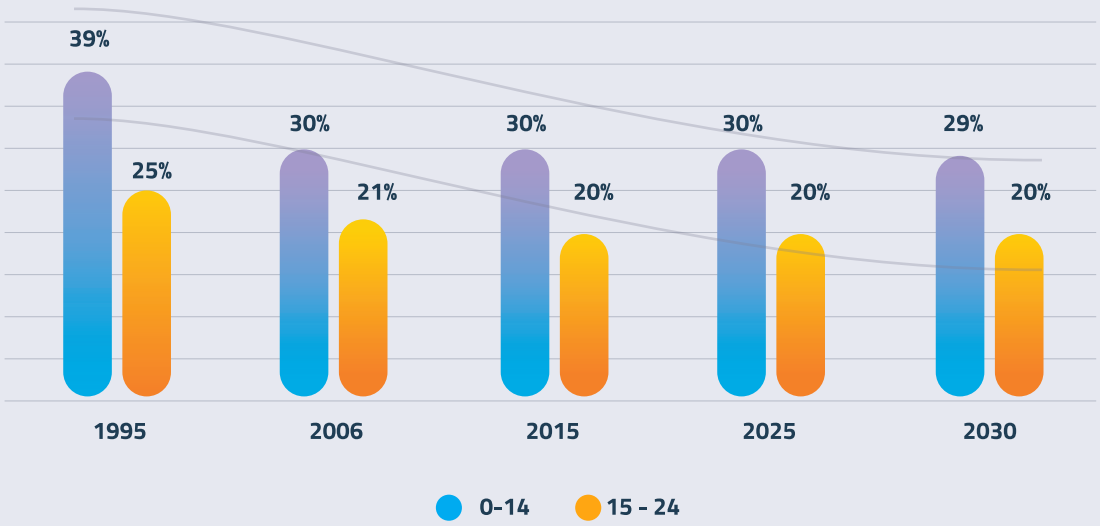

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، تقديرات السكان، 2020م

يمثل الشباب في ليبيا (15-34) حوالي 38% من السكان الليبيين ويبلغ عددهم حوالي 2.660.000 مليون شاب وشابة ، نتجت حالة (تضخم عدد الشباب) عن الانتقال من الخصوبة المرتفعة الى الخصوبة المنخفضة قبل حوالي 15-20 عاما وهي تتألف من اعداد كبيرة من المراهقين والشباب الذين ولدوا عندما كانت الخصوبة عالية (الزخم السكاني المغذي للمرحلة)، حدث هذا نتيجة عملية التحول الديموغرافي وعلاقة التطورات في الاقتصاد وسبل المعيشة والتعليم والاتجاه نحو التحضر أثر كل ذلك على معدلات الخصوبة، والنمو السكاني بصفة عامة حيث تغير شكل التركيب العمري للسكان وظهر ما يعرف بالنافذة الديموغرافية بسبب (تضخم الشباب) او ما يعرف بالبروز الشبابي، أي الزيادة في اعداد الشباب والذي ظهرت بوادره في عام 2006م ومن اهم مؤشراته: من اهم المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بالنمو في اعداد الشباب، بلوغ الوزن النسبي للفئة العمرية 15-24 الى حوالي 20 بالمئة من اجمالي السكان او 30% من اجمالي السكان البالغين، مع استقراره لفترة من الزمن حوالي 20 سنة التي تمثل الزخم السكاني في نمو قوة العمل، ويطلق على هذا البلد انه يعاني من تضخم في اعداد الشباب ، وترتفع نسبة السكان في سن العمل 15-64 الى حوالي ثلثي السكان، وبمعدل نمو أكبر من معدل النمو الإجمالي للسكان. وانخفاض نسبة الاعالة الكلية الى ما يقارب 51 بالمائة.

الجدول رقم (٦) يبين مؤشرات النافذة الديموغرافية لسنة 2022م

ر.م	المؤشر	المعدل
.1	معدل النمو السكاني	2%
.2	الخصوبة الكلية	4.1%
.3	العمر الوسيط للسكان	25 سنة
.4	السكان 0-14	30%
.5	السكان في سن العمل 15-64	64%
.6	الشباب 15-34	38%
.7	نسبة الشباب 15-34 من السكان في سن العمل 15-64	59%
.8	معدل نمو السكان في سن العمل	2.5%

يمكن ان ينتج عن تضخم الشباب (عائد ديموغرافي) الذي يحدث عندما يهيمن الشباب في سن العمل على البلد مما يؤدي الى انخفاض الاعالة، مما يعني انخفاض الضغط السكاني في الدولة، الامر الذي يمكن من زيادة المدخرات والاستثمارات من اجل تحسين النمو الاقتصادي. ان وجود اعداد كبيرة من الشباب غالبا ما يكون له عواقب وخيمة إذا لم يتم تسخيرها ومنها:

- هؤلاء الشباب هم في بداية حياتهم الإنجابية سيكونون مسؤولون بشكل أساسي عن الزخم السكاني وان قراراتهم عن الخصوبة هي التي سوف تحدد معدلات المواليد في المستقبل، أي يمكن ان يعاود النمو السكاني بالزيادة السريعة إذا لم يتم تنظيم الاسرة لدى الشباب.
- يمكن ان تترافق مع زيادة اعداد الشباب ارتفاع مخاطر اندلاع الحروب الاهلية والصراع وخاصة إذا كانت هنالك أسباب مثل التفاوت في توزيع الموارد والنظام التعليمي الرديء، فالبلدان التي يصل فيها نسبة الشباب الى 35 بالمائة من اجمالي السكان البالغين فان مخاطر الصراع تزداد بنسبة 150 % مقارنة بالبلدان التي يشكل فيها الشباب 17% فقط من السكان البالغين، لقد حدثت 80% من النزاعات الاهلية في بلدان كان 60% من سكانها او أكثر تحت سن 30 عاما.

لقد نتج عن التحول الديموغرافي الذي شهدته ليبيا في العقدين الاخرين الى وجود كتلة شبابية هي الأكبر في حجمها على مدى تاريخ السكان في ليبيا، وتعرف هذه الكتلة «البروز الشبابي» الذين يمثل أكثر من ثلث السكان الليبيين، ويصل عددهم الى اكثر من مليونين ونصف شاباً وشابة في عمر 15-34 سنة اغلب هؤلاء الشباب ولدوا في الفترة 1988-2007 والذين يمثلون الجيل الحالي والمتجه نحو مرحلة النضج، ان انخفاض الخصوبة اثر على النمو السكاني، وانخفاض السكان المعالين صغار وكبار السن، ولكن تبقي فئة الشباب في نمو متزايد نتيجة الزخم السكاني الذي احدثته الخصوبة في فترات سابقة بحيث يشهد المجتمع نموا في اعداد الشباب ويستمر هذا النمو الى فترات من 20 الى 35 سنة ويطلق عليها الهبة الديموغرافية وهي تطرح ايجابيات وتحديات ومخاطر كبيرة في نفس الوقت، فهي فرصة لتحقيق عائد ديموغرافي نظرا لوفرة اليد العاملة التي تسهم في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي، والذي بالضرورة يؤدى الى زيادة الادخار والاستثمار في التنمية البشرية، مثل ما حدث في تجربة شرق اسيا، ولكن قدرة البلد على تسخير العائد الديموغرافي تعتمد بشكل كبير وحاسم على الاستثمار في راس المال البشري وخلق الوظائف الإنتاجية اللائقة للشباب الذين يمثلون الرأسمال البشري الحقيقي. يمكن ان يكون للعائد الديموغرافي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية المستدامة، ولكن غالبا ما يواجه الشباب في الدول النامية العديد من التحديات والعوائق تحون دون المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يعتمد تسخير العائد على إمكانات الشباب

التي تتكون من خلال صحة الشباب ورفاههم وضمان التعليم الجيد وحرية المشاركة وتوفير فرص العمل اللائق والتصدي للعديد من التحديات الأخرى.

هؤلاء الشباب هم المورد الحقيقي للنمو الاقتصادي والتنمية وهم فرص كبيرة للتقدم وبناء البلد، ولكن السؤال المهم هو كيف يمكن ان نسخر هذا العائد الديموغرافي؟ هذه الوفرة الشبابية لم يصاحبها سياسات توظيف جيدة مترابط بنظم التعليم وسوق العمل بل أصبح الضغط على مؤسسات القطاع العام وعلى قدرتها على التوظيف، ودعم التعليم، واستيعاب الزيادات الكبيرة في الداخلين لسوق العمل، ونتيجة لإخفاق نظم التعليم والتدريب في تقديم المهارات اللازمة للشباب في الدخول لسوق العمل والمنافسة أصبح هدف الشباب هو التوظيف في القطاع العام الذي لا يحتاج الى مهارة او جدارة ومنافسة في التوظيف بل الى مستوى تعليمي وراس مال اجتماعي (علاقات) للحصول على التوظيف. ولكن الذي حدث وظائف القطاع العام اغلبها لا يؤمن الحياة الجيدة وتضمن الانتقال الى الزواج والسكن وتكوين الاسرة، فأصبح متوسط عمر الزواج مرتفعاً جداً حيث وصل الى 33 للشباب و28 للإناث حسب المسح الوطني للشباب الليبي 2022، وأصبحت ظاهرة التأخر في الزواج شيئاً مألوفاً نتيجة ضعف الدخل وغلاء أسعار العقارات وغياب السياسات الاسكانية الموجهة للشباب عن طريق الإقراض او الايجار المستقر. ومن هنا تحدد مسار الشباب الباحث عن العمل في الاقتصاد الخفي ومخاطره او الاستقطاب او الهجرة الخارجية، فنسبة الهجرة الاحتمالية لدى الشباب الليبي عالية جدا حيث أوضح المسح الوطني للشباب الليبي ان حوالي 21.5% من الشباب في عمر 15-34 يفكرون دائما في الهجرة.

استطاعت ليبيا خلال العقود الأربعة الماضية ان تحقق إنجازات ملموسة في مسار التنمية البشرية، مما مهد الطريق أن تكون الاجيال افضل صحة واشمل تعليما، ولكن هذا لم يحقق الاستثمار المطلوب في راس المال البشري حيث لا يزال كثيرا من الشباب في هذا الجيل في وضع محبط جراء اعتمادهم على أسرهم وعلى حكومتهم، وخاصة لدى الشباب المتحصل على مؤهلات تعليم جامعي، الامر الذي يجعلنا ان لا نحتفل بالمؤشرات التسجيلية للتعليم من حيث شموليته، فمخرجات نظام التعليم تتسم بالتردي في الجودة مما جعل الشباب غيرقادر على المنافسة في الاقتصاد العالمي بل حتي المحلي امام العمالة الوافدة، ومن ثم يعاني الشباب الباحث عن العمل من معدلات بطالة عالية وفترات انتظار طويلة بين الدراسة والعمل وتكوين الأسر، وهذه الفترة خطيرة جدا ويلجا فيها الشباب الباحث عن العمل الى طرق اخري للعيش منها العمل في الاقتصاد الخفي وفي مهن متدنية وغير رسمية وغير آمنة، وكذلك تنشط عملية الاستقطاب للشباب لانهم يصبحون عرضة للاستقطاب في المجموعات المسلحة بعروضها المغرية أو في المجموعات المتطرفة او في شباك مجموعات الهجرة غير النظامية، كل ذلك لأجل تامين العمل وتكوين الأسر.

تظهر نقاط ضعف الشباب بأوجه عدة مثل ضعف النمو الجسدي وانخفاض مستويات الكفاءة والرفاهية والسلوكيات المنحرفة وضعف القدرات المهنية وعضوية المجتمع والمواطنة، وهذا يعكس مدى تعقد التنمية البشرية، هناك أربعة تأثيرات سياقية تزيد من ضعف الشباب وهي الفقر والتفاوتات في الموارد الاستبعاد الاجتماعي والبيئات الخطرة، تبرز العوامل الهيكلية الأساسية التي تكمن وراء استبعاد الشباب في الأتي:

- البطالة والعمالة الناقصة وضعف فرص العيش الكريم.
- ضعف العائد التعليمي والمهارات غير الكافية وغير المتكافئة وغير الملائمة.
- سوء الإدارة وضعف المشاركة السياسية والمدنية.
- عدم المساواة في الوصول الى الموارد بين الشباب وبين المناطق.

تسخير العائد الديموغرافي في السياقات الهشة:

يتطلب بناء الدولة وبناء السلام في السياقات الهشة، والمتأثرة بالصراع النظر بجدية وأولوية بان استبعاد الشباب هو محرك للعنف، ويغذي وضع الهشاشة في هذه السياقات، وخاصة التي تتميز بظهور ما يعرف بتضخم الشباب (او البروز الشبابي) مثل حالة ليبيا وهو زيادة اعداد الشباب الداخلين إلى سوق العمل حيث اصبح معدل نمو سوق العمل اكبر من معدل النمو السكاني الكلي، والذي يبلغ 2.5% مقابل معدل نمو سكاني 2%، وهذا الوضع الديموغرافي ليس سيئا بل مرحلة مهمة وفرصة مواتية للتقدم والنمو مثل ما اسلفنا سابقا، ولكنها احياناً بفعل سياسات اللامبالاة تتحول الى عدم استقرار وعنف، ان المؤسسات المهيمنة على التعليم وسوق العمل والسكن والاقراض التي ترسم مسار حياة الشباب في التعليم ثم العمل ثم الزواج والسكن، لم تستجب لمتطلبات التحول الديموغرافي، بحيث أصبح العبء الديموغرافي بدل العائد الديموغرافي، وهذا الامر يتطلب معالجة عملية استبعاد الشباب، والشباب المعرضين للمشاركة في العنف، ولتسخير العائد الديموغرافي ضرورة تبني نهجاً متكاملاً بناء على احتياجات الشباب لكي يسهم في التنمية.

يبني الشباب الذين ينتقلون الى مرحلة البلوغ في مسار حياتهم حول أربعة ركائز أساسية وهي التعليم-التوظيف-الزواج-السكن، وهذا المسار او النهج متكامل القطاعات يقوم على التعليم الجيد الذي يعتمد على المهارات والتدريب وتدابير سوق العمل النشط لخلق الوظائف الكاملة وسياسات السكن وتكوين الاسرة، وصحة الاسرة والشباب، وضرورة اصلاع قطاع الامن وحوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية، هذا النهج فرصة رئيسية لضمان ان قضايا الشباب يتم تقييمها ومعالجتها بشكل مناسب من خلال ترابط القطاعات ودمج السياسات الوطنية لتنمية الشباب وتوفير الموارد، وكل ذلك لا يحدث الا في ضوء وجود بيانات حديثة مصنفة حسب العمر، والجنس، والسكن وغيرها ليسهل قياس الحالة وقياس الأثر. ولكن هناك تحديات بنائية يجب مناقشتها والتأكيد عليها:

- يجب تغيير النظرة الى الشباب بأنهم فئة واحدة متجانسة، فالشباب ليسوا متجانسين فهناك فروق كبيرة تمثلها العمر والجنس، والتعليم، والمستوى الطبقي والمنطقة.
- يجب تغيير النظرة الى الشباب بأنهم المشكلة وهم التهديد الأمني، ولكن يجب الاعتراف بالإمكانيات الهائلة لدى الشباب وانهم هم الحل، ونعتمد نهج بناء السلام وتعزيز سياسات الادماج وتسخير العائد الديموغرافي، بدلا من سياسة الاحتواء التي تعتمدها الدولة.
- يجب معالجة قضايا الشباب على المستوى المحلي والوطني ومعالجة العوامل الهيكلية التي تزيد من حدة التفاوت في الوصول الى الموارد مثل العمل والتعليم ،والسكن، والزواج، والصحة، والامن، والحماية.
- اللامبالاة وعدم رغبة الحكومة في اجراء حوار وطني بالشباب والانخراط فيه، على الرغم من وجود الأدلة على ان استبعاد الشباب يزيد من مخاطر العنف.
- التبعات غير المقصودة لسياسات الشباب السابقة، مثل سياسة دعم الزواج الامر الذي يستدعي ضرورة تقييم هذ السياسات ونتائجها مثل زيادة نسبة الطلاق زواج القاصرات وغيرها.
- النظرة الأمنية في معالجة قضايا الشباب هي التي كانت سائدة ومازالت فهي تؤدي الى زيادة التذمر والتنفير وتضعف الانتماء، وبديلا عن هذه النظرة سياسات فهم وجهات نظر الشباب والدور الإيجابي الذي يمكن ان يقوم به في مكافحة الفقر ونبذ العنف.
- طول فترة الانتقال من التعليم الى العمل وتكوين الاسر تزيد بشكل كبير من مخاطر الاستقطاب والعنف والهجرة غير النظامية، فهذه الفترة تصل أحياناً في المتوسط الى عشرة سنوات وأكثر وهنا يزيد التعرض للاستقطاب والانتساب الى المجموعات

المسلحة والمتطرفة، وممارسة الاعمال غير النظامية والهجرة.

- يجب ان نعترف بان هناك اهمالاً او انفلاتاً في الأطراف أي وجود مناطق خارج سيطرة الدولة الفعلية (حيث تكون السلطات الفاعلة هي السلطة التقليدية والمليشيات المسلحة وعصابات التهريب والهجرة وغيرها) وتجاهل هذه الأطراف يزيد من عدم الاستقرار والعنف بسبب الانخراط في الأنشطة المحظورة، وكما اشارت دراسة للأمم المتحدة عن التطرف الشباب في جنوب ليبيا.

وللبدء في المعالجة الحقيقية لقضايا الشباب:

- اجراء دراسات متخصصة لتحليل السياقات وعوامل الخطر الرئيسية التي يمكن ان تؤدي الى حدوث وزيادة العنف.
- جمع البيانات المصنفة حسب العمر والنوع والتعليم والسكن لاستخدامها لتوجيه برامج وتقييم السياسات، وان تجمع بشكل دوري ونشرها لتسهيل المتابعة والمقارنة عبر السياقات.
- اشراك الشباب أينما أمكن في السياسات والبرامج بشكل إيجابي كشركاء ومستفيدين وفهم وجهات نظرهم.
- تحديد القضايا الرئيسية التي تسهم في استبعاد الشباب ومعالجتها من خلال البرامج القائمة مثل تعزيز المشاركة السياسية وبرامج الإقراض المريح الإنتاجي والسكني والزواجي.
- اشراك منظمات المجتمع المدني الشبابية والعاملة في مجال الشباب للعمل على المستوى المحلي من خلال المبادرات وتحفيز المشاركة.
- ضرورة جدية القيادة السياسية في معالجة قضايا الشباب من خلال تبني سياسات وطنية لتنمية الشباب.

الشكل رقم (2) التدخلات القطاعية لتنمية الشباب وتسخير العائد الديموغرافي

الشباب و سوق العمل

مقدمة

بطالة الشباب:

- معدلات البطالة لدى الشباب الليبي
- البطالة الكلية
- البطالة الفعلية
- معدلات البطالة حسب النوع
- معدلات البطالة حسب الفئات العمرية

التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا:

- التعليم التقني الفني والمهني المتوسط
- التعليم التقني الفني والمهني العالي

فرص العمل وسياسات سوق العمل:

- فترة الانتظار من التعليم الى العمل
- منافسة العمالة الأجنبية
- سلم العمل المهني

الإستنتاجات

المراجع

مقدمة:

تعتبر مشكلة بطالة الشباب وسوق العمل مشكلة عالمية تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتعتبر هذه المشكلة من أبرز التحديات التي تواجه سوق العمل الوطني وذلك لما لها من تأثير واضح وكبير على المستوى المعيشي للعاطلين عن العمل وعلى مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

إن البطالة من أهم عوامل تخفيض الإنتاجية كما أنها تعني حرمان المتعطلين ليس من مصادر معيشتهم فحسب بل وأيضا حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية المتمثلة بحق الحصول على العمل المناسب لقدراتهم الشخصية وإمكانياتهم الجسدية والذهنية، كما تشكل البطالة هدرا للموارد المستثمرة في إعداد وبناء الإنسان وتربيته وتعليمه وتدريبه وتأهيله لدخول سوق العمل.

ترتبط طبيعة البطالة ونوعها بالسياسات والبرامج المطبقة في بعض دول العالم، وقد عملت بعض الأنظمة التعليمية لبعض الدول على خلق مشكلة عرض في قوة العمل في تخصصات معينة، كما ساعدت مجانية التعليم التي طبقتها العديد من الدول ولاسيما الدولة الليبية، في تخريج أعداد كبيرة من الشباب والشابات الباحثين عن فرص العمل والتي قد لا يحصل اغلبهم عليها نتيجة لعدم قدرة أسواق العمل لهذه الدول على النمو والتوسع بشكل مواز للنمو السريع في عرض قوى العمل من الشباب.

في هذا التقرير سوف نركز على مشكلة البطالة بين الشباب وسوق العمل لدى الشباب الليبي 15-34 سنة والتي يعاني منها الشباب وخاصة خريجي التعليم العالي، وعلاقتها بالاقتصاد الريعي الهش، الذي يتأثر بشكل مباشر بالأزمات الاقتصادية الدولية وذلك لطبيعة هذا الاقتصاد الريعي المكشوف، فالتغيرات التي حصلت في الآونة الأخيرة على الاقتصاد العالمي اثرت على معظم الاقتصاديات نتيجة، ظاهرة العولمة وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتداعيات الازمات العالمية الراهنة وما أدت اليه من تدهور للكثير من الأنظمة الاقتصادية في العالم وتبعات جائحة كوفيد 19 على أسواق العمل ومعدلات النمو.

ان علاقة ظاهرة بطالة الشباب بسوق العمل في ليبيا علاقة معقدة تدخل فيها عدة أنظمة أخرى مثل نظام التعليم وسياسات التشغيل وطبيعة الاقتصاد الليبي والسياقات الاجتماعية والثقافية وغيرها، وهي التي تحكم مسار حياة الشباب في الانتقال من التعليم الى العمل والزواج وتكوين الاسر، أن أسباب بطالة الشباب في الاقتصاد الوطني الليبي لا تعود إلى نقص الموارد والثروات والقوى البشرية بل تعود بالدرجة الأولى إلى عدم إتباع السياسات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية الناجحة والتي تمكن من الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة وبالأخص النفطية منها في تشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب الباحث عن فرص العمل وخصوصا القصور الواضح في السياسات التعليمية التي تعتمد على الكم وليس الكيف في تخريج الشباب من المعاهد التقنية والجامعات التي لا تستطيع أغلبية مخرجاتها مواكبة متطلبات سوف العمل بعد التخرج .

بطالة الشباب:

تشكّل فترة الشباب مرحلة انتقالية من التبعية إلى الاستقلالية، وتحصل في أوقات متفاوتة بحسب الحقوق المختلفة، وتعتمد على السياق الاجتماعي والاقتصادي، واحياناً يواجه الشباب تمييزًا وحواجز تعيق تمّتعهم بحقوقهم بحكم سنهم وما يحد من طاقاتهم الكامنة. وبالتالي تنطوي حقوق الشباب على تمتّعهم بالحقوق والحريات الأساسية. أمّا تعزيزها فيعني معالجة التحديات والحواجز المحددة التي تعيق تحقيق هذه الغاية.

وتعتبر مشكلة البطالة من أخطر الامراض الاقتصادية والاجتماعية على الاطلاق فالبطالة تعني أولاً افتقاد مصدر الدخل الذي يضمن مواجهة متطلبات الحياة من مسكن وملبس وغذاء ولو في الحدود الدنيا، والتعطل يعني من ناحية أخرى افتقاد الامل في المستقبل والثقة في المجتمع مما ينعكس في زيادة السلبية، والانخراط في أنشطة متطرفة خارج الشرعية القانونية، والبطالة بصفة أساسية تعني إهدار طاقات المجتمع الاجتماعية المحتملة مما يزيد من قصور وسائل الانتاج المادية في المستقبل.

وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن اهتماماً بالغاً على المستوى العالمي والمحلي باعتبارها مشكلة أساسية وظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات حيث ذكرت منظمة العمل الدولية في أحدث تقاريرها أن عدد العاطلين عن العمل سيزيد بشكل إضافي بحوالي 11مليونا على الاقل في السنوات الاربع المقبلة، وأن التفاوت الاجتماعي في العالم سيتفاقم، وفي عام 2019 قد تخطى عدد العاطلين عن العمل حاجز ال 219 مليون شخص. وارتفعت معدلات البطالة حيث بلغت في الولايات المتحدة الامريكية 7.5 % والمملكة المتحدة 6.5% وفي المانيا 5.5 % وفي فرنسا 2.10 % وفي ايطاليا 6.10 % (منظمة العمل الدولية، 2015) تعتبر هذه المعدلات عالية عند مقارنتها بمعدلات البطالة في بعض الدول ذات الاداء الاقتصادي المتميز والرفاهية العالية كقطر، والنرويج، وبروناي، وماليزيا، وسويسرا، واليابان، حيث سجلت هذه البلدان معدلات بطالة منخفضة جداً 0.3%، 3.1%، 2.6%، 3.0%، 3.1%، 4.0% على التوالي[1].

الشكل رقم (3) يبين معدل البطالة، مقارنات دولية.

المصدر: ديناميكيات سوق العمل، البنك الدولي، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، 2013م

تعريف الشباب:

في السياسة تعد الإجابة عن سؤال «من هم الشباب؟» أمر في غاية الأهمية بالنسبة لصناع القرار، نظراً لما يرتبط بالإجابة عن هذا السؤال من خطط خاصة، على سبيل المثال، بحشد التأييد الانتخابي أو بسياسات خفض بعض الرسوم خصوصاً تلك المتعلقة بالدراسة، أو بدعم فئات مجتمعية معينة قد تقع داخل أو خارج هذه الدائرة، وكذلك توفير فرص العمل. تحدد المنظمة الدولية منذ عام 1981 الشباب، بأنهم «الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً»، وتستند جميع إحصاءات الأمم المتحدة بشأن الشباب إلى هذا التعريف، فيما تؤكد المنظمة أن هذا التعريف وُضع لأغراض إحصائية ودون المساس بأي تعريفات أخرى تضعها الدول الأعضاء.[2] وحسب هذا التعريف، تشير الأمم المتحدة إلى وجود 1.2 مليار شاب في العالم، يمثلون 16% من سكان الأرض. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الشباب بنسبة 7 % بحلول عام 2030، ليصل إلى 1.3 مليار شاب.

وخارج المنظمة الدولية، يختلف تعريف «الشباب» من بلد إلى آخر، حيث يتوقف الأمر على تناسب بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع. ففي الاتحاد الأفريقي، تشير الوثائق الرسمية للمنظمة القارية، إلى الشباب باعتباره الفئة العمرية التي تمتد من سن 15 وحتى 35 سنة، وفي فرنسا يعتمد المركز الوطني للإحصاء «إي أن أس إي» معيار «15– 29 عاماً» في دراساته حول الشباب، وفي العالم العربي، لا يوجد تعريف متفق عليه بين الدول العربية لتحديد «من هم الشباب» حيث تنتهج كل دولة نهجاً خاصاً في تعريف هذه الفئة وتوجيه السياسات الخاصة بها.[3]

وفي هذا التقرير تم تحديد الفئة العمرية للشباب بالفترة العمرية التي تتراوح من 15 وحتى 34 عاماً، حيث تم وضع تعريف خاص بهذه الفئة فيُقصد بالشباب «الشريحة العمرية التي تقع أعمارها ما بين الخامسة عشر والرابعة والثلاثين سنة من العمر، وهي تقريباً الشريحة التي تكون إما في التعليم الثانوي أو المتوسط، أو في التعليم والتكوين المهني والتقني، أو في التعليم العالي بأنواعه المختلفة الأكاديمية والمهنية والفنية، وإما في سوق العمل أو تبحث عنه، وهذه الشريحة تمثل نسبة كبيرة من السكان.

تعريف البطالة:

يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب «التشغيل» عند مستوى معين من الأجور، يرتبط هذا التعريف بمستوى معين من الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين يطلبون عملا يقومون بذلك ويسمى باجر القبول، لذلك فان البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق.

وعرف مكتب العمل الدولي العاطلين عن العمل بأنهم «كل الأفراد فوق سن معين وبدون عمل، والمستعدين للعمل ويبحثون عنه خلال فترة مرجعية».

تعرف بطالة الشباب بأنها «جميع الافراد في سن العمل 15-34 والذين لم يقوموا بأي عمل انتاجي مقابل أجر أو عائد مادي أو عيني اثناء فترة الاسناد الزمني، ولم يقوموا بأي عمل انتاجي بدون أجر في مشروع أو مصلحة أو مزرعة تعود ملكيتها للعائلة وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل التسجيل بمكاتب العمل، ومطالعة الصحف، وسؤال الأقارب والأصدقاء.

أما الافراد الذين لم يبحثوا بشكل جدي عن عمل بسبب قناعتهم بعدم جدوى البحث عن عمل ليأسهم من الحصول على فرصة عمل فإنهم يصنفون في مجموعة المحبطين (Discouraged Workers)، والذين هم جزء من الأفراد خارج قوة العمل [4].

ويستند التعريف القياسي لبطالة الشباب الى ثلاثة معايير رئيسية لا بد من توافرها في وقت واحد، وهي:

- أن يكون الفرد دون عمل، أي لم يكن يعمل بأجر أو لدى الاسرة أو للحساب الخاص، كما هو محدد في التعريف الدولي للعمالة. ان تعبير دون عمل يعني انعداما تاما للعمل، أي عدم القيام بأي عمل أثناء الفترة المرجعية. لذا، فإن الشخص يعد دون عمل إذا لم يكن قد عمل على الاطلاق أثناء الفترة المرجعية « ولا حتى لساعة واحدة »، ولم يكن غائباً عن العمل بصفة مؤقتة على النحو المحدد في تعريف العمالة.
- أن يكون الفرد متاحاً للعمل في الوقت الراهن: أي أنه متاح للعمل بأجر، أو للعمل للحساب الخاص أثناء الفترة المرجعية. أما بالنسبة لمعيار الإتاحة، فإن الإتاحة تعني أن الشخص يجب ان يكون قادراً ومستعداً للعمل إذا توافرت له الفرصة، مع مراعاة وجود فترة (أسبوعين)، وذلك لأنه ليس من المتوقع أن يكون كل فرد ممن يبحثون عن عمل قادراً على البدء في العمل فوراً، وبمجرد عرضه عليه .
- أن يكون الفرد باحثاً عن عمل: أي أنه اتخذ خطوات محددة من فترة قريبة للبحث عن عمل بأجر، أو عمل للحساب الخاص. ولا يعتمد على ما إذا كان العمل المطلوب يقع ضمن الحدود الوطنية أو خارجها. ويشمل البحث عن عمل اتخاذ خطوة واحدة على الأقل من الخطوات التالية: التسجيل في أحد المكاتب العامة للتوظيف، أو تقديم طلبات الى أصحاب العمل، أو السؤال في أي موقع من مواقع العمل، أو في المزارع، أو عند بوابات المصانع أو الأسواق وغيرها، أو نشر إعلانات في الصحف، أو الرد على إعلانات الوظائف، أو البحث عن بناية لإقامة مشروع، أو السعي إلى الحصول على موارد مالية، أو تقديم طلبات للحصول على تصاريح أو توكيلات.

ولكن مفهوم بطالة الشباب في المجتمع الليبي يختلف عما ذكر، لصعوبة تحديد نسبة البطالة لدى الشباب ترتبط بسياق اجتماعي وثقافي واقتصادي معين، فمفهوم الشاب العاطل عن العمل لدى الليبيين غالبا هو من ليس لديه عمل بالدولة الليبية أي له وظيفة بالقطاع العام ويتقاضى مرتباً شهرياً عن هذه الوظيفة ولهذه الصورة النمطية للبطالة جذور اقتصادية وثقافية أولاً لان أغلب أفراد المجتمع ارتبطوا بالعمل في القطاع العام منذ فترة أربعة عقود كنتيجة للسياسات الاشتراكية وإلغاء القطاع الخاص ثانيا ضعف عمليات التسجيل ومراصد العمل فمن الصعوبة ان تعرف المشتغلين في القطاع الخاص أو أي أنشطة أخرى بخلاف القطاع العام لان القطاع الخاص غير مهيكل واغلبه غير مسجل وثالثا انتشار ما يعرف باقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي حتى أن بعض الدراسات تقدر نسبة اقتصاد الظل بحوالي 40% من جملة اقتصاد الدولة.

تعاني ليبيا من مشكلة البطالة حيث أظهر مسح القوى العاملة للعام 2012م، أن نسبة البطالة قد ارتفعت في أعقاب عام 2011م ارتفاعاً مطرداً لتصل الى 19.0% في المائة، مقارنة بإحصائيات عام 2010م حيث كانت نحو 13.5% في المائة. وفي 2022 اظهر مسح التشغيل والبطالة ان نسبة البطالة 15.3% وتتفاوت بين الفئات العمرية كما هو موضح في الشكل رقم (4):

الشكل رقم (4) يبين معدلات البطالة حسب العمر 2022

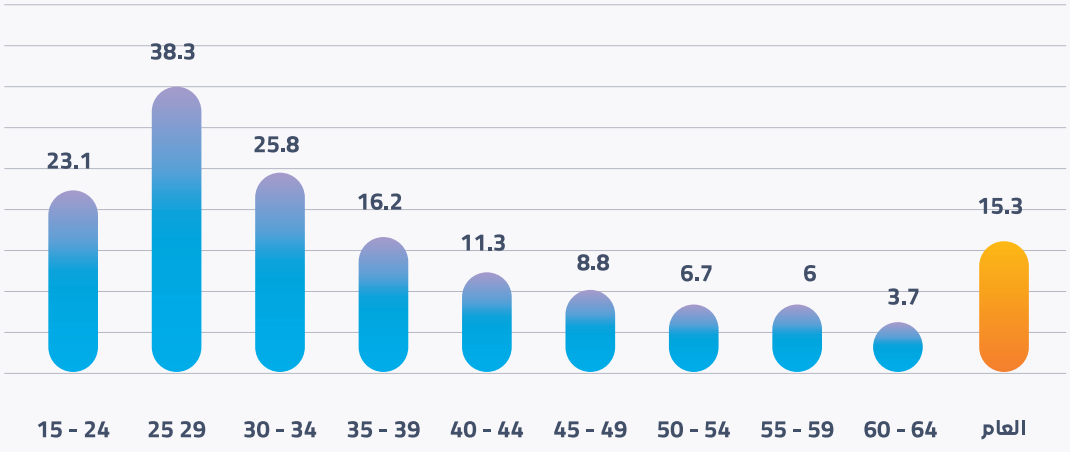

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، مسح التشغيل والبطالة 2022م.، وزارة التخطيط.

تتركز معدلات البطالة العالية لدى الشباب في الفئات العمرية 25-34 سنة الذين يمثلون القوة العاملة الداخلة لسوق العمل، وهم خريجو الجامعات والمعاهد العليا.

معدلات البطالة لدى الشباب الليبي:

تمثل فئة الشباب الليبيين من الجنسين والذين أعمارهم تتراوح ما بين (15-34) سنة، حوالى 38% من جملة السكان حسب تقديرات السكان الرسمية الصادرة عن مصلحة الاحصاء والتعداد لسنة 2020م، ويمكن حساب معدل البطالة من خلال المعادلة التالية:

معدل البطالة = (العمل عن العاطلين عدد)/(العمل عن العاطلين و العاملين الافراد عدد اجمالي) × 100

وطبقا لبيانات المسح الوطني للشباب الليبي يمكن تحديد كلاً من نسبة البطالة الفعلية للشباب، وكذلك نسبة البطالة الكلية للشباب الليبي كالتالي:

- **البطالة الكلية:** نقصد بالبطالة الكلية جميع الشباب الذين ليس لديهم عمل سواءً كانوا في مقاعد الدراسة أو خارجها، حيث يمثل عدد العاطلين عن العمل (الشباب الذين يدرسون + الشباب الذين لا يدرسون ولا يعملون) تعتبر نسبة البطالة الكلية لدى الشباب عالية جدا وصلت الى 38.4% كما هو موضح في بيانات الشكل رقم (5) وتتفاوت حسب المناطق اذ وصلت في المنطقة الشرقية ما نسبته 27.2% والمنطقة الوسطى ما نسبته 48.5%، والمنطقة الجنوبية ما نسبته 48.9%، والمنطقة الغربية شكلت ما نسبته 37.5% على التوالي.

الشكل رقم (5) يوضح معدلات البطالة الكلية حسب المناطق.

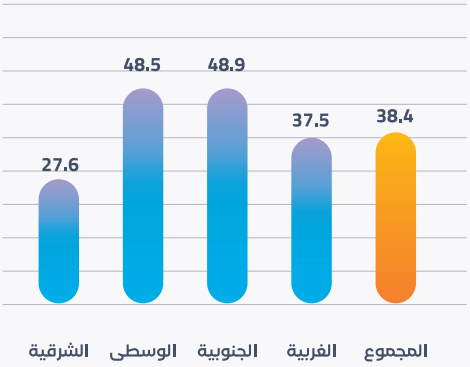

- **البطالة الفعلية:** نقصد بالبطالة الفعلية جميع الشباب في عمر 15-34 سنة الذين ليس لديهم أي عمل ولهم الرغبة والقدرة على العمل ويبحثون عنه خلال المسح وهم (الشباب الذين لا يدرسون ولا يعملون) وأما اجمالي عدد الافراد العاملين والعاطلين عن العمل هم (فئة الشباب الذين يعملون + الشباب الذين يعملون ويدرسون + الشباب الذين لا يدرسون ولا يعملون). من خلال البيانات الموضحة في الشكل رقم(6) أدناه.

الشكل رقم (6) يبين البطالة الفعلية للشباب

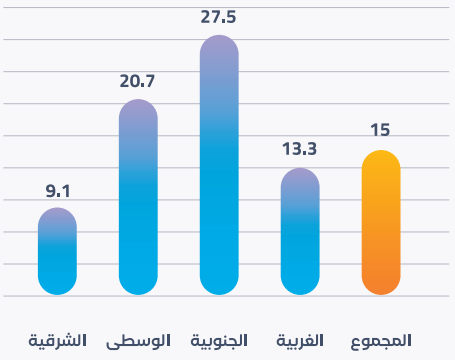

نلاحظ ان معدل البطالة الفعلية لدى الشباب الليبي حوالي 15% وتعتبر عالية نسبيا مقارنة ببعض الاقتصاديات المشابهة اما على مستوى المناطق يتضح ان هناك تفاوتاً بينها حيث شكلت المنطقتين الجنوبية والوسطى أعلى نسبة حيث بلغت ما نسبته 27.5%، و20.7% على التوالي، ومثلت كل من المنطقة الغربية والشرقية ما نسبته 13.3%، و9.1% على التوالي.

توضح بيانات الجدول رقم (2) معدلات البطالة الفعلية والكلية حسب النوع، حيث شكلت نسبة البطالة الكلية لدى الاناث النسبة الأكبر وبلغت ما نسبته 50.6%، وكانت نسبة البطالة لدى الذكور ما نسبته 30.5%. ومعدل البطالة «الفعلية لدى الاناث وصل الى 23.0%، بينما الذكور10.7%.

الجدول رقم (2) يبين معدلات البطالة الكليةوالفعلية حسب المنطقة

النوع	البطالة الفعلية	البطالة الكلية
ذكور	10.7	30.5
اناث	23.0	50.6
المجموع	15	38.4

معدلات البطالة حسب النوع:

وقد عبرت الشابات في مجموعات النقاش بان هناك معوقات هيكلية وثقافية تعرقل عمل المرأة وتخلق نوعاً من التمييز حسب الجنس، ومنها ضعف الأجور وخاصة في القطاع الخاص ضعف المرافق الخاصة برعاية الأطفال، وعدم توفر وسائل مواصلات عامة وجيدة وهذه تعتبر تحديات تواجه عمل ومشاركة الشابات في القطاعات الإنتاجية. اما بالنسبة والمعوقات الثقافية تمثلت في الاختلاط في العمل مع الرجال، ومنح الأولوية في التوظيف للشباب الذكور وخاصة في القطاع الخاص وكذلك رغبة الاسر في التوظيف في الاعمال المريحة مثل التعليم والصحة.

الشكل رقم (7) يبين معدل البطالة الفعلية للذكور والاناث

معدلات البطالة حسب الفئات العمرية:

شكلت معدلات البطالة الكلية حسب الفئات العمرية تبايناً كبيراً حيث شكلت الفئة العمرية 15-19 النسبة الأكبر للبطالة وهم الفئة الغالبة ممن يجلسون في مقاعد الدراسة بنسبة 82.30%، تلتها الفئة العمرية 20-24 سنة بنسبة 48.60%، ثم الفئة العمرية 25-29 سنة بنسبة 20.40%، وأخيراً مثلت الفئة العمرية 30-34 سنة ما نسبته 16.10% من حجم البطالة الكلية حسب نتائج المسح الوطني للشباب الليبي 2022.

تشير معدلات البطالة «الفعلية» حسب الفئات العمرية، كما هو ملاحظ من الشكل رقم (8) أن هناك تبايناً كبيراً في معدلات البطالة «الفعلية» حسب الفئات العمرية حيث شكلت الفئة العمرية 15-19 النسبة الأكبر للبطالة بنسبة 23.9% لان اغلب هؤلاء طلبة يجلسون في مقاعد الدراسة، تليها الفئة العمرية 20-24 سنة بنسبة 18.10%، ثم الفئة العمرية 25-29 سنة بنسبة 13.80%، وأخيراً مثلت الفئة العمرية 30-34 سنة ما نسبته 12.40% من حجم البطالة الفعلية للمسح الوطني للشباب الليبي.

الشكل رقم (8) يبين البطالة الفعلية والكلية حسب الفئات العمرية

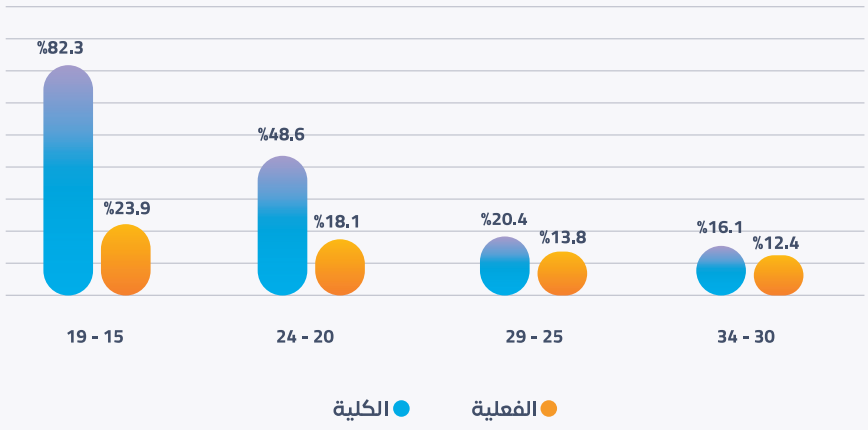

في الحقيقة ان الفئة العمرية 15-24 سنة والتي تعد من ضمن السكان النشطين اقتصاديا هم في الاغلب خارج النشاط الاقتصادي والسبب يرجع الى ان معظم هؤلاء الشباب هم في مقاعد الدراسة بالجامعات والمعاهد العليا حوالي 69% من اجمالي عدد الشباب 15-24 ملتحقون بالتعليم العالي وخاصة الاناث، ولكن هناك ضبابية وشكوك دائما في معرفة نسبة البطالة الحقيقية وخاصة لدى الشباب لارتباطها بسياقات اجتماعية وثقافية واقتصادية ومنها:

1. اغلب الافراد يتحاشون الإفصاح عن مصادر الدخل غير الرسمي ولا يعطون معلومات صحيحة حولها.
2. غالبا من لا يتقاضى مرتباً من الدولة يعتبر نفسه عاطلا عن العمل حتى وان كان يعمل ولديه دخل عالي.
3. تأكيد الاسر الليبية في تنويع مصادر الدخل والحصول على أكثر من مرتب ويرجع ذلك لصعف المرتبات التي أحياناً في بعض القطاعات لا تكفي للحياة بشكل لائق.
4. ارتباط الاعمال لدى الشباب الليبي بقيم ثقافية او ما يعرف بسلم العمل المهني حيث يتم ارتباط بعض القيم بالمكانة الاجتماعية العالية او الدنيا حسب الوظيفة وخاصة الوظائف الحرفية فأنها غير محببة وتعطي مكانة دونية للمشتغل بها.
5. اغلب الخريجين يعانون من ضعف المهارات المطلوبة لسوق العمل وكذلك ضعف الرغبة في العمل بنفس التخصص لان اغلب الشباب لم يختاروا تخصصاتهم العلمية.
6. استقطاب الشباب في المجموعات المسلحة وهؤلاء غير مسجلين في وزارة العمل ولا بيانات مالية لهم، وكذلك يعمل الكثير في اقتصاد الظل وخاصة في الاعمال الخطرة عالية الربح، مثل الهجرة غير المنظمة والتهريب وغيرها.

التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا:

لقد حققت ليبيا منذ الاستقلال والى الآن توسعًا كبيراً في نشر وتوفير التعليم تحقيقاً لمبدأ التعليم حق للجميع، وانعكس ذلك في ارتفاع معدلات القيد الإجمالية في جميع المراحل التعليمية، ويعزى هذا لوعي أولياء الأمور والطلاب بأهمية التعلم من جهة، وكذلك المجانية في جميع المراحل التعليمية من جهة أخرى، حيث بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي 113 %في العام الدراسي 2019/2018م، كما ارتفع معدل الالتحاق ليصل إلى 98% كونها مرحلة إلزامية. وقد تم سد الفجوة بين الجنسين في التعليم حيث وصل معدل التكافؤ بين الجنسين لطلبة مرحلة التعليم الأساسي 93.0%، وبمرحلة التعليم الثانوي 1.1%، وذلك حسب بيانات العام الدراسي 2019/2018م[6].

فعلى الرغم من التقدم الكمي الذي تم تحقيقه حسب المؤشرات السابقة إلا أن العملية التعليمية شابها قصور في ُمخرجاتها نتيجة لوجود خلل في أركان العملية التعليمية (الطالب والمعلم والمادة التعليمية «المقررات الدراسية ووالوسائل التعليمية» والبيئة التربوية والتعليمية الآمنة والتمويل المناسب)، حيث إن هناك عدداً كبيراً من خريجو مرحلة التعليم المتوسط لا يكتسبون المهارات المعرفية اللازمة لمرحلة التعليم الجامعي أو التعليم التقني العالي، وخريجو مرحلة التعليم العالي يفتقدون للمهارات اللازمة لمتطلبات سوق العمل.

عندما نتحدث عن التعليم الفني التقني والمهني في ليبيا فإننا نتحدث عن المعاهد المهنية المتوسطة والعالية التي يلتحق بها الطالب بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي او الثانوي، وهي معاهد لتخريج المهن المساعدة في قطاعات وميادين الاقتصاد الليبي وتعرف في ليبيا بالمعاهد المهنية المتوسطة، وبالرغم من أن استحداث هذه المعاهد منذ الثمانينات في القرن

الماضي، فأنها لا تزال متعثرة ولا تتوفر لها بشكل كاف الموارد الفنية والبشرية والمتابعة والتقييم، ومن أهم الصعاب التي يواجهها هذا النوع من التعليم الفني التقني والمهني ما يلي:

1. انخفاض الإقبال على هذا التعليم المهني والفني نتيجة الثقافة السائدة في المجتمع الليبي التي تفضل التعليم الثانوي الأكاديمي الذي يقود إلى التعليم الجامعي ولضعف خريجي هذا النوع من التعليم، وتركز الإعداد والتأهيل في الجانب النظري دون إعداد عملي في واقع مؤسسات العمل والإنتاج.
2. تسرب خريجي هذا النوع من التعليم الفني والمهني إلى وظائف التجارة والبيع والشراء والوظائف الإدارية والكتابية في القطاعين العام والخاص.
3. بالرغم من وجود إدارة مركزية للتعليم الفني والمهني بوزارة التعليم الليبية، فإنها في حاجة إلى مزيد من أعمال التخطيط والمتابعة والتقييم والتواصل مع مراكز التقنية والعمل في الداخل والخارج، والتنسيق والتشاور مع رجال الأعمال خاصة في تخطيط المناهج والمقررات الدراسية (التخصصات) التي ترتبط باحتياجات سوق العمل في ليبيا.

التعليم التقني الفني والمهني المتوسط:

يلتحق بالتعليم الفني المتوسط الطلبة بعد اتمامهم مرحلة التعليم الأساسي، والفئة العمرية الموازية لهذا النوع من التعليم هي (15– 17) سنة. حيث التحق بالتعليم الفني المتوسط بالعام الدراسي 2018/2017م (17327) طالباً يمثلون نسبة 15.27% فقط من إجمالي عدد الطلبة المتحصلين على شهادة اتمام مرحلة التعليم الأساسي. وبلغ إجمالي عدد الطلبة المقيدين بهذه المرحلة (40822) طالباً بالعام الدراسي 2019/2018م، تمثل الإناث نسبة 37%.

ويعتبر عدد الطلبة المقيدين في التعليم الفني المتوسط لإحصائيات العام الدراسي 2019/2018م قليلاً جداً مقارنة بأقرانهم من الطلبة المقيدين في المرحلة الثانوية العامة حيث بلغت نسبتهم 17 %فقط، لذا تسعى الوزارة من خلال الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني الى رفع معدلات الالتحاق بهذا النوع من التعليم لتصل إلى 60% قبل بلوغ سنة 2030م. بلغ عدد المعاهد الفنية المتوسطة الحكومية (371) معهداً موزعة على مختلف مناطق ليبيا، حيث وصلت كثافة الفصل في هذه المعاهد (18) طالباً في الفصل الواحد. المعاهد مجهزة لتكون بيئة تعليمية وتدريبية مناسبة لتأهيل الفنيين المهرة وفقاً للمواصفات الفنية المعتمدة من قبل الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني، وتتولى الهيئة توفير التجهيزات ومستلزمات التدريب بما يلبي متطلبات العملية التدريبية والتعليمية.

إلا أن النزاعات المسلحة التي تمر بها البلاد أدت إلى نزوح الطلاب وتضرر عدة معاهد في بعض المناطق. تشير احصائيات الأمم المتحدة في خطة الاستجابة الإنسانية 2018م، حول الاضرار التي لحقت بقطاع التعليم اثناء النزاع، ألحق النزاع أضراراً بالبنية التحتية الحيوية للتعليم من بين 558 مدرسة تأثرت بالأزمة دمرت 30 مدرسة بالكامل وتضررت 477 مدرسة جزئيا، ويقيم النازحون في 51 مدرسة ويحتاج حوالي 315000 طفل.

نلاحظ من الشكل رقم (9) أن توزيع طلبة التعليم المتوسط في ليبيا يشمل طلبة التعليم الفني والمهني وكذلك طلبة التعليم الثانوي العام، حيث مثلت طلبة التعليم الفني والمهني نسبة 17%، بينما مثلت نسبة طلبة التعليم الثانوي العام تقريباً 83%.

الشكل رقم (9) يوضح توزيع طلبة التعليم المتوسط في ليبيا

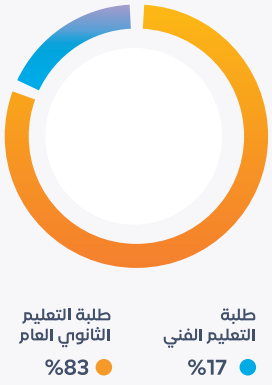

التعليم المهني المتوسـط لا يستقطب إلا 17 % من حملة الشهادة الإعدادية وحوالي 28 % من حملة الشهادة الثانوية يلتحقون بالتعليم التقني ما بعد الثانوي.

من المعروف ان الدول ذات الدخل المتوسط تعتمد على الاستثمار في التعليم المهني المتوسط، لأنه يمثل عصب الاقتصاد لديها وخاصة في حالة ليبيا التي يوصف رغم أن اقتصادها بانه اقتصاد ريعي غير انتاجي ولهذا ضرورة تغذية سوق العمل بهذه الحرف والمهن امر بالغ الأهمية. ليبيا لديها عمالة اجنبية كبيرة جدا وغير منظمة ولا تشتغل في وظائف حساسة ومهمة بل تمارس حرفاً ومهن متوسطة وصغير وذات تكلفة عالية على الاقتصاد الوطني فالذي يبيع السجائر او الذي يبيع الخضار او الذي يشتغل في صيانة الكهرباء او الورش الصغيرة لتصليح السيارات او الذي يبيع الخردة كلها مهن بسيطة ودخلها عالٍ، وذات تكلفة عالية على الاقتصاد الوطني، ولايزال نسق التعليم المهني عاجزاً عن تغذية السوق المحلي وعاجزاً عن المنافسة للعمالة الأجنبية التي هي في الأساس غير ماهرة.

التعليم التقني الفني والمهني العالي:

يلتحق بهذا التعليم الطلبة المتحصلون على الشهادة الثانوية العامة، والطلبة المتفوقون في المعاهد الفنية المتوسطة. يقدم هذا النوع من التعليم من خلال المعاهد العليا التقنية، والكليات التقنية. بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم التقني العالي (19.244) طالباً بالعام الدراسي 2019/2018م يمثلون نسبة 28.6%من إجمالي الطلبة المتحصلين على الشهادة الثانوية العامة بالعام الدراسي 2018/2017م[6].

الشكل رقم (10) يبين توزيع المعاهد الفنية والمهنية حسب المناطق في ليبيا

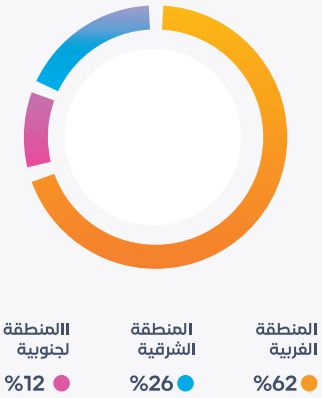

نلاحظ من الشكل أعلاه أن توزيع المعاهد الفنية والمهنية حسب المناطق في ليبيا شكل نسبة 62% في المنطقة الغربية، ونسبة 26% في المنطقة الشرقية، ونسبة 12% في المنطق الجنوبية. 69 معهداً بالمنطقة الغربية و29 معهداً بالمنطقة الشرقية و14معهداً بالمنطقة الجنوبية.

فرص العمل وسياسات سوق العمل:

تعتبر فرص العمل وسياسات سوق العمل الوسيط بين (عرض العمل) الباحثين عن الوظيفة والطلب عن العمل (عارضي العمل) في سوق العمل ويمكن أن تأخذ هذه السياسات أشكالاً عديدة يمكنها الاسهام بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الموائمة بين العمل والوظائف (المواءمة بين العرض والطلب) ويكون ذلك من خلال المساعدة في البحث عن وظائف ،استكشاف الوظائف الشاغرة وتسجيلها، وإعداد البيانات الشخصية وتوفير المعلومات عن سوق العمل بالتالي تمكن من تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم ويحقق الاهداف العامة والخاصة للاقتصاد الوطني.

من خلال البيانات النوعية (مجموعات النقاش)، وكذلك المسح الوطني للشباب الليبي نلاحظ ان متطلبات الحصول على الوظيفة تمثلت في ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي على حسب الأهمية يأتي مؤشر «التدريب المتخصص» في المركز الأول حيث مثل أكبر نسبة من الإجابات للشباب حيث وصلت النسبة الى 58.9%، وكذلك ركزت أغلب إجابات مجموعات النقاش على الاهتمام بالتدريب المتخصص كونه المؤشر الأكثر أهمية للحصول على وظيفة لائقة سواء كان في القطاع العام أم القطاع الخاص، ثم يأتي مؤشر «مهارات الحاسب الآلي» في المركز الثاني حيث مثل نسبة 58.0% من إجابات الشباب وكذلك مجموعات النقاش التي ركزت على التركيز على التدريب والاهتمام بمهارات الحاسب الآلي كمؤشر مهم جداً للحصول على وظيفة لائقة، ويعتبر مؤشر «مهارات اللغة الأجنبية»، من المتطلبات الهامة للحصول على وظيفة جيدة حيث مثلت ما نسبته 53.0%، وكذلك مجموعات النقاش التي ركزت على الاهتمام بمهارات اللغة الأجنبية كمؤشر ضروري للحصول على الوظيفة اللائقة حسب آراء مجموعات النقاش، والشكل البياني رقم (11) التالي يبين المهارات المطلوبة للحصول على وظيفة لائقة.

الشكل رقم (11) يبين المهارات المطلوبة للحصول على وظيفة لائقة

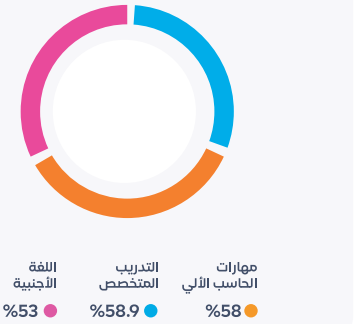

مع التأكيد مرارا على نقص مهارات اللغة الإنجليزية وضعف تدريس اللغة حيث لا يتمكن من الحصول على الوظيفة اللائقة حتى في حالة استكمال الدراسة في بلد أجنبي او دراسة الطب والدراسات العليا. وفي سياق سؤال الشباب عن متطلبات الحصول على العمل والمتمثلة في وجود مهارات محددة او شهادة متخصصة او علاقات شخصية او قرابية أي ما يعرف بكلمة (الواسطة).

الشكل رقم (12) يبين متطلبات الحصول على وظيفة

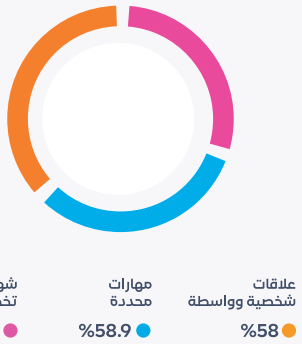

تشير بيانات الشكل رقم (12) ان الغالبية من الشباب اكدوا على ضرورة وجود العلاقات الشخصية في الحصول على العمل في القطاع العام أي الواسطة وقد أشار الشباب في ان اكبر مشكلة تواجه الشباب تفشي الفساد الاداري والمالي في الدولة الليبية مما رسخ عدم المساواة، وأن التدريب المتخصص المحدد ضروري للحصول على وظيفة جيدة بالإضافة الى الحصول على شهائد متخصصة لتلبي متطلبات سوق العمل المتغير والمتسارع.

الشكل رقم (13) يبين أسباب عدم الحصول على العمل

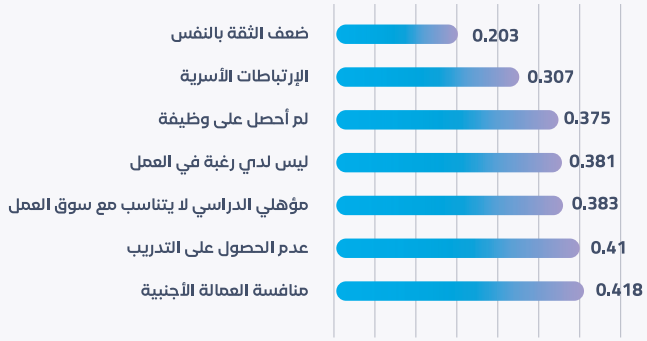

وفي استقصاء الشباب عن اهم أسباب عدم الحصول على العمل حدد الشباب مجموعة من العوامل التي يوضحها الشكل رقم (13)

فترة الانتظار من التعليم الى العمل:

يواجه النظام التعليمي في ليبيا تحديات غير مسبوقة تتمثل في العولمة وانتشار اقتصاد المعرفة وتزايد البطالة والعمالة الناقصة المتمثلة في نقص الكفاءات التي يطلبها سوق العمل هذه تحديات أساسية لأي استراتيجية تنموية والتي يجب ان تقوم على انتاج وتكوين راس مال بشري كفؤ قائم على التعليم الجيد وقادر على المنافسة المحلية والدولية وهذا يتطلب تحولا فيما يتم تدريسه في المدارس وكيفية تدريسه ومن يدرسه؟ لتمكين الطلاب من اكتساب المؤهلات الأساسية والضرورية لرفع مستوى الكفاءات بمرور الوقت، تمثل طول فترة الانتظار من التعليم الى العمل بالفترة الزمنية (هدر القوى العاملة الفاعلة) في الاقتصاد الوطني، حيث نلاحظ من نتائج المسح الوطني للبطالة الليبية للعام 2022م ان طول فترة الانتظار تمتد الى ما يقارب الست سنوات حيث شكلت 17% من العمالة العاطلة عن العمل، كما أكدت مجموعات النقاش أن هناك فترات زمنية طويلة يبقى الخريج بها منتظراً فرصة العمل اللائق ولكن هذه الفترة تعتبر فترة اهدار للموارد البشرية القادرة على العمل والنهوض بالتنمية الاقتصادية للدولة، والشكل البياني رقم (14) يبين طول فترة الانتظار من التعليم الى العمل.

الشكل رقم (14) يبين طول فترة الانتظار من التعليم الى العمل

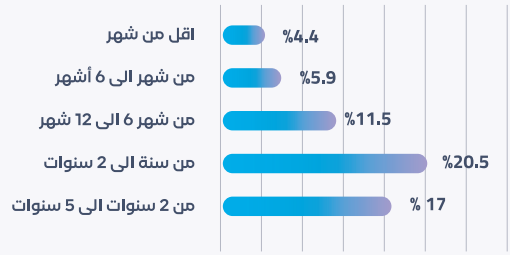

كان هناك اعتقاد سائد لدى الشباب بانه من الصعب الحصول على التعيينات الحكومية على الفور، وفي بعض الحالات ينتظر الشباب الى سنوات عديدة، وان موقف الشباب لايزال يرى ان الدولة عليها ان توفر الوظائف على الرغم من وجود سوق عمل خاص أكثر حرية ولكن انتظار التعيين الحكومي هو الاستجابة الأكبر للشباب وخاصة الشابات. اللاتي ينتهي الامر بهن في وظيفة التدريس.

الاتجاه السائد لدى الشباب ان على الدولة توفير الوظائف الملائمة في القطاع العام، ولكن ثقة الشباب في قدرة

الدولة على ذلك ضعيفة حيث كانت 25 % لدى الشباب وهناك تفاوت كبير في ثقة الشباب في ان الدولة توفر الوظائف بين المناطق حيث كانت الأقل في المنطقة الجنوبية لا تتعادي 16% فقط يثقون في قدرة الدولة على توفير الوظائف وهذا يعكس مدى تذمر الشباب في الجنوب وشعورهم بالتهميش وكان ذلك واضحا في المناقشات الجماعية بان هناك عدم مساواة في التنمية بين المناطق والشعور بالتمييز، وكانت ثقة الشباب في المنطقة الغربية والوسطى اعلى من باقي المناطق حيث وصلت الى 31%.

الشكل رقم (15)نسبة الشباب الذين يثقون في قدرة الدولة على توفير فرص عمل حسب المناطق

الغربية %30 · الجنوبية %16 · الوسطى %31 · الشرقية %26

تتلخص اغلب أفكار الشباب عن التوظيف في التالي:

- انه من الصعب الحصول على تعيينات حكومية إلا عن طريق العلاقات الشخصية او مهارات محددة.
- يصعب الحصول على عمل في نفس التخصص.
- الفرص محدودة في القطاع العام واغلب الوظائف لا يكفي دخلها لحياة كريمة.
- قطاع النفط والاتصالات والمصارف من أهم الوظائف ذات الدخل العالي.
- أغلب الخريجين محتاجون الى مهارات وتدريب عملي متخصص.
- الاتصالات والعلاقات الاجتماعية مهمة جدا في الحصول على العمل.

منافسة العمالة الأجنبية:

يرى الشباب انه من الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى زيادة معدلات البطالة هو منافسة العمالة الأجنبية والناجمة عن زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية، وعدم تقنين وإدارة هذا النوع من العمالة «الأجنبية» من قبل جهات الاختصاص في الاقتصاد الوطني والمتمثلة في وزارة العمل ووزارة الاقتصاد، فمن خلال المسح الوطني للشباب الليبي وكذلك مجموعات النقاش نلاحظ ان مؤشر منافسة العمالة الأجنبية في سوق العمل الليبي يعتبر عاملاً مؤثراً في زيادة معدلات البطالة للشباب الليبي، حيث بلغت نسبة منافسة العمالة الأجنبية حسب المناطق كالتالي، في المنطقة الغربية كانت نسبة العمالة الأجنبية 41.8%، والمنطقة الوسطى 27.3%، والجنوبية 22.4%، وأخيراً المنطقة الشرقية 8.4% على التوالي وكما هي موضحة في بيانات الشكل رقم (16) الذي يمثل منافسة العمالة الأجنبية للشباب الليبي.

الشكل رقم (16) يبين منافسة العمالة الأجنبية

الغربية %41.8 · الجنوبية %22.4 · الوسطى %27.3 · الشرقية %8.4

سلم العمل المهني:

يمثل سلم العمل المهني الوظائف التي يرغب الشباب الليبي في ممارستها، حيث تفاوتت الرغبات في العمل في القطاع العام والقطاع الخاص، للفئتين الذكور والاناث من حيث العمل في الجهات المختلفة مثل العمل في الجهات الأمنية، وكذلك العمل بمرتب في القطاع الخاص، والعمل خارج ليبيا، والعمل في قطاع النفط والقطاع العام، وكذلك تأسيس مشروع خاص.

الشكل رقم (17) يبين جهة العمل للشباب الذين يعملون

فمن خلال بيانات المسح الوطني للشباب الليبي، نلاحظ ان اغلب الشباب العاملين يشتغلون في القطاع العام الذي يستحوذ على 71% من القوة العاملة للشباب، فالقطاع العام مازال يمثل رغبة العديد من الشباب وهذا يؤثر على سلم المهن حيث نلاحظ من خلال تدرج في سلم العمل المهني بالنسبة للفئتين قد تفاوت، حيث مثلت نسبة الذكور الذين يرغبون في شغل الوظيفة في القطاع العام68%، بينما مثلت نسبة الاناث اللاتي يرغبن في شغر الوظيفة في القطاع العام 77%، في المقابل مثلت نسبة الذكور الذين يرغبون في تأسيس مشروع خاص 78% بينما الاناث 69%، وشكلت نسبة الذكور الذين يرغبون في شغر الوظائف الأمنية 26%، وكانت نسبة الذكور الذين يرغبون بالعمل خارج ليبيا 52%، في المقابل شكلت نسبة الاناث اللاتي يرغبن في العمل بالخارج 44%، والاشكال البيانية (18،19) يوضح سلم العمل المهني والفئات من الذكور والاناث الذين يرغبون في شغر الوظائف في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (18)يبين المهن التي يرغب الشباب الذكور في مزاولتها مستقبلاً

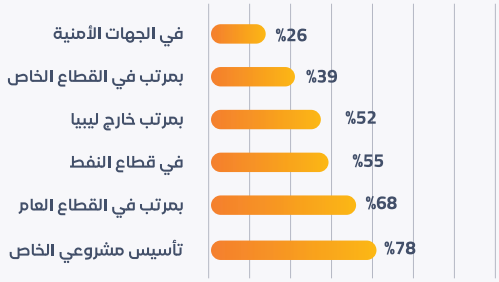

من خلال المناقشات الجماعية ما يزال التوظيف في القطاع العام يستهوي الكثير من الشباب وربما يمثل هذا قيمة وضمان حسب ثقافة الدولة الريعية او ان الدولة ماتزال الجهة المسيطرة على سوق العمل، مقابل ضعف حجم سوق العمل الخاص وريادة الاعمال، لقد اظهر الشباب رغبة في العمل الخاص وريادة الاعمال ولكنهم حاولوا تحديد المعوقات التي تحد من رغباتهم في ممارسة القطاع الخاص وريادة الاعمال وعبروا عن ذلك بهذا لوصف (في البداية الشباب ليس لديهم الاموال الكافية، وهذا السبب الرئيسي؛ فبدون المال لا يمكننا تأسيس أي مشروع، أيضا لا يوجد لدى الشباب قراءة اقتصادية مهمة تساعدهم على التقدم، أما إذا كان الشاب لديه مال وليس لديه ورقة اقتصادية... كيف يكون مؤسساً لمشروع... وكيف يقوم بفتح هذا المشروع والجانب الاقتصادي ضعيف، وأيضا الدولة جدا ضعيفة ولم تساعد الشباب علي تأسيس مشروعات من خلال

القروض، ولم نسمع أن الدولة مساهمة في إعطاء هذه القروض المتوسطة، (بحيث كل شاب يقدر يخدم) في هذا الجانب ويكون نفسه ويكون هناك عائد على الدولة والمواطن... بينما في الدول الاخرى أصحاب (المشاريع الصغرى) يقدم لهم (التدريب)أي كيف تنشأ مشروعك وكيف تخطط له، وتعمل علي ميزانيته، وكيف تشتغل مع فريق العمل، وأيضا التسويق، كل هذه الأشياء تدربك عليها المؤسسات داخل المجتمع، ولكن في ليبيا غير متوفرة، كذلك الدعم المادي في الدول الأخرى يساعدون (بالقروض المعفية) أي يشتغل الشاب لمدة خمسة سنوات ولا يرد من القرض إلا بعد نجاح مشروعه، أما الشاب الليبي يدخل بمجهوده الذاتي (عشوائيا) أي غير مدروسة، والشاب بالحظ يا إما ينجح أو يفشل).

حسب رأي الشابات إنهن لا يقبلن على ريادة الأعمال وتأسيس مشاريع خاصة لهن لأسباب عدة تواجههن، (صحيح أن الشابات يردن افتتاح مشاريع نسائية ولديهن الكثير من الأفكار الإبداعية ونحتاج إلى هذه المشاريع، ولكن المجتمع لا يتقبل هذا، العامل الاجتماعي له دور كبير داخل المجتمع، والسبب الرئيسي في المدرسة يتم التعامل مع الفتيات بأسلوب متدن وينقصون منهن وهن في سن المراهقة فيخلقون بيئة عدائية وغير داعمة، في الوقت الذي يهتمون بدراستهن لكي يتنافسوا فقط على التراتيب الأولي، ولكي تعمل معلمة او ممرضة).

الشكل رقم (19)يبين المهن التي ترغبن الشابات في مزاولتهن مستقبلاً

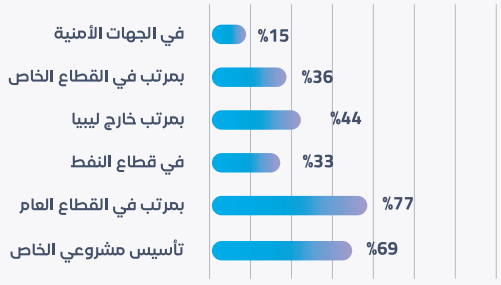

لقد حاولت الشابات تحديد السياسات الواجب على الدولة ان تقوم بها لتنمية الشباب وكانت كالتالي:

جاءت مكافحة الفساد المطلب الأول في أولويات الحكومة باعتبارها العائق الرئيس للتنمية والتطور الاقتصادي ثم ضرورة استباب الامن والاستقرار ثم توفير وخلق الوظائف للشباب وكذلك اصلاح التعليم ودعم الزواج وريادة الاعمال والتدريب وتمويل المشروعات وتنظيم سوق العمل وخاصة العمالة المهاجرة. وهذه الأولويات بمثابة استراتيجية تنموية لتنمية الشباب حسب وجه نظرهم.

تشهد ليبيا ازمة بطالة معقدة ومركبة تؤثر بشكل أساسي على الشباب، فمعدلات البطالة بين مجموعات الشباب المختلفة تعتبر عالية في المنطقة وهي مرتفعة بين أولئك الذين تحصلوا على شهادات في التعليم الجامعي، ويقترن ارتفاع معدلات البطالة بزيادة نسب عدم النشاط بين الشباب، مع انسحاب عدد كبير جدا من الشباب واستقطاب عدد اخر من الذكور، اما الاناث فتزداد نسبة البطالة لصعف المشاركة الاقتصادية والتفضيل المهني لعمل المرأة في قطاعي التعليم والصحة، يهمين على الاقتصاد الليبي القطاع العام وقطاع الخدمات، والقطاع غير الرسمي، الذي يجعل من الصعب حدوث تغيرات وتحولات في سوق العمل للشباب، ويتفاقم ذلك مع انخفاض مستويات ريادة الاعمال، وإحجام الشباب على الانخراط في التعليم المهني الذي هو في الأساس يعاني من ضعف وترهل لأنه لا يوفر المهارات المتوسطة والعالية المطلوبة لسوق العمل. ونتيجة لذلك يواجه الشباب انتقالات طويلة من المدرسة الى العمل، وضعف مخرجات التعليم وضعف سياسات التوظيف على توفير فرص العمل اللائق مع زيادة اعداد الداخلين الجدد لسوق العمل نتيجة التحول الديموغرافي، أسهم ذلك في عدم الاستقرار السياسي، ان استمرار هذا الوضع يعني ان الاقتصاد الوطني يتكبد خسائر استثمارية في تعليم الشباب، وهدر الرأسمال البشري، ولا يمكنه جني المكاسب الديموغرافية لتزايد اعداد الشباب الحالية من اجل تعزيز النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (20) يبين الأولويات التي يجب أن تركز عليها الحكومة

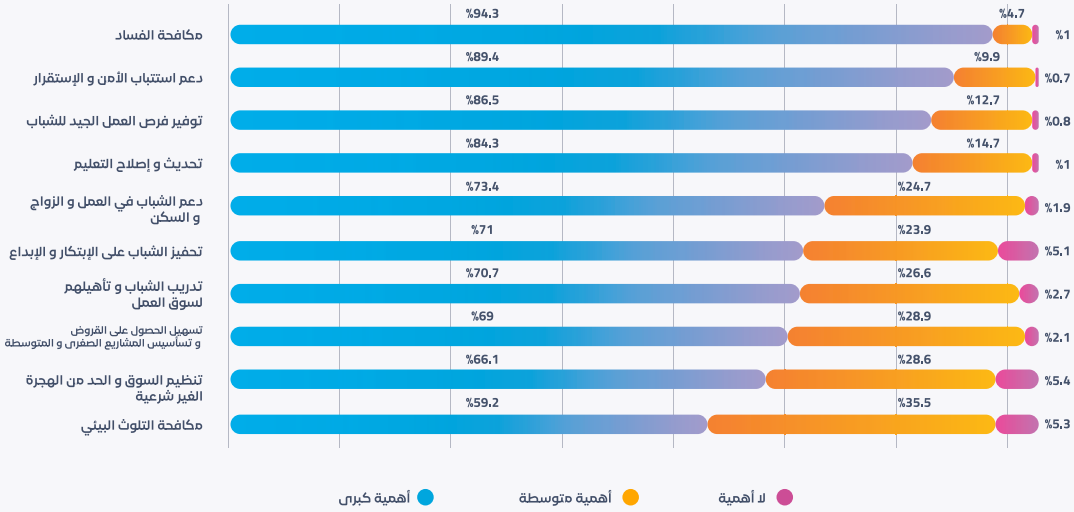

يشكل توظيف الشباب الخريجين التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الوطني ونظام التعليم، باعتبارهما المسؤلين الرئيسيين عن تأهيل وتشغيل الخريجين، فسوق العمل متغير ومتجدد ومسرع جدا فهو يتطلب مهناً ومهارات جديدة تتماشى مع متطلبات ما بعد العولمة والثورة الصناعية وهذه المهارات مبنية على مهارات التفكير النقدي وإدارة الافراد والذكاء العاطفي والقدرة على اصدار الأحكام والتفاوض والمرونة المعرفية والمعرفة الإبداعية، وهذه المهارات لا ينتجها نظامنا التعليمي فمؤسساتنا التعليمية وخاصة الجامعة تقليدية لم تصل حتى الى الجيل الثالث من الجامعات فهناك فجوة بين سوق العمل والنظام التعليمي في السرعة التي يتميز بها سوق العمل والتباطؤ والتقليدية في مؤسساتنا التعليمية فهي لا تنتج ما يحتاجه السوق، لان السوق سريع التغير في الوظائف ويحتاج مهارات تنتجها جامعات من الجيل الرابع، الامر الذي يجب إعادة التفكير في علاقة الجامعات بالسوق وكيف يتم ادماج العلاقة مع السوق بشكل تكاملي بحيث تصبح الجامعات ليست تابعة ولكن تتكيف مع السوق وتسبقه وتفرض شروطها الاكاديمية والوظيفية.

يقترن العديد من التحديات التي تواجه صانعي السياسات بهذه الضغوط الديموغرافية الشديدة التي تزيد من هشاشة الدولة وتدهورها، ولكنهم لا يرون ذلك، فيتم التعامل مع المشكلات على انها وقتية وعابرة وغير مترابطة وهذه الحلول القصيرة تبعاتها خطيرة جدا مثل سياسة دعم الزواج، فالتعليم والتوظيف والسكن وتكوين الاسر قطاعات مترابطة، والفشل في بناء السياسات على هذا الترابط يسفر عن تقويض الإصلاحات السياسية. فمثلاً عندما تفكر الحكومة في دعم الزواج يجب عليها ان تفكر في التوظيف والسكن وزيادة الدخل والمعاشات لمواجهة تكاليف المعيشة، ولصون مبدأ العدالة الاجتماعية.

ويمكن تلخيص بعض التحديات بسوق العمل والتعليم:

- طول فترة الانتقال من الم تدني معدل النشاط الاقتصادي وضعف التوظيف وعدم القدرة على استيعاب التدفقات الجديدة بفعل التحول الديموغرافي.

- ضعف مشاركة النساء في سوق العمل الإنتاجي والخاص.

لتعزيز قابلية الشباب للتوظيف على نحو فعال، يجب تصميم برامج موجهة لسوق العمل يسهم بأعدادها القطاعان الخاص والعام، بتطوير برامج تدريب مركزة لدمج الشباب في سوق العمل وتحقيق العائد الديموغرافي، فالاعتماد على القطاع العام امر غير مجدي والقطاع الخاص صغير الحجم وقدرته محدودة على تقديم خدمات التدريب، وهذا الدور الذي ينتظر من النظام التعليمي ولكن افتقار النسق التعليمي لمد السوق بأيدي عاملة مهرة، فقطاع التعليم المهني والتقني له مكانة هامة في النسق الاقتصادي الذي من المفترض ان يكون قطاعا حيويا يجمع ما بين التكوين وتأهيل العنصر البشري على المستوى المهني فهو اكثر القطاعات حساسية وارتباط بسوق العمل المتغير والمتسارع الذي تندثر فيه مهن وتبرز اخرى في وقت زمني قصير، متزامنا ذلك مع نمو ديموغرافي مطرد لفئة الداخلين الشباب لسوق العمل، وهذا يؤثر على الانفاق العام ويتأثر به فالمنتظر من دخول الشباب لسوق العمل ان تزداد الإنتاجية ويزداد القدرة على الادخار والاستثمار، والاخفاق في ذلك يعني التحول الى أزمة اجتماعية تتميز باتساع دائرة الشباب خارج التعليم والعمل اللائق، الذي يزيد من أشكال التهميش وعدم الانصاف والعدالة الاجتماعية والشعور بالغبن لدى فئات كان من المفترض ان تكون محركات لعجلة التنمية، لقد أصبحت معادلة التعليم والعمل اللائق اصعب وأكثر تعقيداً مما كانت عليه في الماضي، لان التحول الديموغرافي الذي حدث تأثر بالتعليم منخفض الجودة، وكان يجب ان يحقق هدف التعليم في تكوين رأسمال معرفي ومادي واجتماعي جيد يسهم في التنمية.

ان تحسين مخرجات التعليم أمر حيوي لتوجيه وتسخير العائد الديموغرافي، الذي يتطلب استثمارات استراتيجية في الحصول على التعليم والجيد والملائم وإتاحة خيارات التعلم والتدريب الفني والمهني إننا بحاجة الى ثورة المهارات لأجل القابلية للتوظيف والإنتاجية وتوجيه السياسات التعليمية والتربوية والسكانية على إدارة وتعزيز الموارد البشرية الوطنية لان راس المال البشري يعزز بوضوح مرونة المجتمعات وقدرتها على التكيف مع التغيرات البيئية التي لا يمكن تجنبها بالفعل، فالسياسات السكانية المفهومة بهذه الطريقة يجب ان تكون في الواقع سياسة ذات أولوية تجاه التنمية المستدامة

الاستنتاجات:

1. ضرورة تبني استراتيجية لتطوير سوق العمل وخلق الوظائف فلا عائد ديموغرافي بدون وظائف، وهذا يتطلب تحسين التعليم المهني والتقني، ووضع معايير للحوافز وتهيئة البيئة المناسبة للمسؤولية الاجتماعية، ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة ومجال ريادة الاعمال، لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل.

2. ان تحسين مخرجات التعليم أمر ضروري لإيجاد الوظائف عن طريق جودة التعليم وتوسيع فرص التدريب المهني والتقني لإكساب المهارات لتعزيز القابلية للتوظيف وزيادة الإنتاجية والاستفادة من العائد الديموغرافي للمساهمة الفاعلة في التنمية.

3. ضخ الاستثمارات في البنية التحتية لبعث الوظائف وتحريك السوق ودعم قطاع المعلومات والصناعات التحويلية عن طريق دعم واقراض الشباب وفق صناديق مخصصة لمشاريع الشباب.

4. استكمال المخطط الحضري بالمدن والقرى لتوفير فرص العمل للشباب وتخفيض الهجرة الداخلية للمدن.

المراجع:

1. ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، إعادة الاندماج من أجل التعافي، مجموعة البنك الدولي، 2016م.

2. الشباب: سبل الوصول الى العمل اللائق، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 93، مكتب العمل الدولي جنيف، 2005م.

3. صائب حسن مهدي، البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والمالية، المجلد 12، العدد 3، سنة 2010م .

4. مؤشرات سوق العمل، مكتب العمل العربي، منظمة العمل العربية، 2007م.

5. مسح التشغيل والبطالة، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، 2022م.

6. التعليم حسب الهدف الرابع، التقرير الوطني الأول (2019) حول التقدم المحرز نحو تحقيق غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030م، اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، طرابلس، 2019م.

واقع وآفاق المشاركة الشبابية في ليبيا

المقدمة

البيئة السائدة لمشاركة الشباب الليبي.

- البيئة التشريعية المشاركة الشباب الليبي
- البيئة السياسية والامنية لمشاركة الشباب الليبي
- البيئة الاقتصادية و الاجتماعية
- البيئة الخاصة باوقات الفراغ والنشاطات

واقع المشاركة الشبابية في ليبيا.

- المشاركة السياسية للشباب
- المشاركة المدنية للشباب
- الشباب والمشاركة في المصالحة الوطني

تحديات و معوقات المشاركة الشبابية.

- التحديات السياسية والامنية
- التحديات الاقتصادية والاجتماعية
- تحديات المشاركة من وجهة نظر الشباب

الاستنتاجات

التوصيات

- توصيات خاصة بالمشاركة السياسية للشباب
- توصيات خاصة بالمشاركة المدنية للشباب
- توصيات خاصة بالمشاركة من وجهة نظر الشباب

المراجع

مقدمة:

تعد مشاركة الشباب من بين أهم الموضوعات التي تحظى بالأولوية في برامج التنمية في معظم دول العالم، فالشباب هم هدف التنمية وأداتها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال مشاركتهم الفاعلة في مختلف مناحي النشاطات، إن ليبيا في حاجة إلى مشاركة شبابها في النهوض بها من خلال تحقيق التنمية خاصة في هذه المرحلة، وهدف هذا التقرير هو التعرف على حجم ونوع المشاركة الشبابية في ليبيا، وكذلك ما يعترض هذه المشاركة من عقبات، وأخيراً إمكانية اقتراح توصيات وسياسات خاصة بتفعيل المشاركة الشبابية.

لقد اعتمد هذا التقرير بالدرجة الأولى على مصادر بيانات أولية توفرت عبر المسح الوطني للشباب الليبي 2022م الذي قام به المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك ما أفضت إليه مجموعات النقاش في العديد من المدن الليبية من آراء بشأن مشاركة الشباب التي أعدها المجلس أيضاً، كما اعتمد التقرير على مصادر بيانات أولية محلية ودولية، إضافة إلى بعض المصادر الثانوية المكتبية. وسيتم تناول الموضوع كالتالي:

البيئة السائدة لمشاركة الشباب الليبي:

تعد السياقات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، عاملاً مهماً في نجاح أو فشل برامج مشاركة الشباب، ومن المهم تناول هذه السياقات في ليبيا ومعرفة مدى تأثيرها على مشاركة الشباب، ولعل أحد الأسباب التي كانت وراء أحداث بلدان الربيع العربي، وليبيا من بينها عام 2011م، هو انسداد أفق المشاركة الشبابية في هذه البلدان وما تعرض له الشباب من تهميش وإقصاء، وبالتركيز على الحالة الليبية سنحاول التعرف على البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية لمشاركة الشباب الليبي بعد عام 2011م، للتعرف على مدى استجابة التشريعات القانونية لمشاركة الشباب:

البيئة التشريعية لمشاركة الشباب الليبي:

في هذا السياق يصعب تصور إمكانية العمل على تطوير التشريعات الخاصة بمشاركة الشباب خاصة في العقد الذي أعقب أحداث عام 2011م، فلقد دخلت الدولة في حالة من الفوضى السياسية والانفلات الأمني، بما فيها المؤسسة التشريعية (البرلمان) المسؤولة عن إصدار القوانين، وكذلك السلطة التنفيذية (الحكومة) المسؤولة عن تنفيذ القوانين ووضع السياسات والبرامج الخاصة بمشاركة الشباب، وهي بيئة لا تساعد في الغالب على التنمية والمشاركة.

ففيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالمشاركة السياسية والمدنية والتي صدرت منذ عام 2011م وحتى عام 2021م يمكن القول بصدور تشريعات خاصة بالمشاركة السياسية، وهي تتعلق في الغالب بفتح باب المشاركة أمام الشباب في الانتخابات، أي بحق الانتخاب وحق الترشح، وغيرها من الحقوق التي تمنح عادة للفئات العمرية المختلفة وللجنسين من الرجال والنساء، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهم التشريعات والقوانين، منها الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011م الذي لم يرد فيه ذكر الشباب في مواده السبعة والثلاثين[1] أما مشروع الدستور الذي أعدته الهيئة التأسيسية عام 2017م فقد كان علي وعي بأهمية مشاركة الشباب ودورهم، فقد جاء في المادة 28 من مشروع الدستور ما يلي: «تهيئ الدولة البيئة المناسبة لتنمية النشء والشباب، وتوفر سبل الرفع من قدراتهم، وتدعم فعاليتهم في الحياة الوطنية وفتح فرص العمل أمامهم ومشاركتهم في التنمية، واستفادتهم من مختلف العلوم والثقافات الإنسانية، وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بروح المواطنة والمسؤولية»[2]، كما أعطى المشروع للشباب الذين بلغوا 18 عاماً حق الانتخاب ونص المشروع على حق الشباب ممن بلغوا سن الخامسة والعشرين بالترشح لمجلس النواب[3]، غير أن هذا المشروع لم يسمح

للشباب بالترشح لعضوية مجلس الشيوخ حيث اشترط على المرشح بلوغ سن الأربعين[4] ربما لأن المجلس كما يدل على ذلك اسمه خاص بالشيوخ وليس بالشباب، كما فوت مشروع الدستور تقريباً الفرصة على الشباب لتولي منصب رئيس الدولة، فقد أشترط في المترشح بلوغ سن الخامسة والثلاثين[5]، بينما أتاح المشروع لفئة من الشباب الذين بلغوا سن الثلاثين فرصة شغل وظيفة رئيس وزراء أو وزير كما اشترط المشروع فيمن يتولى عضوية المحكمة الدستورية بلوغ سن الخامسة والأربعين غير أن مشروع هذا الدستور لم يتم الاستفتاء عليه بعد.

ومن ناحية البيئة الدولية تبدو ليبيا مرتبطة بالتشريعات الدولية من خلال ما وقعت عليه من معاهدات واتفاقيات وقرارات دولية وإقليمية تخص الشباب، وهو ما يلقي على ليبيا التزامات دولية بتنفيذ ومجاراة المجموعة الدولية فيما يتعلق بالشباب، وهي عديدة نذكر من بينها قرار مجلس الأمن رقم 2250 والخاص بتشجيع مشاركة الشباب في عملية بناء السلام والأمن وصنع القرار، وقد قدم القرار أكثر من 20 توصية بالخصوص[6]. ونشير كذلك إلى اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989م، وهي اتفاقية جاءت في 54 مادة لحماية حقوق الأطفال ورعايتهم وتحمل الدول الأعضاء بالكثير من الالتزامات للنهوض بهذه المهمة[7].

وعلى المستوى الإقليمي الأفريقي جاء في الفصل الثاني من أجندة أفريقيا 2063م ما نصه: «بحلول 2063 سيتمتع الأطفال والشباب الأفريقيون بالتمكين الكامل بدءا بالتنفيذ التام للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل. وسيقضي على البطالة المفتوحة للشباب وسيتاح لهم الوصول الكامل إلى الفرص التعليمية والتدريبية، خدمات الصحة، الأنشطة الترفيهية والثقافية، وكذلك الوسائل المالية لتمكين كل شاب من تحقيق كامل طاقته، وسيكون الشباب في طليعة مجتمعات المعارف ومشاريع الأعمال الجديدة التي تقودها المعارف في أفريقيا، وسيساهمون مساهمة قيمة في الاقتصاد»[8] من ناحية أخرى أكد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في قمته التي عقدت في اديس ابابا على ضرورة تسخير العائد الديموغرافي في أفريقيا من خلال الاستثمار في الشباب ضمن مجالات التعليم وتنمية المهارات؛ والعمالة وريادة الأعمال، والصحة، والرفاهية[9].

البيئة السياسية والأمنية لمشاركة الشباب:

لم تكن البيئة السياسية والأمنية لمشاركة الشباب خلال السنوات التي تلت عام 2011م بيئة مناسبة تحفز على المشاركة، إذ تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي. ولم تستطع السلطات المتعاقبة التوصل إلى دستور ومؤسسات دستورية منتخبة خاصة منذ سنة 2014م، حيث تم اللجوء إلى السلاح في أغلب الأحيان بدل الحوار وتحكيم العقل والمصلحة العليا، وفي هذه الأجواء كانت أكثر الأبواب المفتوحة أمام الشباب هي أبواب الميليشيات والجماعات المسلحة، كما أن الشباب كانوا في الغالب أداة للحرب ومن أكثر ضحاياها، ولذا يمكن القول أن البيئة السياسية والأمنية كانت بيئة غير مناسبة للاستفادة من الشباب، أو للقيام بما يعود عليهم بالمنفعة على شكل برامج توظيف وتنمية.

لا تبدو بيئة المشاركة السياسية للشباب في ليبيا بيئة مشجعة، من ناحية أخرى فإن البيئة المحيطة في الإقليم (دول الجوار وغيرها) لا تدل مؤشرات المشاركة فيها على مؤشرات إيجابية لصالح مشاركة الشباب، فعلى سبيل المثال يشير مؤشر المشاركة في التوقيع على وثيقة احتجاج في المنطقة العربية إلى أن 84% من العرب لم يوقعوا هذه الوثيقة، بينما 7% شاركوا فيها وبعضهم مرة واحدة فقط. بينما لا تتجاوز نسبة من انضموا إلى منظمات مدنية طوعية نسبة 16% في أحسن الأحوال. ويلاحظ كذلك أن المنظمات

المتخصصة في قضايا الشباب لا تتجاوز نسبة 4% من منظمات المجتمع المدني في ليبيا المسجلة لدى مفوضية المجتمع المدني، كما يلاحظ أن الطابع الذكوري يغلب على المشاركة في منظمات المجتمع المدني، فالمنظمات النسائية تبلغ نسبتها 8% فقط، بينما 38% من المنظمات مختلطة تضم في عضويتها رجالاً ونساء، ولم تتجاوز نسبة النساء المشاركات في تأسيس منظمات المجتمع المدني 21%[10]

البيئة الاقتصادية والاجتماعية:

كما لم تكن البيئة الاقتصادية والاجتماعية مهيأة للمشاركة، فهذه البيئة غلب عليها طابع الفوضى وعدم الاستقرار في ظل عدم وجود استقرار حكومي وسلطة مركزية قوية وتخطيط مركزي، إن المؤشرات الاقتصادية لا تدل على أن الشباب الليبي يعيش وسط بيئة مساعدة ومشجعة على المشاركة، فلا برامج للتنمية تذكر، ولا مستوى معيشي لائق، فالكثير من الشباب يعانون من تفشي البطالة والتهميش، بالرغم من أن الشباب الليبي يبدو إلى حد كبير مؤهلاً للمشاركة خاصة ما يتعلق بالمستويات التعليمية، إذ بيّن المسح الذي أعده المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي أن 48.2% من الشباب يحملون مؤهلات جامعية، وأن 7.1% يحملون مؤهلات ما فوق الجامعية، بينما 36.9% يحملون مؤهلات متوسطة معاهد وثانويات (أنظر الشكل رقم 21)، وهذه المعدلات جيدة إذا علمنا أن حوالي 175 مليون شاب في البلدان منخفضة الدخل لا يستطيعون قراءة جملة كاملة[11]، بالرغم من أن هناك تساؤلاً قد يثار حول نوعية التعليم في ليبيا ومدى جودته وتوافقه مع برامج التنمية وسوق العمل.

شكل رقم (21) يبين توزيع نسب المؤهلات العلمية بين الشباب

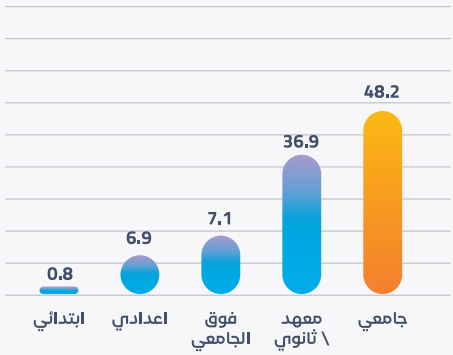

إضافة إلى ما يتمتع به الشباب من مستويات تعليمية جيدة وهو ما يصب في زيادة فرص المشاركة فإن بيانات المسح تشير إلى أن ما يفوق 95% من الشباب لهم دراية عالية أو جيدة أو متوسطة باستخدام الكومبيوتر، كما أن معظم الشباب يستخدمون الأنترنت ولديهم بريد إليكتروني (83%) وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك (92.9%)، والواتساب (87.5%)، وتويتر (51%)، والانستجرام (68.5%).

الشكل رقم (22) يبين الحسابات الالكترونية

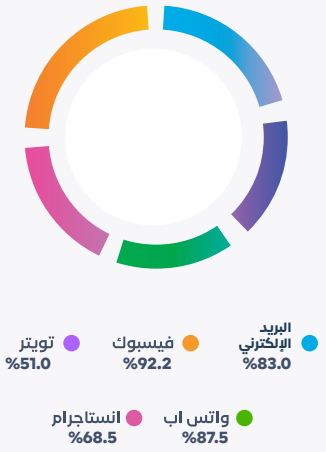

الجدول رقم (3) يبين مدى معرفة الشباب باستخدام الحاسب الآلي

		جيدة	متوسطة	عالية	المجموع
المنطقة	الشرقية	49.6%	40.8%	9.6%	100.0%
	الوسطى	34.9%	46.9%	18.1%	100.0%
	الجنوبية	43.5%	40.6%	15.8%	100.0%
	الغربية	39.1%	41.7%	19.2%	100.0%
النوع	ذكور	43.7%	42.4%	14.0%	100.0%
	اناث	38.3%	42.1%	19.6%	100.0%
الفئات العمرية	19 - 15	42.2%	41.8%	16.0%	100.0%
	24 - 20	39.8%	41.9%	18.3%	100.0%
	29 - 25	43.9%	40.3%	15.8%	100.0%
	34 - 30	40.9%	44.9%	14.2%	100.0%
المجموع		41.6%	42.3%	16.1%	100.0%

البيئة الخاصة بأوقات الفراغ والنشاطات:

وهنا قد تثار العديد من الأسئلة المتعلقة بالبيئة المؤثرة في مشاركة الشباب، من قبيل الكيفية التي يقضي بها الشباب أوقات فراغهم، ونوعية النشاطات والأخبار التي تستحوذ على اهتمامهم ومصادرها، إذ أنه من المهم معرفة ما إذا كانت هذه النشاطات التي يمارسونها في أوقات فراغهم تسهم في مشاركتهم أم لا. وقد أبدى الكثير من الشباب خلال مجموعات النقاش أنهم يقضون أوقات فراغهم فيما يتوفر لهم من وسائل متاحة ومحدودة كممارسة الرياضة، والانترنت والألعاب الإلكترونية، والقراءة والاطلاع، وارتياد المقاهي بالنسبة للشباب الذكور. أما عن الكيفية التي يرى بها الشباب قضاء أوقات فراغهم فإنهم يرون بأنه يمكن قضاء أوقات الفراغ في القراءة والاطلاع وممارسة الكتابة وتطوير الذات واكتساب المهارات وتعلم لغات أخرى، والاستفادة من الأنترنت لتحقيق ما سبق والتواصل مع العائلة، فكل ما سبق يمكن تحقيقه من خلال تنظيم الاستفادة من أوقات الفراغ.ومن خلال بيانات المسح يتبين لنا أن اهتمامات الشباب تتجه إلى أنواع مختلفة من الأخبار الرياضية والدينية والسياسية والترفيهية والثقافية والاقتصادية، وقد احتلت الأخبار الرياضية رأس القائمة فيما جاءت الأخبار الاقتصادية في ذيلها (أنظر الشكل رقم 23).

الشكل رقم (23) يبين الأخبار التي يستمع إليها الشباب

الوسائل التي يتحصل الشباب من خلالها على الأخبار والتي من المفروض أن تكون محل اهتمام من واضعي السياسات وصانعي القرار فهي بالترتيب: وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت والتلفزيون والصحف والمجلات (أنظر الجدول رقم 4)، ولا تظهر بيانات الدراسة تفاوتاً يذكر بين الفئات العمرية والمناطق مما يؤكد أهمية مصادر الأخبار حسب ترتيبها.

الجدول رقم (4) يبين مصادر حصول الشباب على الأخبار حسب المناطق والفئات العمرية

		وسائل التواصل الاجتماعي	التلفزيون	الانترنت	الصحف والمجلات	المجموع
المنطقة	الشرقية	48.1%	20.2%	25.6%	6.1%	100.0%
	الوسطى	51.3%	17.7%	28.8%	2.2%	100.0%
	الجنوبية	53.8%	20.7%	25.5%	0.0%	100.0%
	الغربية	49.2%	15.3%	33.7%	1.9%	100.0%
النوع	ذكور	48.8%	18.6%	30.2%	2.4%	100.0%
	اناث	51.5%	16.2%	29.0%	3.3%	100.0%
الفئات العمرية	19 - 15	52.0%	12.6%	32.7%	2.7%	100.0%
	24 - 20	49.7%	17.7%	31.1%	1.5%	100.0%
	29 - 25	48.1%	18.1%	29.3%	4.5%	100.0%
	34 - 30	50.1%	20.4%	26.8%	2.6%	100.0%
المجموع		49.8%	17.7%	29.7%	2.8%	100.0%

لقد أظهرت بيانات المسح أن الشباب يمارسون بعض الأنشطة الرياضية التي يتوفر فيها الحد الأدنى من البنية التحتية، مثل كرة القدم والسباحة والشطرنج وركوب الخيل وغيرها (أنظر الشكل رقم 24). وهو ما يعني ضرورة توفر البنية التحتية الملائمة لممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة.

الشكل رقم (24) يبين الأنشطة التي يمارسها الشباب

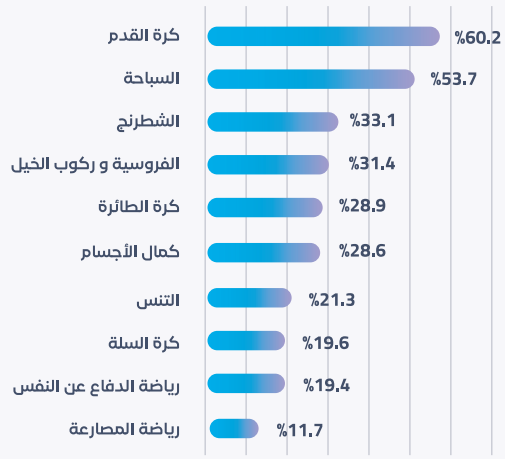

واقع المشاركة الشبابية في ليبيا:

إذا علمنا أن الشباب في ليبيا (ما بين 15 و29 سنة) يشكلون نسبة 30% من المجتمع الليبي والشباب و(15-34) يشكلون 38% فإن هذا الواقع يفرض علينا ضرورة أن تتم مراعاة هذه الشريحة وإشراكها في العمليات السياسية والمدنية[12]، فهل واقع المشاركة الشبابية في ليبيا اليوم يعكس نسبة الشباب فعلاً؟ وللإجابة عن هذا السؤال نحاول فيما يلي استعراض واقع المشاركة السياسية والمدنية للشباب:

المشاركة السياسية للشباب:

تعد المشاركة السياسية من أبرز أنواع المشاركة وتعني في أبسط معانيها: «تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر»، ولعله من الملاحظ أن الشباب كانوا من أكثر الشرائح التي شاركت بقوة في انتفاضة ثورة فبراير دافعهم انهاء التهميش الذي يعانون منهم، ولعل حلم الكثيرين منهم كان المشاركة في العملية الديمقراطية والتنمية ومستقبل أفضل، إن مراجعة عامة لواقع المشاركة السياسية للشباب بعد عام 2011م تكشف عن تعطش هذه الشريحة إلى المشاركة السياسية، فبعد عقود من الحكم الشمولي لاحت للشباب الفرصة للمشاركة الحقيقية، فقد كشفت البيانات الخاصة بالتسجيل في الانتخابات القادمة أن عدد المسجلين من الفئة العمرية (18-34) بلغ 958.513 مسجل، أي بنسبة 33.29% من مجموع المسجلين في السجلات الانتخابية، وهي نسبة معتبرة تعكس تعطش الشباب للمشاركة في الانتخابات القادمة[13]. كما يُلاحظ من خلال بيانات المسح أن نسبة 37.3% من المستجوبين الشباب قد سبق لهم المشاركة في انتخابات، ويلاحظ تقارب نسبة من شاركوا في انتخابات سابقة بين المنطقتين الغربية والشرقية بنسبة 41.3% و42.7% على التوالي، بينما ظهرت نسبة المشاركة أقل في المنطقتين الوسطى والجنوبية بنسبة 28.5% و24.6% على التوالي (أنظر الجدول رقم 5)، وهو ما يحتاج إلى تفسير، وربما تعلق الأمر بنظرة عامة تتعلق بعدم جدوى الانتخابات أو شعور بالتهميش أو ربما غيرها من الأسباب.

لا نريد أن ندخل في مقارنة مجحفة بين مجتمعات

الجدول رقم (5) يبين المشاركة في الانتخابات

		نعم	لا	المجموع
المنطقة	الشرقية	42.7%	57.3%	100.0%
	الوسطى	28.5%	71.5%	100.0%
	الجنوبية	24.6%	75.4%	100.0%
	الغربية	41.3%	58.7%	100.0%
النوع	ذكور	42.0%	58.0%	100.0%
	اناث	30.0%	70.0%	100.0%

مختلفة من عدة نواحي حول نسبة المشاركة في الانتخابات، غير أن عرض بعض هذه المؤشرات سيكون مفيداً بالتعرف على واقعنا الذي نعيش فيه مقارنة بما يجري في العالم، ففي اليابان تصل نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات إلى 40% بينما ترتفع في السويد إلى 80%[14] فأحد العوامل التي قد تقوم على مقارنة مجحفة هو تعثر العمليات الانتخابية في ليبيا وتوقفها منذ عام 2014م باستثناء الانتخابات البلدية القليلة (أنظر الجدول رقم 5).

إن محاولة التعرف على واقع المشاركة الأرفع المتعلق بالجوانب السياسية الأخرى مثل المشاركة في صنع القرار وتولي المناصب المتوسطة والعليا في أجهزة الدولة لا يبدو متاحاً بشكل كاف ولا يعكس واقعاً مقبولاً لدى الشباب، كما أن الحق في التعبير والتظاهر والاحتجاج السلمي يعد صورة من صور المشاركة يعبر من خلالها الشباب عن مطالبهم والتأثير من خلالها على صانعي القرار، ولكن آراء الشباب توزعت ما بين داعم لها بنسبة 50.1%

وبين من يدعمها بشدة 10.8%، وبين من لا يدعمها بنسبة 39.2%، (أنظر الجدول رقم 6).

الجدول رقم (6) يبين أراء الشباب حول الإحتجاجات والإعتصامات السلمية

		تغيير سلبي	تغيير طفيف	تغيير إيجابي	المجموع
المنطقة	الشرقية	32.7%	44.0%	23.3%	100.0%
	الوسطى	25.4%	41.0%	33.6%	100.0%
	الجنوبية	26.1%	65.2%	8.7%	100.0%
	الغربية	22.7%	50.9%	26.4%	100.0%
النوع	ذكور	28.8%	48.7%	22.5%	100.0%
	اناث	22.2%	49.6%	28.2%	100.0%
المجموع		26.2%	49.1%	24.7%	100.0%

وربما يعود انقسام آراء الشباب بين داعم للاحتجاجات والاعتصامات السلمية إلى انقسام آرائهم بخصوص جدواها وما تؤول إليه من نتائج، إذ رأى 24.7% منهم فقط أنها تؤدي إلى تغيير إيجابي، بينما رأت نسبة قريبة من ذلك (26.2%) أنها تؤدي إلى إحداث تغيير سلبي، ورأى 49.1% أنها تؤدي إلى إحداث تغيير طفيف.

المشاركة المدنية للشباب:

كما أن المشاركة المدنية تعد أحد المؤشرات الإيجابية لمشاركة الشباب، إذ يرى بعضهم أن المجتمع المدني يشكل قطاعاً ثالثاً إلى جانب القطاعين العام والخاص، إن المجتمع المدني في ليبيا لم يحظ باهتمام الدولة قبل عام 2011م، بل إن القانون رقم 19 لسنة 2001م الذي وضع لتنظيم المجتمع المدني لم يكن سوى قيد أمام إقامة منظمات فاعلة للمجتمع المدني في ليبيا، بل أن هذه المنظمات لم تكن سوى أداة في يد السلطة، وقد رأى بعض الشباب في المبادرة التي تم إطلاقها من قبل النظام السابق تحت اسم «ليبيا الغد» فرصة للمشاركة ولكنها سرعان ما تبخرت أمام تخشب النظام وعدم استعداده لإطلاق برامج حقيقية لمشاركة الشباب، وفي أواخر عام 2011م وبعد سقوط النظام برز فيض كبير من منظمات المجتمع المدني التي تنامى عددها لبضعة آلاف بشكل سريع، ولكن لوحظ عليها الآتي:

- هي منظمات لا يحكمها قانون محدد واضح.
- منظمات تفتقر إلى الخبرة.
- هي منظمات في معظمها تسعى إلى الكسب ويسيطر عليها أفراد ولا تخضع لتقاليد التداول والتطوع.

أما واقع المشاركة المدنية السائد اليوم فإنه يعكس الضبابية، وعدم الاستقرار الشامل الذي تعيشه الدولة الليبية منذ عام 2011م، وفي هذا السياق يشار إلى أن ثقافة المجتمع المدني بمعناها المتعارف عليه في عالم اليوم بطابعها الإنساني الخيري التطوعي ليست ثقافة سائدة في المجتمع الليبي في الغالب، من جهة أخرى يتبين من خلال المسح أن هناك عزوفاً عن الالتحاق بمؤسسات المجتمع المدني حيث لم تتجاوز نسبة الذين سبق لهم أن سجلوا بمنظمات المجتمع المدني 18.5%. والملاحظ أن العضوية في منظمات المجتمع المدني بين الشباب تتناقص مع تقدم السن بين الفئات العمرية باستثناء الفئة الأصغر (15-19) (أنظر الشكل رقم(25)، وربما يعزى ذلك في جانب منه لانخراط الشباب في العمل والوظيفة على حسب العمل المدني

الشكل رقم (25) يبين عضوية الشباب في منظمات المجتمع المدني

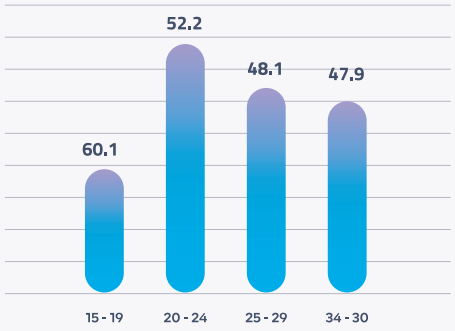

وتعد المشاركة في الأعمال التطوعية إحدى مؤشرات ثقافة المجتمع المدني السائدة، وهي مؤشرات متواضعة بين الشباب الليبي، يعكس ذلك بيانات المسح التي أشارت إلى أن الذين شاركوا في الأعمال التطوعية خلال ثلاث السنوات الماضية بلغت 37.3%. وبالرغم من تقارب نسبة المشاركة بين مناطق المسح الأربع إلا أن نسبة المشاركة في المنطقة الجنوبية تبدو متدنية عما هي عليه في المناطق الثلاث الأخرى من ليبيا (أنظر الشكل رقم 26).

الشكل رقم (26) يبين نسبة الشباب المشاركين في أعمال تطوعية خلال السنوات الثلاث الماضية حسب الماضية

ولعل تدني نسبة الانخراط في منظمات المجتمع المدني والأعمال التطوعية يعود إلى نظرة الشباب إلى هذه المنظمات، فحول سؤال يقول: هل المنظمات الشبابية تعمل لصالح الشباب؟ عكست الإجابات مستوى من عدم اليقين، إذ إجاب 53.8% بأنهم لا يعلمون، بينما وافق 25.5% على أنها تعمل لصالحهم، و20.7% رأوا بأنها لا تعمل في صالحهم (أنظر الجدول رقم 7).

الجدول رقم (7) يبين المنظمات الشبابية تعمل لمصلحة الشباب

		نعم	لا اعلم	لا	
المنطقة	الشرقية	29.4%	53.6%	17.0%	100.0%
	الوسطى	35.8%	49.5%	14.7%	100.0%
	الجنوبية	16.9%	54.1%	29.1%	100.0%
	الغربية	27.7%	56.5%	15.8%	100.0%
النوع	ذكور	27.6%	53.0%	19.4%	100.0%
	اناث	29.4%	56.0%	14.6%	100.0%

الشباب والمشاركة في المصالحة الوطنية:

ويبدو تهميش الشباب ظاهراً بوضوح أيضاً في مسألة مهمة وهي المصالحة الوطنية، فبالرغم من النسبة التي يشكلها الشباب في المجتمع الليبي إلا أنه يتم في الغالب وحسب العرف أسناد قضايا المصالحة للشيوخ واستبعاد الشباب منها، وقد أشار الشباب إلى أن كبار السن يحتكرون موضوع المصالحة ويستبعدون منها الشباب، وعلى رأي أحد الشباب: « شيخ القبيلة موجود وانت بتقول رأيك، من تكون؟»، وهو ما قد يحدث ردة فعل متطرفة أحياناً من بعض الشباب عبر عنه بعض منهم بالقول: «أرى أن المصالحة الوطنية تكون للشباب، حيث إن الشباب هم من يحارب ومن يتقاتل مع بعض، ولذلك لإبد وأن تنبع مبادرة المصالحة الوطنية من الشباب وتكون بالشباب، أي مصالحة الشباب المتقاتل مع بعض وانهاء دور لقاء الشيوخ»[15].

ويضيف بعض الشباب إلى معوقات المصالحة الوطنية عوامل أخرى منها:

- عنصر التدخل الأجنبي الذي يفسد عملية المصالحة بين الليبيين.
- انعدام الأمن باعتباره العائق الرئيسي في وجه المصالحة الوطنية.

- اهمال العدالة الانتقالية وجبر الضرر، وهو ما يجب أن يسبق المصالحة الوطنية التي لا تعني التنازل عن الحقوق.
- يلقي بعض الشباب باللوم على الشباب أنفسهم لعدم مشاركتهم في المصالحة الوطنية، إذ ليس هناك اهتمام من جانب الشباب بموضوع المصالحة.

تحكم السياسيين وطبقة المسؤولين في هذه الأمور وليس بيد الشباب أي حيلة تجاه الموضوع.

تحديات ومعوقات المشاركة الشبابية

لاشك أن الشباب يواجه العديد من العقبات والتحديات التي تحول دون مشاركتهم السياسية والمدنية الفاعلة بالرغم من طموحاتهم ورغباتهم الكبيرة في المشاركة، فالشباب يتوفر لديهم الوقت والرغبة لذلك، فالأكثرية منهم يقضون أوقاتهم في المطالعة والأنترنت وممارسة الرياضة وفي المقاهي، فعامل الوقت أو الفراغ لا يشكل تحدياً أمام مشاركة الشباب، بينما لا يتوفر في الفضاء المحلي للبلديات الفرص للمشاركة، فهناك القليل من هذه الفرص مثل المشاركة في النشاط الكشفي وبيوت الشباب وبعض الأعمال التطوعية النادرة والمتواضعة مثل حملات النظافة والتشجير[16] وغيرها.

التحديات السياسية والأمنية:

من بين أبرز هذه التحديات تلك المتعلقة بالبيئة السياسية والأمنية السائدة في ليبيا اليوم التي تزخر بالعديد من المعوقات التي تعترض مشاركة الشباب، ومنها ضعف فرص المشاركة السياسية، فلا شك بأن عدم الاستقرار السياسي السائد في ليبيا اليوم لا يمثل بيئة إيجابية للمشاركة السياسية للشباب، وقد انعكس ذلك في حوارات المجموعات الشبابية، فهم يرون مثلاً أن التشريعات والقوانين السائدة لا تتيح المشاركة للشباب، إذ لا توجد تشريعات تساند او تعطي فرصة للشباب بتولي مناصب قيادية في الدولة، فحسب رأي بعض الشباب فأنها تشترط عامل الخبرة على الشباب لتولي المناصب وهم في بداية حياتهم الوظيفية، كما يرى العديد من المشاركين في مجموعات الحوارات الشبابية أن كبار السن في أجهزة الدولة يحتكرون المناصب لا يعطون الفرصة للشباب لتوليها.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الشباب عدم تفعيل بعض التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية التي تخدم مصلحة الشباب حيث لا تجد طريقها إلى التنفيذ، ومن ذلك على سبيل ما ورد في قانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنة 2001م (المادة 12 الفقرة 15) والخاصة بإلزام الجهات المختصة بأن تجعل مناطق النشاطات الشبابية ضمن المخططات العمرانية، وكذلك المادة 51 من قانون علاقات العمل التي تقضي بأن تلتزم الجهات الوطنية والأجنبية بإعطاء الأولوية لليد العاملة الوطنية بنسبة لا تقل عن 75% من مجموع اليد العاملة.

كما تعكس بيانات المسح عدم ثقة الشباب في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والمجالس البلدية، حيث تبين مثلاً أن 93.5% من الشباب لا يثقون في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية أو أن ثقتهم بها ضعيفة، وأن 87.9% لا يثقون في مجالسهم البلدية (أنظر الشكل رقم 27).

الشكل رقم (27) يبين ثقة الشباب في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والمجالس البلدية

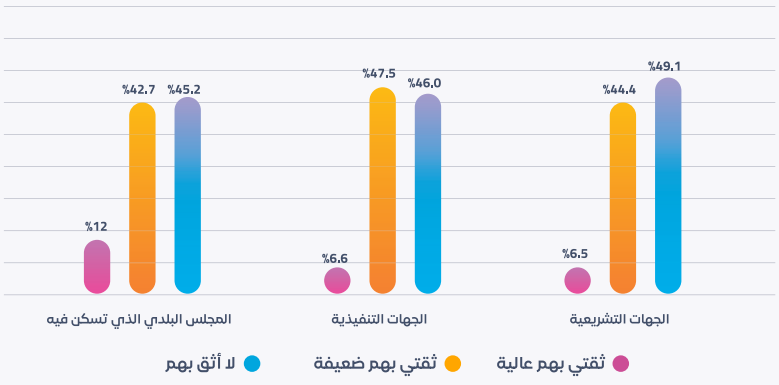

وقد أظهرت استطلاعات سابقة عامي 2020م و2021م أجريت على فئات عمرية مختلفة (ليست بالضرورة شبابية) مستويات ثقة أعلى في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فقد عبر 44% عن ثقتهم في حكومة الوحدة الوطنية، بينما عبر 35% عن ثقتهم في حكومة الوفاق التي سبقتها، ونفس النسبة للبرلمان، وهي ثقة تتعلق بالنيات وليست بالإداء، إذ أن حكومة الوحدة الوطنية كانت في بداية عملها كما يجب الأخذ في الاعتبار الظروف والتحديات السائدة خلال تلك الفترة.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

يواجه الشباب معوقات اقتصادية واجتماعية تعرقل مشاركتهم في التنمية المستدامة ومن أبرزها:

- نظرة اجتماعية تنظر إلى العمل المهني واليدوي نظرة دونية وتقدس العمل المكتبي.
- تفشي ظاهرة البطالة بين الشباب.
- انعدام الدعم للمشروعات والمبادرات الاقتصادية الشبابية.
- طبيعة الثقافة السائدة بين الشباب في النظر إلى العمل ونوعه.
- التأثير القبلي والجهوي في مجالات المشاركة والتوظيف وإتاحة الفرص والتنمية، وتشترط الخبرة على الشباب وهم في بداية حياتهم العملية.

تحديات المشاركة من وجهة نظر الشباب:

ونخلص مما سبق إلى أنه حسب بيانات المسح (أنظر الشكل رقم 28) فإن معوقات مشاركة الشباب تعود إلى العديد من العوامل منها:

- عدم إتاحة الفرص أمام الشباب للمشاركة، فقد عزى نسبة 86.5% من الشباب معوقات المشاركات إلى عدم إتاحة الفرص للمشاركة.
- عدم الثقة في مؤسسات الدولة (76.1%).
- المخاوف الأمنية التي تحول دون المشاركة (72.5%).
- الإحباط الذي يشعر به الشباب والسلبية التي قد يتسمون بها (70.8%).
- عدم توفر المعلومات عن كيفية المشاركة (70.5%).
- عدم توفر الوقت للمشاركة (39.0%)، كما هو موضح بالشكل (28):

الشكل رقم (28) يبين معوقات المشاركة السياسية والمدنية للشباب

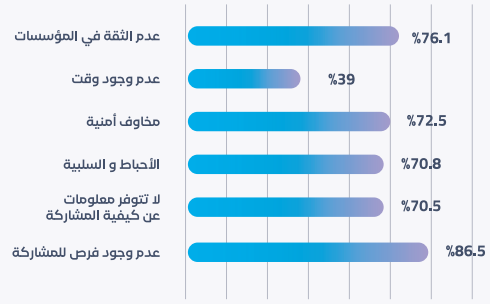

- كما أشارت مجموعات النقاش الخاصة بالشباب إلى تحديات أخرى تواجه مشاركتهم.
- بعض الظواهر السلبية مثل الوساطة والمحسوبية.
- الافتقاد إلى التشريعات والقوانين الداعمة لمشاركة الشباب.
- التقاليد والتمييز خاصة ضد المرأة.
- المحاصصة المبنية على الجهوية والقبلية في الوظائف والمناصب القيادية وليس الكفاءة والخبرة.
- فقدان أو ضعف الروح الوطنية لدى بعض الشباب.
- هيمنة الفئات العمرية الكبيرة على المناصب إلى فترات غير محددة.
- عدم وجود تداول للسلطة.
- تفشي ظاهرة السلبية لدى بعض الشباب.
- فقدان الأمن وانتشار السلاح.

والجدير بالذكر إن ما سبق عبارة عن جوانب مختلفة من مشاعر شبابية تعاني من التهميش وتشعر بالإحباط وتقر بانسداد أبواب المشاركة في المجتمع، بالرغم من أن الشباب هم الشريحة الأكثر في المجتمع،

وبالرغم من أنهم الشريحة التي يعول عليها للنهوض بالدولة.

الاستنتاجات:

ومن خلال ما سبق عرضه في هذا التقرير يمكن الإشارة إلى جملة من الاستنتاجات على النحو التالي:

- أن البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية في ليبيا لا تعتبر بيئة مساعدة لمشاركة الشباب، بالرغم مما يتمتع به الشباب الليبي من مؤهلات علمية.
- هناك تعطش شبابي للمشاركة السياسية والمدنية، وقد انعكس ذلك على النسبة التي مثلها الشباب المسجلين بسجلات الانتخابات.
- هناك نقص فيما يتعلق بثقافة المجتمع المدني والعمل التطوعي لدى الشباب، وما يشبه العزوف عن المشاركة في منظمات المجتمع المدني، وكذلك ضعف الثقة في تحقيقها مصالح الشباب.
- في الغالب لا تحظى سلطات الدولة التشريعية والتنفيذي ومؤسساتها بثقة الشباب الليبي.
- يسود الشعور بالإحباط لدى معظم الشباب الليبي لأنهم لا يحظون بالاهتمام من الدولة.
- إن لدى الشباب أوقات فراغ لا يجدون الإمكانيات والبنية التحتية التي تساعدهم على شغلها بما يحقق طموحاتهم وهوياتهم.
- شعور بالتهميش والاستبعاد فيما يتعلق بالمشاركة في المصالحة الوطنية.

التوصيات:

يمكن عرض بعض التوصيات التي تم استخلاص معظمها من آراء مجموعات النقاش الشبابية، وهي توصيات قد تساعد في وضع سياسات تصب في تعزيز مشاركة الشباب، وذلك على النحو التالي:

توصيات خاصة بالمشاركة السياسية للشباب:

- فتح أبواب المشاركة أمام الشباب في كافة المجالات السياسية كافة.
- تحديث التشريعات في ليبيا بما يحقق إشراك الشباب في المجالات السياسية والمدنية وفي برامج التنمية.
- تعزيز ثقة الشباب بسلطات ومؤسسات الدولة من خلال استماع صانعي القرار لآرائهم وتصوراتهم وأخذها بعين الاعتبار.
- تكثيف المشروعات التي تخدم مصالح الشباب وتحقق طموحاتهم.
- اللقاء والتواصل المباشر مع الشباب والاستماع إلى مطالبهم.
- الاهتمام بمشاريع البنية التحتية في مجالات الرياضة والفنون التي يمارس من خلالها الشباب هوياتهم وابداعاتهم.
- تعزيز قيم المواطنة والهوية لدى الشباب.
- تعزيز منظومة التشريعات الوطنية وتعديلها بما يؤكد المشاركة السياسية والمدنية للشباب.
- استحداث كيان (هيئة أو مجلس أعلى للشباب) يتبع وزارة الشباب ويضم ممثلين عن الشباب والوزارات المعنية والباحثين والأكاديميين للمساهمة في رسم السياسات والبرامج الخاصة بالشباب وتنفيذها وتقويمها.
- إنشاء مرصد خاص يعني بالشباب وإجراء الدراسات الميدانية والتقييم المستمر لقضايا الشباب.

توصيات خاصة بالمشاركة المدنية للشباب:

- نشر الوعي بثقافة المجتمع المدني والعمل التطوعي بين الشباب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون والانترنت التي تحظى بإقبال الشباب.
- ادماج الشباب في برامج المصالحة الوطنية.

- وضع سياسات وبرامج لشغل أوقات الفراغ لدى الشباب بما يفيد في تطوير مهاراتهم وقدراتهم وخاصة في مجالات الرياضة والثقافة والترفيه.

توصيات خاصة بالمشاركة من وجهة نظر الشباب:

- ولتجاوز تهميش الشباب وعدم مشاركتهم في برامج التنمية المستدامة هناك عدة طرق وأساليب حسب وجهة نظر مجموعات النقاش الشبابية ومنها[19]:
- توفير الدعم المادي وفرص العمل، والدورات التدريبية والبعثات، وإنشاء المشاريع المستدامة، وتقديم القروض ودعم المشروعات الصغرى من الدولة.
- التنمية المستدامة من الممكن أن تكون من خلال المشاريع البيئية، مثل الطاقات المتجددة، بدلاً من الاعتماد الكبير على البترول، وكذلك إدارة المخلفات وتدوير النفايات، فهي تحدث فرص عمل للشباب، وفي الوقت نفسه تحافظ على البيئة من التلوث.
- منع الأجانب من الاستحواذ على الوظائف وتركها للشباب الليبيين، من خلال تقنين العمالة الأجنبية وترحيل الأعداد الزائدة.
- التركيز على الصناعات الإبداعية التي تشمل صناعة النشر والكتب، والإعلام المرئي والمسموع والمطبوع، مروراً بالسينما، والموسيقى، والفيديو، إلى جانب المشغولات الفنّية، والثقافية، ومتاحف التراث الثقافي، والمواقع التاريخية، والأرشيف والأحداث الثقافية الكبرى، والمكتبات، فضلاً عن صناعة البرمجيات، وألعاب الفيديو، والتصميم بشتى أنواعه، سواء ما يتعلق منها بالأزياء أو بتصميم الألعاب، أو البرامج، أو تصميم المباني والاستثمار فيها، فهي الخلاص على المدى القصير والنجاح في المدى الطويل[20].
- التوزيع الأفقي للمشروعات وعدم تركيزها في العاصمة والمدن الكبيرة فقط.

المراجع:

1. المجلس الوطني الانتقالي، الإعلان الدستوري، الصدر في 3 أغسطس 2011م.
2. المادة 28، مشروع الدستور الليبي، 29 يوليو 2017م، البيضاء.
3. المرجع نفسه، المادة 75.
4. المرجع نفسه، المادة 99.
5. المرجع نفسه، المادة 138.
6. قرار مجلس الأمن رقم 2250 الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 2015م (S / RES/2250 (2015
7. اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989 -تاريخ بدء النفاذ: 2 سبتمبر 1990، وفقا للمادة 49 من الاتفاقية.
8. أجندة أفريقيا 2063م، الفصل الثاني، التطلع السادس، ص 25.
9. الدورة العادية التاسعة والعشرون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، 3-4 يوليو 2017م، أديس أبابا. /ASSEMBLY (AU/DECL.1 (XXIX
10. محمود عمر عيسى، خارطة منظمات المجتمع المدني في ليبيا – التحديات والفرص، المجلة الليبية لعلم الاجتماع، العدد (2)، يونيو 2022م. ص ص 71 – 72
11. Youth participation & leadership, United Nations Population Fund UNFPA.
12. https://www.unfpa.org/youth-participation-leadership 21.11.2022 PM: 09:51
13. محمود عمر عيسى، خارطة منظمات المجتمع المدني في ليبيا – التحديات والفرص، المجلة الليبية لعلم الاجتماع، العدد (2)، يونيو 2022م. ص ص 64 – 91
14. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، رسالة موجهة إلى المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 01 سبتمبر 2022م.
15. مايغوما كويتشي، لماذا لا يُقبِل الشباب الياباني على المشاركة بكثافة في الانتخابات؟
16. https://www.nippon.com/ar/ 2022/05/21 in-depth/d00791
17. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، مجموعات النقاش الخاصة بالشباب 2022م.
18. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، مجموعات النقاش الخاصة بالشباب 2022م.
19. البارومتر العربي – الدورة السادسة، ليبيا – التقرير القطري، 2021م. ص 6
20. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، مجموعات النقاش الخاصة بالشباب 2022م.
21. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، مجموعات النقاش الخاصة بالشباب 2022م.
22. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، مجموعات النقاش الخاصة بالشباب 2022م.

صحة الشباب

مقدمة

الوضع الحالي لصحة الشباب.

العوامل المؤثرة في صحة الشباب.

- حوادث السيارات.
- استخدام العنف في التعامل
- حمل السلاح والحروب والنزاعات المسلحة

الممارسات الضارة بصحة الشباب

- المخدرات
- تعاطي الكحول
- القلق والمشاكل النفسية لدى الشباب
- الامراض المنقولة جنسيا وفيروس العوز المناعي المكتسب.
- التغذية وأثرها على صحة الشباب.

الحمل والولادة في سن مبكرة والعمر المناسب للزواج

الامراض المزمنة والوراثية لدى الشباب

التدخين لدى الشباب

الإستنتاجات

المراجع

مقدمة:

إن صحة الشباب هي حالة من اكتمال السلامة الجسدية والعقلية والاجتماعية، وليست مجرد الخلو من الأمراض، والصحة جزء لا يتجزأ من تحقيق البشرية للعافية المستدامة. وصحة العمر المديد الخالي من الأمراض والعلل أهم أداة رئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يأتي هذا التقرير في ظل الأثار المدمرة لجائحة كوفيد-19، والأزمة المالية، وأزمة المناخ، وأزمة عدم المساواة وأثر كل ذلك على الصحة وعلى التنمية البشرية، أضف الى ذلك أن ليبيا مصنفة عالميا على إنها في المرحلة الثانية في سلم الطوارئ الصحية وبها 1.5 مليون بين نازحين ومهاجرين غير نظاميين، واغلب هؤلاء المهاجرين والنازحين من الشباب الذكور بالنسبة للمهاجرين، وتشكل الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق والفرق والعنف والإيذاء النفسي والامراض المعدية كالعدوى التنفسية والامراض النفاسية، اهم أسباب الوفاة الرئيسية بين المراهقين والشباب اليافعين، وكذلك نصف الاضطرابات النفسية التي تصيب الشباب في مرحلة البلوغ ابتداء من سن 14 عاما، ولكن معظم الحالات تمر دون ان تكتشف وتعالج، ويؤدي البدء مبكرا في تعاطي مواد الإدمان الى ارتفاع مخاطر الاعتماد على تلك المواد وغيرها من المشاكل في مرحلة البلوغ ويتأثر الاشخاص الأصغر سنا على نحو غير متناسب بتعاطي مواد الادمان مقارنة بمن هم اكبر منهم سنا .وفي عام 2020 استأثرت الفتيات التي تتراوح أعمارهن من 19-25 عاما بنحو41 من كل 1000 ولادة في العالم[1].

تتفاوت بشكل واسع فرص بقاء المراهقين والشباب اليافعين على قيد الحياة في جميع أنحاء العالم، ففي عام 2020 بلغت احتمالات الوفاة بين من تراوحت أعمارهم 10-24 عاماً أعلى مستوياتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) وشمال أفريقيا وجنوب آسيا[2]، وبلغ متوسط احتمالات الوفاة بين البالغين من العمر 10 أعوام قبل بلوغهم سن 24 عاماً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 6 أضعاف مثيله في أمريكا الشمالية وأوروبا.

يتناول هذا الجزء صحة الشباب، والعوامل المؤثرة معتمدا على بيانات المسح الوطني للشباب الليبي 2022م ومدعما بالإحصائيات المحلية والدولية ونتائج مجموعات النقاش التي نفذها فريق اعداد التقرير.

الوضع الحالي لصحة الشباب:

يبلغ عدد سكان ليبيا أكثر من سبعة مليون نسمة يمثل الشباب في عمر 15-34 سنة نسبة 38%، وتشكل قضايا الصحة لهؤلاء الشباب مركز اهتمام خطط التنمية ومشاريع التطوير الاقتصادي والاجتماعي، ويعود ذلك لترابط النظم الاقتصادية والاجتماعية. فمن حق كل انسان التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وعلى الدول أن تتخذ كل التدابير اللازمة على اساس المساواة بين الرجل والمرأة والحصول على خدمات الصحة الانجابية والصحة الجنسية ومكافحة فيروس نقص المناعة الايدز، وأولت دول العالم خلال اجتماعات منظمة الصحة العالمية اهتماما بالغا لعنصر الصحة الجنسية سواء المراهقين او الشباب بصفة عامة. إذ يعتبرون العمود الاساس في المجتمع وهذا من خلال توفير وحدات المرافق الصحية التي تتضمن الرعاية والثقافة الصحية اللازمة لبناء شباب قوي وسليم.

تصرفات الشباب لها تداعيات على المدى الطويل، وتشير التقديرات الى ان ثلثي الوفيات في عمر مبكر وثلث العبء الاجمالي للمرض بين الكبار يرتبطان

بالظروف التي عاشوا فيها وبتصرفاتهم في سن المراهقة ناهيك على ان الوضع الصحي، والغذائي للشباب يؤثر في الوضع الصحي والغذائي لأطفالهم[3]. وسنقف عند أهم المشاكل الصحية التي تواجه الشباب في غياب الثقافة الصحية التي تحميهم من أمراض العصر خاصة الأمراض المعدية الى جانب الخدمات الصحية التي تلعب دورا هاما للرقي بمستوى الصحة العامة، ولا يمكن الوقاية من المشاكل الصحية وعلاجها والحد منها دون توفر خدمات صحية ذات جودة عالية يتم التخطيط لها لتلبية الاحتياجات الصحية للفئات المختلفة من المجتمع. ويبلغ عدد المرافق الصحية في ليبيا 1754 منهم 768 وحدة رعاية صحية أولية و عدد المستشفيات في ليبيا وصل الى 204 مستشفى، بعد ترفيع عدد 107 وحدة رعاية صحية أولية الى مستشفيات بقرارات غير مدروسة، من أصل 97 مستشفى بسعة تصميمية قدرها 20689 سرير، ونسبة الموارد البشرية للسكان في ليبيا وصلت الى 6.68 لكل 1000 مواطن وهي أعلى من المعدل العالمي 2.13 لكل 1000 مواطن واعلى من مستهدفات التنمية المستدامة 2030 الذي نسبته 4.45 لكل 1000 مواطن[4]، ورغم ذلك فإن نتائج المسح الميدانية توضح أن أوضاع الشباب الصحية تتفاوت بين المناطق في ليبيا وذلك حسب وصفهم لحالتهم الصحية اثناء المسح، كان الذين يصفون حالتهم بمتوسطة الصحة حوالي (40.1%) في المنطقة الجنوبية وسيئة حوالي(11.5%) وفي المنطقة الشرقية نسبة الذين حالتهم جيدة(63.2%) وفي المنطقة الغربية جيد بنسبة (63.2%).والذكور أكثر رضاء على حالتهم الصحية بنسبة 59.1% والاناث نسبته رضاهم (57.2 %).

الجدول رقم (8) يبين تقييم الوضع الصحي للشباب

		جيد	متوسط	سيئ	لا اعلم	المجموع
المنطقة	الشرقية	62.3%	29.4%	6.3%	2.0%	100.0%
	الوسطى	57.1%	33.1%	6.5%	3.4%	100.0%
	الجنوبية	34.8%	40.1%	11.5%	13.7%	100.0%
	الغربية	63.2%	28.2%	4.5%	4.1%	100.0%
النوع	ذكور	59.1%	30.8%	6.0%	4.1%	100.0%
	إناث	57.2%	31.1%	6.4%	5.3%	100.0%
الفئات العمرية	19 - 15	61.6%	28.9%	3.7%	5.8%	100.0%
	24 - 20	57.3%	32.3%	5.1%	5.3%	100.0%
	29 - 25	58.1%	30.9%	6.4%	4.7%	100.0%
	34 - 30	57.5%	30.8%	8.8%	3.0%	100.0%
الإجمالي		58.3%	30.9%	6.2%	4.6%	100.0%

العوامل المؤثرة في صحة الشباب:

تمثل الممارسات الضارة بصحة الشباب عنصراً أساسياً في الصحة، ولها العديد من التأثيرات والمضاعفات الآنية والمضاعفات البعيدة مع مرور الزمن تصل الى السرطان وتليف الكبد، والفشل الكلوي والوفاة وتبين نتائج المسح الوطني أن العوامل المؤثرة على صحة الشباب هي المخدرات بنسبة 91.8 % وحمل السلاح بنسبة 86.8% وتناول الكحول 83.4% والتدخين 72.3% واستخدام العنف في التعامل 63.8% ثم حوادث السيارات من المشاكل التي يعاني منها الشباب بنسبة 51.6% والغذاء غير الجيد 46.5%.

الجدول (9) يقارن بين إجابات الشباب من حيث الجنس الذي يتضح فيه أن إجابات الشباب الذكور تختلف نسبيا عن الاناث حيث اقر الذكور بخطورة المخدرات على صحة الشباب بنسبة حوالي 90% اما الاناث 95% وحوادث السيارات تعتقد الشابات أنها تمثل خطورة بنسبة 57% مقابل 47% لشباب الذكور، وفي خطورة حمل السلاح ويتفق الشباب من الجنسين على ان حمل السلاح يمثل خطورة على حياة الشباب وصحته بنسبة عالية حوالي 87%.

الجدول رقم (9) يبين الأشياء التي تمثل مخاطر لدى الشباب

البيان	النوع	نعم	لا	الى حد ما
المخدرات	الذكور	89.8%	8.7%	1.6%
	الاناث	95.0%	4.4%	0.6%
حوادث السيارات	الذكور	47.9%	47.0%	5.1%
	الاناث	57.4%	38.7%	4.0%
الغذاء غير الجيد	الذكور	44.3%	43.2%	12.5%
	الاناث	50.0%	40.5%	9.5%
التدخين	الذكور	69.3%	27.2%	9.5%
	الاناث	77.1%	20.6%	3.5%
شرب الكحول	الذكور	80.2%	17.0%	2.3%
	الاناث	88.5%	10.2%	1.3%
استخدام العنف في التعامل	الذكور	60.7%	32.4%	7.0%
	الاناث	68.6%	26.2%	5.2%
حمل السلاح	الذكور	87.2%	6.9%	5.9%
	الاناث	86.3%	8.9%	4.8%

الشكل رقم (29) يبين العوامل المختلفة التي تؤثر على صحة الشباب

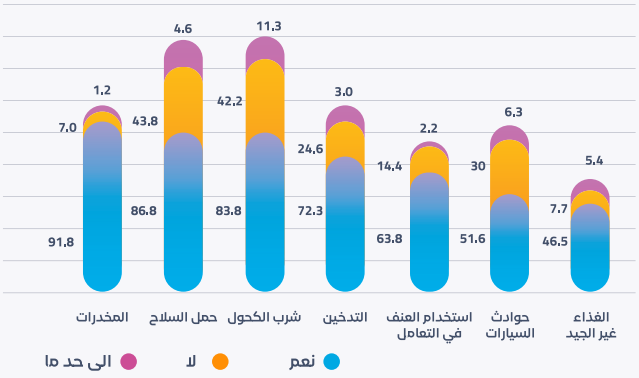

حوادث السيارات:

تعتبر حوادث السيارات من المخاطر الأساسية بين الشباب في ليبيا حيث تعتبر السيارات الوسيلة الرئيسية والأكثر استخدما في النقل والشحن والمواصلات، ولكن الحوادث الناجمة عنها جعلت هذه الوسيلة جائحة كبرى ومشكلة كبيرة وكارثة لا يستهان بها حيث وصلت عدد الوفيات في المتوسط الى حوالي 6 وفيات يوميا. وتتصدر ليبيا قائمة أكثر معدلات الوفاة الناتجة عن حوادث المرور في العالم لسنة 2015 بنسبة وصلت إلى 73.4 حالة وفاة عن كل 100 ألف نسمة، وكشفت منظمة الصحة العالمية أن حوادث الطرق تحصد أرواح أكثر من 2,1 مليون شخص سنـــويا، وأن 90 % من هذه الوفيات تحدث في الدول النامية واغلب الوفيات من الشباب، وعلى الرغم من أنها لا تضم سوى 54% فقط من أعداد السيارات على مستوى العالم[5]. وتعد السبب الرئيس للوفاة بين الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 29 عاما، وهي تكبد الحكومات نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

في ليبيا الفئة العمرية (15-34 سنة) تمثل 27% من الوفيات بسبب حوادث السيارات، وقد اتضح من خلال حلقات النقاش مع الشباب أن الحوادث تندرج تحت الأنا والطريق ملكي أنا وإن سلوكيات الخطر هي القيادة الجنونية بتهور أكثر من فئة الفتيات وعدم احترام إشارات المرور إضافة الى قيادة المراهقات دون السن القانونية الذي يعرض حياتهن للموت وعدم صيانة الطرق، والبنية التحتية وانعدام صيانة السيارات وعدم الالتزام بقواعد السلامة وركوب السيارات المعتمة تنتج عنها حوادث تؤدي الى الوفاة.

استخدام العنف في التعامل:

يعدّ العنف بين الأشخاص من أسباب الوفاة الرئيسية في صفوف المراهقين والشباب اليافعين على الصعيد العالمي، يتفاوت تأثير العنف بشكل كبير بين أقاليم العالم، حيث يؤدي بحياة مراهق من كل ثلاثة مراهقين من الذكور في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في إقليم الأمريكيتين. ووفقاً لما ورد في المسح العالمي عن صحة طلبة المدارس أن نسبة 42% من المراهقين و37% من المراهقات يتعرضون للتنمّر. ويُؤثر العنف الجنسي أيضاً على نسبة كبيرة من الشباب، حيث

يتعرض شاب من كل 8 شباب يافعين للاعتداء الجنسي[6].

يفاقم العنف أثناء فترة المراهقة مخاطر التعرض للإصابات، والإصابة بفيروس العوز المناعي البشري وعدوى الأمراض الأخرى المنقولة جنسياً، والمعاناة من مشاكل الصحة النفسية، وقصور الأداء الدراسي والتسرب من المدرسة، والحمل المبكر، ومشاكل الصحة الإنجابية، والإصابة بالأمراض السارية وغير السارية. وقد لاحظ الشباب أثناء المقابلات الشخصية أن استخدام ألعاب العنف في الآونة الأخيرة وبكثرة، تولد عندهم نزعة العنف (والانا) وهي أحد أسباب الذهاب إلى الحرب، (أن الإنسان الطبيعي لا يذهب إلى الحرب إلا إذا كان جندياً؛ لأن من واجباته ومهنته، ولكن الآن نلاحظ أن الذين دخل تشمل استراتيجيات الوقاية والاستجابة الفعالة تعزيز الممارسات التربوية للوالدين والنمو في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والوقاية من التنمّر في المدارس، ووضع برامج تنمية المهارات الحياتية والاجتماعية، وإتباع نهُج مجتمعية تحد من إتاحة الكحول والأسلحة النارية يمكن أن يساعد تزويد المراهقين الناجين من العنف بالرعاية الفعالة والمتعاطفة، بما يشمل الدعم المستمر، على معالجة العواقب البدنية والنفسية.

حمل السلاح والنزاعات المسلحة:

أدت الحروب والنزاعات المسلحة في ليبيا خلال السنوات الماضية الى العديد من المشاكل والمضاعفات جلها وقعت في سن الشباب هذه السن التي استخدمت كوقود للحرب والنزاعات المسلحة ونتج عن ذلك الاتي:

- ارتفاع نسبة الوفيات في ليبيا خلال الحرب.
- توفي عدد كبير من الشباب خلال الحرب والنزاعات المسلحة ولا توجد الي حد الأن إحصائيات دقيقة على عدد الوفيات ولكنها يتوقع انها تصل الى الألاف.
- ازداد عدد الجرحى ومبتوري الأطراف كنتيجة مباشره للحرب، ونتيجة لكيفية إنقاذ الجرحى بين طرفي النزاع.
- الأثار البيئية للحرب انبعاث العديد من الغازات السامة، خلال الحرب، ونتج عنها تلوث الهواء مما أدي إلى دخول أعداد كبيرة من مرضي الجهاز التنفسي من الأطفال والشباب وكبار السن الي المرافق الصحية خلال الحرب، وسيكون لهذه الغازات تأثيرات بيئية كبيرة جدا في المستقبل نتيجة لما تحتويه من مواد سامة ضارة للبشر والبيئة الحيوانية والزراعية.

أشار الشباب في مجموعات النقاش الى (أن الانضمام للمليشيات والتشكيلات المسلحة هو السبب الأول لزيادة الوفيات للشباب وعند مقارنته مع التعاطي للمخدرات والتدخين وأي سلوك سلبي أخر ممكن أن يضر جسد الإنسان؛ نجد أن وجود الشباب في التشكيلات المسلحة يؤدي للوفيات بشكل أكبر وأسرع من خلال الحروب والاشتباكات والمشاكل الفردية من استخدام السلاح).

- الأمراض النفسية: يتأثر الشباب المشاركون في الحرب بالأمراض النفسية المختلفة وأصوات الرصاص والقذائف والمدافع تؤثر تأثير مباشر على الناحية النفسية للمواطنين بمختلف أعمارهم، بالإضافة إلى فقدان أحد أفراد الأسرة بالموت أو السجن أو الفقدان كل ذلك يؤثر على الحالة النفسية للأسرة وعلى الشباب بصفة خاصة أضف الى ذلك التهجير والنزوح وتدمير المنازل.

من خلال مجموعات النقاش مع الشباب أكدوا على (أن حدوث أي أزمة أو حرب يتسبب في خروج الشباب من مدينته أو بلاده أو مكان عمله ويشكل عامل ضغط وتؤثر على الشباب بخصوص تأمين المستقبل وبناء الأسرة. وكذلك انعدام الجانب الأمني يسبب التوتر،

وخصوصا بين الفتيات اللاتي تحصلن على فرص عمل في أماكن بعيده يشعرن بالخوف عند الذهاب والعودة للعمل في هذه الأماكن وبعض الفتيات تحصلوا على فرصة عمل ليلية ولكن الأهل منعوهم من مزاولة العمل لدواعي أمنية)

ونتج عن كل ذلك العديد من الأمراض النفسية منها:

- التبول اللاإرادي وآلام الرأس والأمراض العصبية.
- الاكتئاب والعصبية الزائدة والضغط النفسي.
- الأمراض النفسية المختلفة مثل الاكتئاب وجنون العظمة والتخيل وغيرها.
- عدم النوم والأحلام المزعجة والصدمة والعنف عند اللعب.
- الأجيال القادمة: تنشر الحروب ثقافة الخوف والقلق والفرار مما يعطل الأجيال التي تعاصر الحرب عن التواصل مع الحياة بشكل جيد ان لم يتم علاجها، **والأثار الصحية للحروب على الشباب في المدي البعيد تتمثل في الاتي:**
  - ◊ انتشار الأمراض العقلية والنفسية وانتشار الامراض المرتبطة بالجينات.
  - ◊ انتشار الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء والماء.
  - ◊ انتشار سرطان الجلد والدم وغيره من أنواع السرطانات.
  - ◊ ظهور جيل من المرضى والمعتوهين ومبتوري الأطراف والمشوهين في ليبيا وظهور عدد غير محدد من التشوهات الخلقية لدى المواليد.
  - ◊ انتشار أمراض الحساسية بمختلف أنواعها (الجلدية والتنفسية وغيرها).
  - ◊ انتشار الأمراض المعدية مثل المنقولة جنسيا.

الممارسات الضارة بصحة الشباب:

- المخدرات: القنب من أكثر المخدّرات النفسانية التأثير استعمالاً بين صفار الشباب، حيث يستخدمه نحو 4،7٪ من المراهقين المتراوحة أعمارهم بين 15 و16 عاماً، مرة واحدة على الأقل في العمر في عام 2018 تبين مجموعات النقاش مع الشباب أن أكثر قضايا المرافعات تكون على المخدرات بنسبة 90% من الشباب وجميعهم يتعاطون جميع أنواع المخدرات وحتى الفتيات يتعاطين المخدرات في ليبيا وذلك لرخص ثمنها وأصبحت في متناول الجميع. يرتبط تعاطي المخدّرات في صفوف المراهقين والشباب العديد من التغيرات العصبية والعقلية تؤدي الى حدوث العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية والاعتداء والقتل والتهور والقيام بأعمال تحت تأثير المخدرات ينفون أنهم قاموا بها بعد زوال تأثير المخدر.
- تعاطي الكحول: يشكّل تناول الكحول بين المراهقين مصدر انشغال العديد من بلدان العالم، ويمكن أن يقلل من ضبط النفس ويزيد من السلوكيات الخطرة، مثل ممارسة الجنس غير المأمون أو القيادة المتهورة. يعدّ تناول الكحول من الأسباب الرئيسية للتعرض للإصابات (بما فيها تلك الناجمة عن حوادث المرور) والعنف والوفيات المبكرة، كما يمكن أن يؤدي لمشاكل صحية في مرحلة لاحقة من العمر، ويؤثر على متوسط العمر المتوقع عند الميلاد. يتناول الكحول حالياً أكثر من ربع المراهقين المتراوحة أعمارهم بين 15 و19 عاماً على الصعيد العالمي، حيث يناهز عددهم 155 مليون مراهق وفي عام 2016 بلغ معدل انتشار نوبات الشرب المفرط للكحول في صفوف هذه الفئة العمرية ٪13.6، حيث كان الذكور الأشد عرضة للخطر[8]. ويرتبط تعاطي الكحول في صفوف المراهقين والشباب بحدوث تغيرات عصبية وإدراكية يمكن أن تؤدي إلى مشاكل سلوكية وعاطفية واجتماعية وأكاديمية في مرحلة لاحقة من العمر. تمثل الوقاية من تعاطي الكحول والمخدّرات مجالاً مهماً لإجراءات الصحة العامة، وقد تشمل استراتيجيات وتدخلات سكانية، والاضطلاع بأنشطة مدرسية ومجتمعية وأسرية وفردية.

الجدول رقم (10) يبين أسباب تناول الشباب الكحول والمخدرات

العبارة	نعم	لا	لا اعرف
لنسيان المشاكل	69.3	11.5	19.2
لتقليد ومجاراة الأصدقاء	65.7	17.6	16.7
لقضاء أوقات الفراغ	61.5	18.5	20.0
للشعور بالسعادة	45.5	27.5	27.0
تأثير وسائل الاعلام	36.2	30.3	33.6
من متطلبات الرجولة والشجاعة	27.6	45.3	27.1
تقليد الاب	24.9	46.8	28.3
تقليد الأخ الأكبر	24.4	45.3	30.3

من بين الاستراتيجيات الرئيسية الرامية إلى الحد من تناول الكحول بين المراهقين في الدول التي تسمح ببيع وتناول الكحول تحديد سن أدنى للسماح بشرائه واستهلاكه ومنع ممارسات تسويقه والإعلان عنه بين المراهقين. ومن خلال تحليل نتائج المسح الوطني يتضح أن الأسباب الرئيسية لتناول الكحول والمخدرات كما حددها الشباب في الجدول رقم(10)) تتمثل في نسيان المشاكل وتمثل 69.3%، تقليد ومجاراة الاصدقاء 65.7%، وقضاء أوقات الفراغ 61.5%، والشعور بالسعادة 45.5%، وتأثير وسائل الإعلام 36.2% ومتطلبات الرجولة والشجاعة 27.6% . أن الاعتقاد بنسيان المشاكل تمثل أكبر سبب لتناول مغيبات العقل ووصلت نسبتها الى 69.3%. واوقات الفراغ والتقليد تمثل الأسباب الرئيسية لتعاطي الكحول، وأن تقليد الأب او الأخ تمثل حوالي 24.9% فقط.

يتحدد تأثير الكحول والمخدرات على صحة الشباب في الاتي:

- غياب العقل والتفكير يؤدي الى ارتكاب الجرائم دون وعي وقد سجلت حالات قتل واعتداء وسرقات دون وعي فاعليها وبعد انتهاء مفعول المخدر أغلبهم لا يتذكرون ما فعلوا وما قاموا به من جرائم.
- تناول المخدرات عن طريق الحقن غير الآمن يؤدي الى انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الدم سواء بكتيرية أو طفيلية او فيروسية وقد وصلت نسبة الإصابة بين مدمني المخدرات عن طريق الحقن بمرض الإيدز بين الليبيين9 الى 87 % وهي أعلى نسبة في العالم والالتهاب الكبدي الفيروسي بين مدمني المخدرات الى 90 %
- زيادة عدد الشباب المصابين بأمراض نفسية وعصبية

الشكل رقم (30) يبين أسباب تناول الكحول والمخدرات

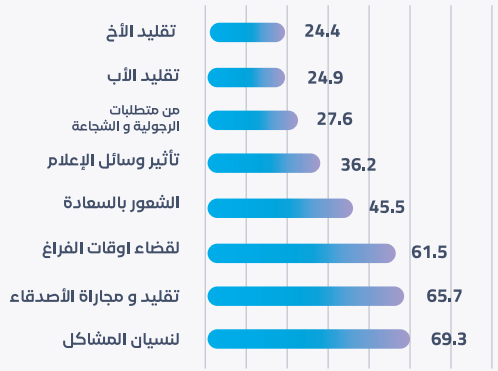

بسبب تناول المخدرات ومغيبات العقل وتشير التقارير الدولية الى ان 14 % من المراهقات و18% من المراهقين من الفئة العمرية 15-13 يتعاطون الكحول في البلدان النامية[10].

القلق والمشاكل النفسية لدى الشباب:

يعدّ الاكتئاب أحد الأسباب الرئيسية للاعتلال والإعاقة بين المراهقين، والانتحار هو السبب الرئيسي الثاني للوفاة في الفئة العمرية من 15 إلى 19 عاماً[11]. وتستأثر حالات الصحة النفسية بنسبة 16% من العبء العالمي للمرض والإصابات في صفوف هذه الفئة العمرية. تبدأ المعاناة من نصف اضطرابات الصحة النفسية إجمالاً في مرحلة البلوغ ابتداءً من سن 14 عاماً، ولكن معظم حالاتها تمر دون كشف أو علاج، وثمة عوامل كثيرة تؤثر على رفاه المراهقين وصحتهم النفسية، فالعنف والفقر والوصم والاستبعاد والعيش في أوضاع إنسانية هشة جميعها عوامل قد تفاقم خطر الإصابة بمشاكل الصحة النفسية.

تمتد عواقب إهمال علاج حالات الصحة النفسية لدى المراهقين إلى مرحلة البلوغ، فتضعف صحتهم البدنية والنفسية وتقلّل فرص عيشهم حياة مكتملة عند بلوغهم، ويمكن أن تساعد تنمية المهارات الاجتماعية والعاطفية لدى الأطفال والمراهقين وتزويدهم بالدعم النفسي والاجتماعي في المدارس والأوساط المجتمعية الأخرى في تعزيز تمتعهم بصحة نفسية جيدة. ومن الضروري أيضاً وضع برامج تساعد على توطيد الأواصر بين المراهقين وأسرهم وتحسّن نوعية بيئاتهم المنزلية وينبغي في حالة حدوث مشاكل الكشف عنها وإدارتها في الوقت المناسب على يد عاملين صحيين مختصين وعطوفين.

تصل نسبة انتشار الأمراض النفسية خصوصا الاكتئاب والقلق بين الشباب الى 20 % بسبب ما يتعرض له الشباب من تجارب العنف والإذلال والقهر والإنقاص من القيمة والذات ومن خلال دراسة المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة لسنة (2014) وجد أن 1.5% من أفراد العينة الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وأكثر يعانون من مرض نفسي وأن 43.8 % منهم ذهبوا لتلقي استشارة طبية كما بينت الدراسة أن 42.7 % منهم يتناولون علاج لهذا المرض. هناك تفاوت بين الذكور والإناث حيث تبين أن نسبة الذهاب للطبيب لتلقى العلاج بين الإناث بلغت 35.6 % مقابل 52.6 % بين الذكور[12]. بالنسبة للعلاج من الأمراض النفسية تبين أن الذكور أكثر إقبالا على تناول العلاج من الإناث.

ومن نتائج المسح الوطني للشباب، تبين أن جميع الشباب اتفقوا على أن الضغط العائلي (الأسرة) والخوف الزائد على الفتيات داخل الأسرة وهاجس الخوف من الفشل (الوضع العام للدراسة وعدم الاستقرار) يعتبر في حد ذاته مصدر للضغوطات والقلق (ضغط نفسي) داخل المجتمع بمعنى ضغوطات نفسية والعائلة هي الأساس لدى الفتيات ولو كانت العائلة داعمة لن يهمها ضغط المجتمع وتسطيع المقاومة.

وبناء على دراسة غير منشورة أجريت لصالح فريق المبادرة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي تعمل تحت مظلة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة سنة 2014، تبين أن زيادة الأمراض النفسية لدى الشباب في ليبيا يعزى الى الأسباب التالية:

- الحروب والنزاعات المسلحة، فالشباب هم وقود جميع الحروب والنزاعات المسلحة.
- ازدياد نسبة البطالة بين الشباب في ليبيا.
- النزوح والتهجير والغربة في الوطن وخارجه.
- انعدام الأمن والأمان.
- الخوف من المستقبل وعدم وضوح الرؤية والمصير.
- عدم انتظام الدراسة.
- عدم وجود أماكن للترفيه وتقضية أوقات الفراغ.
- انتشار السلاح بجميع أنواعه وفي كل مكان وأخذ الحق بالقوة.

الجدول رقم (11) يبين المشاكل الصحية النفسية التي يعاني منها الشباب

	نعم	الى حد ما	لا
الإحساس بالإرهاق والتعب	52.5	32.5	15.0
العصبية الزائدة	44.5	26	29.5
النوم الكثير	43.2	36.5	20.3
عدم التركيز	41.5	36.4	22.2
وجود وقت فراغ كبير	30.5	26.7	42.8
الانطوائية لا أحب الاختلاط بالناس	22.0	26.4	51.7

الشكل رقم (31) يبين المشاكل الصحية النفسية التي يعاني منها الشباب

- غياب دولة القانون والقضاء.
- عدم مقدرة الشباب على توفير متطلبات الزواج وبناء عش الزوجية.
- التفكير العميق في الهجرة غير النظامية وركوب المصاعب يؤديان الى العزلة والشرود.

ويوضح المسح الوطني للشباب، اهم المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الشباب في ليبيا، وهي الإحساس بالإرهاق والتعب 52.5 % والعصبية الزائدة 44.5% والنوم الكثير 43.2% وعدم التركيز 41.5% ووجود وقت فراغ كبير 30.5% والانطوائية وعدم الاختلاط بالناس 22.0%. ويتضح من الجدول (11) والشكل رقم (31) أن النسبة الكبيرة من الشباب يعانون من الوضع النفسي الذي يعتبر مشكلة صحية كبيرة يجب الاهتمام بها ووضع استراتيجية وطنية للرعاية والعلاج النفسي.

الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس العوز المناعي HIV:

الامراض المنقولة جنسيا منتشرة بصورة كبيره في العديد من المجتمعات ،وهي حالات عدوى تسري من شخص الى أخر عن طريق الاتصال الجنسي بما في ذلك ممارسة الجنس عن طريق الفم وأهم هذه الأمراض مرض السيلان، الزهري، الثآليل التناسلية، داء المشعرات، الكلاميديا والايدز. وقد تسبب هذه الأمراض مشاكل صحية خطيره واهم هذه الامراض في العصر الحديث هو مرض الإيدز الذي أشارت التقديرات في عام 2019 إلى وجود 1،7 مليون مراهق (بين 10 أعوام - 19 عاماً) من المتعايشين مع فيروس العوز المناعي البشري (الفيروس)، تتركز نسبة 90% منهم تقريباً في إقليم المنظمة الأفريقي[12]، ومع أن حالات العدوى الجديدة بالفيروس بين المراهقين شهدت انخفاضاً كبيراً من ذروتها في عام 1994، فلا يزال المراهقون يستأثرون بقرابة 10% من الإصابات الجديدة بين البالغين، وتستأثر المراهقات بثلاثة أرباع تلك النسبة[13]. إضافة إلى ذلك، ومع أن حالات العدوى الجديدة قد انخفضت في الكثير البلدان الأشد تضرراً بالفيروس، فإن معدلات التغطية بفحوص الكشف عنه مؤخراً ظلت منخفضة، ممّا يوحي بأن العديد من المراهقين والشباب المتعايشين مع الفيروس قد لا يدركون أنهم مصابون به[14].

ويعاني المراهقون المتعايشون مع الفيروس من تدني فرص الحصول على العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية وضعف الالتزام بالعلاج والاستبقاء في مرافق الرعاية والكبت الفيروسي. من العوامل الرئيسية التي تسهم في ذلك محدودية تزويدهم بخدمات تراعي وضعهم كمراهقين، بما في ذلك التدخلات والدعم في المجالين النفسي والاجتماعي.

الجدول رقم (12) يبين مدى إلمام الشباب بالأمراض المنقولة جنسياً

		نعم	لا	المجموع
المنطقة	الشرقية	71.4%	28.6%	100.0%
	الوسطى	63.8%	36.2%	100.0%
	الجنوبية	49.8%	50.2%	100.0%
	الغربية	79.9%	20.1%	100.0%
النوع	ذكور	72.0%	28.0%	100.0%
	اناث	69.8%	30.2%	100.0%
الفئات العمرية	19 - 15	58.0%	42.0%	100.0%
	24 - 20	73.3%	26.7%	100.0%
	29 - 25	73.5%	26.5%	100.0%
	34 - 30	75.1%	24.9%	100.0%
المجموع		71.1%	28.9%	100.0%

الشكل رقم (32) يبين معرفة أنواع الأمراض المنقولة جنسياً وطرق انتقالها

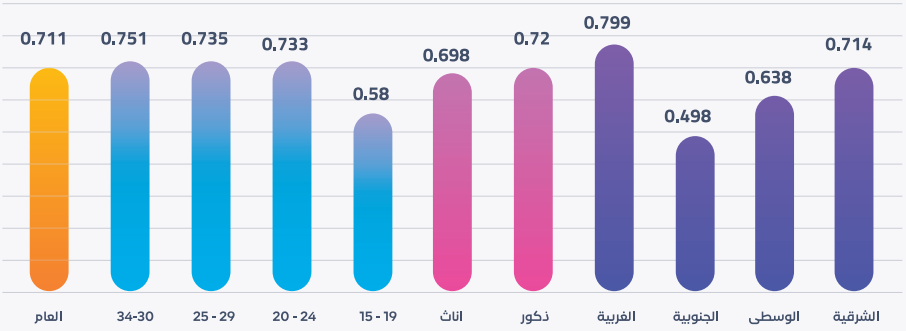

وينبغي أن يلمّ المراهقون وصغار الشباب بسبل كيفية حماية أنفسهم من الإصابة بعدوى الفيروس ويتعين تزويدهم بالوسائل اللازمة للقيام بذلك. ويشمل ذلك تمكينهم من الحصول على تدخلات الوقاية من الفيروس، بوسائل منها الختان، وتوفير العوازل والعلاج الوقائي قبل التعرض للفيروس، وتحسين إتاحة فحوص الكشف وإسداء المشورة، وتعزيز إتاحة خدمات العلاج لمن تتأكد إصابتهم به وعلى الشباب معرفة هذه الأمراض وطرق انتقالها لتفاديها وعدم القرب من الوسائل التي تؤدي الى انتقالها، ومن خلال نتائج المسح الوطني يتضح أن الإلمام بهذه الأمراض مقبول لحد ما والجدول (12) والشكل (33) يوضح ان المستجوبين الذين أجابوا بنعم في المنطقة الشرقية 71.4% والوسطى 63.8% والجنوبية 49.85 % والغربية 79.9% وان الذكور أكثر معرفة من الإناث وأن الفئة العمرية 30 - 34 سنة اكثر إلماما بالأمراض المنقولة جنسيا حيث وصلت نسبة الإجابات بنعم الى 75.1% و هناك ضعف الالمام وعدم معرفة بالأمراض المنقولة جنسيا في المنطقة الجنوبية، وهذا يعتبر تحديا للدولة ويتطلب من الصحة والتعليم والثقافة تكثيف الجهود التثقيفية في المناطق الجنوبية حول الأمراض المنقولة جنسيا، والعمل على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الامراض المنقولة جنسيا.

الجدول رقم (13) يبين المؤشرات الأنتروبومترية

المؤشرات	النسبة %	
	2007	2014
قصر القامة	% 15	38%
النحافة	5.9%	-
نقص الوزن	4.8%	12%
السمنة	16.9%	-

المصدر: المسح الوطني لصحة الأسرة (2007 - 2014)

التغذية وأثرها على صحة الشباب:

يعد فقر الدم الناجم عن نقص الحديد ثاني سبب رئيسي لضياع سنوات العمر بين المراهقين بسبب الوفاة والإعاقة في عام 2019. وتمثل مكملات الحديد وحمض الفوليك حلان يساعدان على تعزيز صحة المراهقين قبل الإنجاب للوقاية من حالات عوز المغذيات الزهيدة المقدار (بما فيها الحديد)، ويُوصى بالمواظبة على التخلص من الديدان في المناطق التي يشيع فيها انتشار الديدان المعوية. ويعتبر اكتساب عادات الأكل الصحية في مرحلة المراهقة أساس التمتع بصحة جيدة

الجدول رقم (14) يبين تأثير الغذاء غير الجيد على صحة الشباب

	نعم	لا	الى حد ما
الشباب	46.5	7.7	5.4
الاناث	57.4%	38.7%	%0.4
الذكور	44.3%	43.2%	%5.21

في مرحلة البلوغ. ومن الضروري أيضاً لمصلحة الجميع، وخاصةً الأطفال والمراهقين، الحد من تسويق الأطعمة الغنية بالدهون المشبّعة أو الأحماض الدهنية المتحوّلة أو السكريات الحرة أو الملح، وإتاحة الأغذية الصحية.

يبلغ الكثير من الفتيان والفتيات في البلدان النامية مرحلة المراهقة وهم يعانون من نقص التغذية، مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض والوفاة مبكراً. ومن ناحية أخرى، يتزايد عدد المراهقين الذين يعانون من زيادة الوزن أو السمنة في البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل. وفي عام 2016، عانى من زيادة الوزن ما يزيد على مراهق من كل ستة مراهقين تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و19 عاماً على الصعيد العالمي. تتفاوت معدلات انتشار زيادة الوزن بين أقاليم المنظمة، حيث تراوحت بين أقل من ٪10 في إقليم جنوب شرق آسيا وأكثر من ٪30 في إقليم الأميركتين[15].

إن السمنة منتشرة بين الليبيين نتيجة سوء التغذية بالنقص او بالزيادة و الجدول (3-7) يوضح مقارنة عدد من مؤشرات الحالة التغذوية لسنة 2007 م وسنة 2014م يتضح فيه أن نسبة قصر القامة وصلت الى 38 % مقارنة بسنة 2014م التي كانت فيه 15% سنة 2007 ونقص الوزن سجل ما نسبته 12% مقارنة بسنة 2014م التي كانت فيه 4.8 % وهاذان المؤشران يعبران عن نقص الغذاء والتغذية بين سنة 2007م وسنة 2014م والسمنة وصلت نسبتها الى 16.9% والنحافة سجلت 5.9% سنة 2007 م، هذه النتائج تتطلب العديد من الإجراءات من الناحية الصحية وتوفير الغذاء الصحي السليم وتشديد الرقابة الصحية على ضمان سلامة الغذاء وتوفره في جميع المناطق وكذلك يعاني الشباب في عدد من المناطق من فقر الدم بسبب نقص الغذاء أو أحد مكونات الغذاء أو بسبب زيادة دم الدورة الشهرية وكتمان ذلك من جانب الفتاة لعدم وجود برامج توعوية في مجال الصحة الإنجابية وهناك حالات تعاني من قصور في وظيفة الغدة الدرقية بسبب نقص عنصر اليود في الطعام وعدم توفر الملح المحتوي على عنصر اليود في بعض المناطق واستخدام الملح الصخري بدلا عن الملح المؤيدن في المناطق الجنوبية من ليبيا. وقد وصلت نسبة استخدام الملح المحتوي على اليود في ليبيا الى 69.9 % سنة 2014 م[16].

الشكل رقم (33) يبين عدد حالات الزواج 19-15 سنة

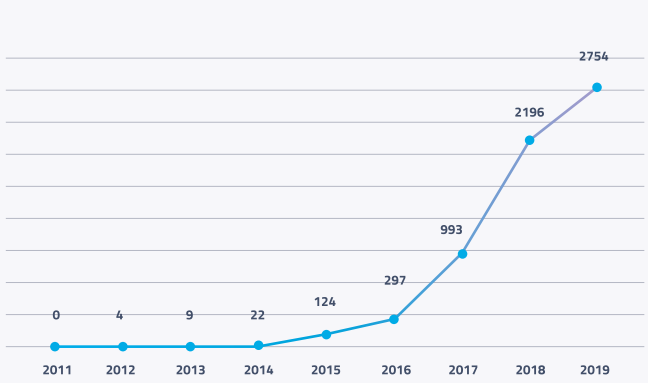

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، تقرير التنمية البشرية السادس،2022م.

الجدول رقم (15) يبين العمر المناسب للزواج

	للذكور	للإناث
الشرقية	28	22
الوسطى	27	22
الجنوبية	26	21
الغربية	82	22
العام	82	22

الشكل رقم (34) يبين العمر المناسب للزواج

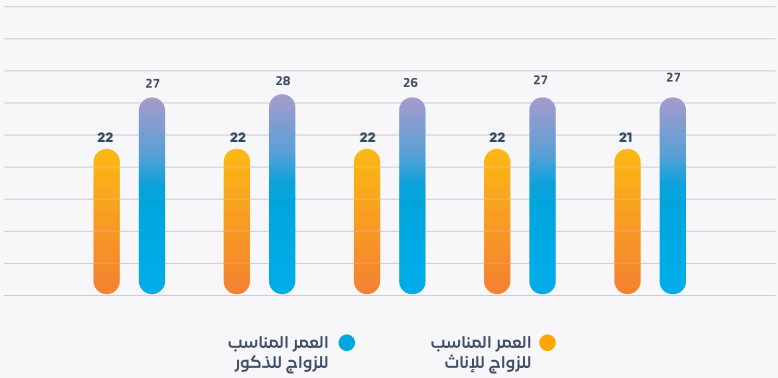

تمثل السمنة مشكلة رئيسية في ليبيا حيث تحتل ليبيا الترتيب العشرين من بين البلدان التي تعاني من السمنة وأن نسبة 72% من النساء الليبيات يعانين من السمنة، ويبلغ عدد البالغين الذين يعانون من السمنة في ليبيا (1425515) حسب تقرير17 منظمة الصحة العالمية لعام 2021. وتوضح نتائج المسح الوطني الجدول (14) أن 46.5% من الشباب يرى ان الغذاء غير الجيد له أثر على الصحة، والإناث أكثر معرفة من الذكور في تأثير الغذاء غير الجيد على الصحة حيث كانت نسبة الإجابة بنعم في فئة الإناث 57.4%% بينما الذكور 44.3%.

الحمل والولادة في سن مبكرة والعمر المناسب للزواج:

تنجب في الدول النامية سنوياً قرابة 12 مليون فتـاة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً وما لا يقل عن 777 الف فتاة تقل أعمارهن عن 15 عاماً. وتمثل المضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة أحد الأسباب الرئيسية لوفاة الفتيات المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 عاماً حول العالم[18]. وتفيد شعبة السكان في الأمم المتحدة بأن معدل الولادات بين المراهقات في عام 2020 بلغ 41 ولادة لكل 1000 فتاة من هذه الفئة العمرية على الصعيد العالمي-حيث تتراوح المعدلات

القطرية بين ولادة واحدة وأكثر من 200 ولادة لكل 1000 فتاة [6]، ممّ يشير إلى تراجع ملحوظ في عدد الولادات منذ عام 1990. ويعكس هذا الانخفاض تراجعاً مماثلاً في معدل وفيات الأمهات بين الفتيات المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 عاماً وفي ليبيا بلغت نسبة وفيات الأمهات 51 لكل 100.000 مولود حي[19].

ويشتمل الهدف الثالث للتنمية المستدامة 2030 المتعلق بالصحة على غاية محددة تقضي بضرورة أن يكفل العالم، بحلول عام 2030، حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الخدمات والمعلومات والتثقيف في مجال تنظيم الأسرة، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وان يتم خفض وفيات الأمهات الى اقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية.

يلاحظ من خلال بيانات الشكل السابق ارتفاع عدد حالات الزواج المبكر منذ سنة 2014 في ارتفاع مستمر19 وهذا أمر له مضاعفات لأن الهدف الأساسي لأحداث أي تغير إيجابي في ديناميات الصحة والسكان للشباب، ومن منظور تسخير العائد الديموغرافي هو الاهتمام بالمرأة وتمكينها، من خلال توفير متطلبات الصحة الإنجابية، وتنظيم النسل وصحة الام وتمكين وتعليم المرآة، وتوسيع فرص العمل المنتج امامها، مع الاخذ بالاعتبار بعض السياسات الخطيرة، مثل زواج المراهقات عمر 15-19 وهذا الزواج المبكر له مخاطر سكانية ومخاطر صحية ومخاطر اقتصادية، لان الزواج المبكر هو تسرب من التعليم والخروج من سوق العمل وضعف التمكين والتكوين وكذلك المضاعفات الصحية المصاحبة للإنجاب المبكر وعلاقته بوفيات الأمهات. والمراهقون بحاجة إلى تثقيف جنسي شامل وعملية تعليم وتعلّم منهجية عن جوانب الجنس المعرفية والعاطفية والبدنية والاجتماعية، وهو حق من حقوقهم. ويمكن أن يؤدي تحسين إتاحة المعلومات والخدمات المتعلقة بمنع الحمل إلى تقليل عدد الفتيات اللاتي يحملن ويلدن في سن مبكرة جداً. ويمكن أن يساعد في ذلك إنفاذ القوانين التي تحدد سن 18 عاماً حداً أدنى للزواج. والعمر المناسب للزواج يعتمد على العديد من العوامل المادية والنفسية والدينية واحياناً تبدأ المرأة في مرحلة البلوغ في سن مبكرة حيث تأتي الدورة (العادة الشهرية) في بعض منهم في سن التاسعة من العمر[20]. واكد الشباب على ان تكون الزوجة أصغر من الزوج بنسبة 66.6 % وان العدد المثالي لإنجاب الأطفال يفضل الذكور ثلاثة أطفال بينما الإناث طفلين فقط. وعند سؤال المستجوبين الشباب عن سن الزواج في هذه الدراسة كانت النتائج 22 سنة للإناث والذكور من 26 28- سنة مع بعض التفاوت بين المناطق.

الأمراض المزمنة والوراثية لدى الشباب:

تنتقل العديد من الأمراض عن طريق الوراثة من الأبوين الى الأطفال ثم تستمر هذه الأمراض الوراثية المزمنة منها الى مرحلة الشباب مثل داء السكري، ومرض ارتفاع ضغط الدم المزمن وتقع نسبة انتشار هاذين المرضين وفق الجدول التالي بين الليبيين والذي يتضح فيه ان نسبة انتشار السكري وصلت الى 4% ، ومعدل انتشار داء ضغط الدم (ضغط الدم المرتفع) الى 4 % وهاذان المرضان لهما العديد من المضاعفات مثل العمى، والفشل الكلوي، وقصور الجهاز التناسلي والدوري، الأمر الذي يتطلب من الدولة القيام بالدراسات والابحاث والتوعية والتثقيف الصحي بين الشباب والاكتشاف المبكر للأمراض الوراثية، وتوفير العلاج اللازم لذلك مع العلم بأن عدد منها ثانوي بسبب أمراض أخرى يمكن علاجها قيل وقوع المضاعفات مثل التضيق في شريان الكلية أو الكليتين، وكذلك وجود حصى في المسالك البولية وغيرها من الأمراض التي تؤدي الى الوفيات والمضاعفات في سن الشباب ومن خلال دراسة الجدول (15) يتضح ان الاناث اكثر اصابة من الذكور بمرضي الداء السكري والضغط.

العديد من الأمراض تنتقل عن طريق الوراثة وتسمى الأمراض الوراثية التي تنتقل في الأسرة من الجد والجدة الى الأب والام ثم الى الأبناء خصوصا عند زواج الأقارب، ولذا فإن الإلمام ومعرفة هذه العلاقة من المواضيع المهمة لدى الشباب وبتحليل بيانات المسح الوطني للشباب يتضح ان حوالي 20% من الشباب يعتقدون ان هناك فائدة من زواج الأقارب، وان 46% لا يعرفون مضار او فوائد زواج الأقارب، وان 36% في المنطقة الشرقية و 44.2% في الوسطى و 51.7% في المنطقة الجنوبية و 51.8% من المنطقة الغربية لا توجد لديهم معلومات عن فوائد وأضرار زواج الأقارب. من ألأمراض التي تؤدي الى الوفيات والمضاعفات في سن الشباب ومن خالل دراسة الجدول (16) يتضح ان االناث اكثر اصابة من الذكور بمرضي الداء السكري والضغط .

ان 3.6 % من الشباب يعانون من مرض واحد مزمن على الأقل الأمر الذي يتطلب معه إجراء الكشوفات الدورية على الشباب ومتابعة حالتهم الصحية[21].

الجدول رقم (16) يبين مؤشرات داء السكري وداء ضغط الدم

المؤشرات	ذكور%	إناث%	المعدل العام%
معدل انتشار الداء السكري في المجتمع	%3.7	%4.2	%4
معدل انتشار داء ضغط الدم (ضغط الدم المرتفع)	%3.2	%4.4	%4

المصدر: المسح الوطني لصحة الأسرة 2014 م

الجدول رقم (17) يبين فوائد زواج الاقارب

		نعم	لا اعلم	لا	
المنطقة	الشرقية	17.6%	36.7%	45.6%	100.0%
	الوسطى	23.3%	44.2%	32.5%	100.0%
	الجنوبية	14.6%	51.7%	33.6%	100.0%
	الغربية	20.4%	51.8%	27.8%	100.0%
النوع	ذكور	19.7%	48.3%	32.0%	100.0%
	اناث	19.2%	43.7%	37.1%	100.0%
الفئات العمرية	19 - 15	19.5%	52.4%	28.1%	100.0%
	24 - 20	17.8%	47.6%	34.6%	100.0%
	29 - 25	18.1%	46.2%	35.7%	100.0%
	34 - 30	22.8%	41.9%	35.4%	100.0%
المجموع		19.5%	46.5%	34.0%	100.0%

الشكل رقم (35) يبين فوائد زواج الأقارب

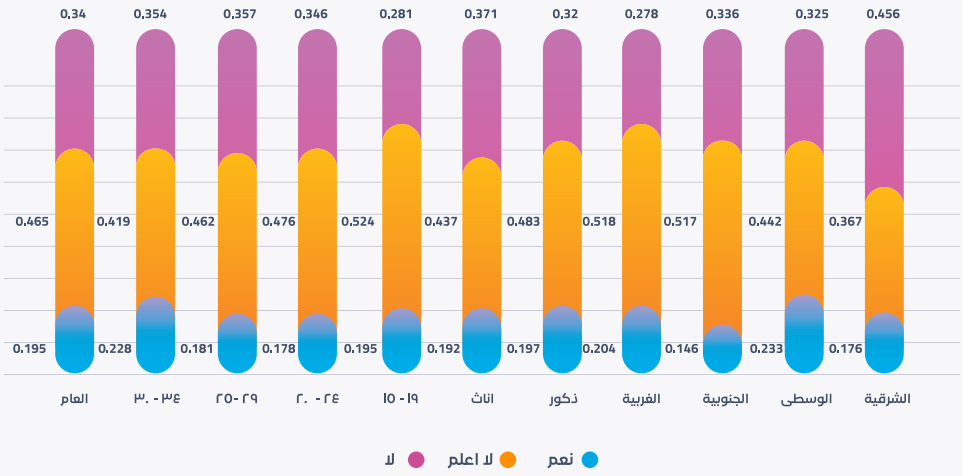

التدخين لدى الشباب:

يتناول التبغ على مستوى العالم حوالي 150 مليون شاب ويتعاطى التبغ مراهق من كل 10 مراهقين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عاماً، رغم أن هناك مناطق يزيد عددهم فيها على ذلك بكثير والغالبية الساحقة ممن يتعاطون التبغ اليوم يتعاطونه منذ سن المراهقة[22]. وينتشر التدخين في ليبيا بنسبة كبيرة في مختلف الأعمار وتصل نسبة الشباب المدخنين الى 50% والاناث حوالي 8.4%.وللتدخين مضاعفات كثيرة تؤثر على حياة الشباب منها أمراض الفم والجهاز قد يتعلم المراهق التدخين من الوالدين او الأقارب او الأصدقاء، ويتعود على ذلك ثم يصبح مدمناً على التدخين وقد يجره ذلك الى تعاطي المخدرات ومغيبات العقل.

الجدول رقم (18) يبين نسبة المدخنين

البيان	مدخن	لا يدخن	المجموع
ذكور	50.5%	49.5%	100.0%
اناث	8.4%	91.6%	100.0%

الجدول رقم (19) يبين نسبة انتشار التدخين لدى الذكور حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	هل انت مدخن		المجموعة
	نعم	لا	
19 – 15	31.0%	69.0%	100.0%
24 – 20	47.5%	52.5%	100.0%
29 – 25	62.0%	38.0%	100.0%
34 – 30	54.8%	45.2%	100.0%
المجموع	50.5%	49.5%	100.0%

ان التدخين منتشر بصورة كبيرة لدى الشباب الليبي حيث وصلت نسبة المدخنين بين الذكور فئة 25-29 الى 62% وحوالي 31% مدخنين في فئة المراهقين 15-19.

ان هذا الانتشار الكبير للتدخين بين الشباب يحتاج الى استراتيجية وطنية لمكافحة التدخين وتطبيق بروتوكول منظمة الصحة العالمية. وحظر بيع منتجات التبغ للقاصرين (دون سن 18 عاماً) ورفع أسعارها من خلال رفع الضرائب، وحظر الدعاية للتبغ وضمان إيجاد بيئات خالية من التدخين، جميعها إجراءات حاسمة الأهمية للحد من انتشار التدخين بين الشباب.

المراجع:

1. منشورات منظمة الصحة العالمية، على موقع المنظمة بتاريخ 18. 1 .2021 في موقع المنظمة https://www.who.int .
2. United Nations Inter-Agency Group for Child Mortality Estimation (UN IGME). Levels and Trends in Child Mortality: Report 2021. https://childmortality.org/wp-content/uploads/2021/12/UNICEF-2021-Child-Mor--tality
3. Arab world population /www.world population review .com
4. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم-هانوي Cultural ,Information Publishing House 2007
5. ابراهيم علي جبيل واخرون ,2018 , دراسة مؤسسات التعليم الطبي في ليبيا ,منظمة الصحة العالمية ومركز المعلومات والتوثيق بوزارة الصحة.
6. الإدارة العامة للمرور، وزارة الداخلية، التقرير السنوي لحوادث السير على الطرقات سنة 2021 م.
7. تقرير منظمة الصحة العالمية السنوي لعام 2015 حول "سلامة الطرق" على مستوى دول العالم .https://www.who.int
8. المسح العالمي القائم على طلبة المدارس Glob- al-Student –Health survey. http://www.emro. who.int
9. صحة المراهقين والشباب اليافعين .http://www. who.int
10. دراسة مركز الأمراض مع مدرسة ليفيربول لطب المناطق الحارة حول المسح السلوكي الحيوي لدى الفئات الأكثر إختطارا في ليبيا 2009 2010-
11. مرحلة المراهقة .Teenager < https:/stringfixe com
12. Liu L, Villavicencio F, Yeung D et al. National, regional, and global causes of mortality in 5-19-year-olds from 2000 to 2019: a system- atic analysis. Lancet Glob Health 2022;10:e337-47
13. دراسة نتائج المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة لسنة 2014 م
14. ./NAIDS, https://aidsinfo.unaids.org
15. UNICEF,2020. https://data.unicef.org/ topic/hivaids/adolescents-young-peo- ple/#:~:text=HIV%20in%20adoles- cents,of%20new%20adult%20HIV%20 infections
16. Consolidated guidelines on the use of antiretroviral drugs for treating and pre- venting HIV infection: recommendations for a public health approach: World Health Organization; 2016
17. Health-medicine news < https://alwasat.ly
18. الصحة في ارقام / المؤشرات الصحية الوطنية 2020 ,اصدار مركز المعلومات بوزارة الصحة.
19. الهيئة العامة للمعلومات، تقرير التنمية البشرية السادس،2022م.
20. ميلاد دقة، أمراض الأطفال، جامعة طرابلس, 2010.
21. منظمة الصحة العالمية، http/www.who.int
22. دراسة نتائج المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة لسنة 2014 م
23. منظمة الصحة العالمية، تعاطي التبغ، http/ www.who.in

المشكلات الإجتماعية و الإقتصادية و الأمنية

الأحوال الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية على الشباب الليبي.

الشباب والامن

الأسرة والمشكلات الاجتماعية للشباب.

أهداف الشباب في الحياة ورؤيتهم للمستقبل.

الهجرة الاحتمالية للشباب.

الوضع الاقتصادي للشباب ولأسرهم

المراجع

مقدمة :

يعتقد بعض علماء الاجتماع أن المشكلات التي يواجهها الشباب في أي مجتمع من المجتمعات هي ظاهرة طبيعية وبديهية، على اعتبار أن العلاقات التي تقوم في إطار مؤسسي لابد أن تتضمن جانباً من السلطة، سواء كان ذلك في التنظيم الاجتماعي الأسري أوفي التنظيم الرسمي المؤسسات الرسمية التي لها علاقة بالشباب، أو من حيث القيم الاجتماعية السائدة والتي قد تمارس دور الوجدان الجماعي الذي يمثل سلطة على الشباب.

إن موضوع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للشباب في المجتمع الليبي، الذي يشهد حالة من التغير في الكثير من الاصعدة والجوانب، يحتاج إلى وقفة فيها الكثير من الدقة في التحليل وخاصة أن تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تكون سبباً ناجماً عن بعض المشكلات الأخرى النفسية والأمنية، والتي تتداخل وتؤثر في حالة هشاشة الشباب الليبي المتغير والغير مستقر.

إن قضايا الشباب الليبي اليوم لم تلق الاهتمام الواسع إلا من قبل بعض المنظمات الدولية او المحلية التي اجرت بعض الدراسات او النقاشات والسياسات حول بعض القضايا مثل البطالة والتعليم أو العنف، التي من شانها أن تساعد الشباب الليبي على التغلب على تلك المشكلات والصعوبات التي تواجههم حتى يستطيعوا أن يساهموا في مسيرة العمل والتنمية، رغم محاولة صانعي القرار السياسي مؤخراً استيعاب اهتمامات هذه الفئة ومحاولة إدماجها في القطاعات المختلفة بشكل سريع غير مدروس. لاتزال قضايا الشباب تظهر في ملامح أغلب الأحيان في عدة موضوعات منها الصعوبات الاقتصادية ومشكلة العمل والدخل، مشكلات العنف والجريمة، ومشكلات الاندماج وحالة تخلخل في نسق القيم والسلوك والقدوة. وكذلك مظاهر العداء للسلطة أو السخط عليها ومحاولات التخريب في بردة فعل على الفساد الاداري والمالي في المؤسسات العامة الذي يمكن ان يوصف بالنظام الهشاشة على المستوى المؤسسي.

إن ضعف قنوات الحوار المجتمعي للشباب مع السلطة هو بالأساس سبب ونتيجة في ذاته، وهذه النتيجة تُشعر الكثير من الشباب بحالة من التهميش عن الممارسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي من المفترض أن يكون لهم دور فيها. كما أن ضعف جودة التعليم ومخرجاته، يعتبر عائقاً للشباب أنفسهم من جهة، وللمؤسسات الخاصة والعامة من جهة اخرى، الأمر الذي أثر سلباً على نوع وشكل المشاركة الحقيقة والفاعلة في حركة التنمية والتطوير.

لقد اهتم المسح الوطني للشباب، بقضاياه الرئيسية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحاول فهم تصورات الشباب واتجاهاتهم والتعرف على مشكلاتهم وآرائهم في حل هذه المشكلات، والتصورات التي يملكها الشباب الليبي اليوم عن طبيعة العلاقة مع السلطة الرسمية والسلطة العائلية، وانطلاقاً من مستوى وعي الشباب والعلاقات الفعلية التي ترتبط بهم من خلال الواقع المعيشي. كما يمكن الإشارة إلى حجم الهوة ما بين التوقع وواقع الشباب فيما يخص الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى المتغيرات الثقافية. ومن خلال ذلك سنستعرض بعض المتغيرات التي عبر عنها الشباب في صورة نتائج للمسح الوطني، ما يمكننا الاستفادة منها في تحديد استراتيجية عامة تستجيب لمتطلبات الشباب وتطلعاتهم.

نركز في هذا الجزء من التقرير على محاولة إظهار أهم ملامح القضايا والموضوعات ذات الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية والهجرة للشباب الليبي، وفقاً لما جاء في نتائج المسح الوطني للشباب 2022م ومجموعات النقاش الشبابية، الذي تناول مؤشرات وطنية مهمة تخص حالة الشباب الليبي، ستعرض بعض

منها بشئ من التفصيل لتسليط الضوء على قضايا الشباب الليبي ومن ثم تحديد إطار عام يمكن من خلاله توظيف بعض المؤشرات المهمة لصياغة سياسات عامة تتبنها مؤسسات الدولة الرسمية المعنية بالشباب، التي من المفترض أن تحمل المعالجات على صعيد التربية والتعليم والتكوين، أو مجالات فرص العمل والاستثمار ومشكلات الأمن والجريمة والعنف، او المشكلات النفسية، او مشكلات هجرة الشباب، أو مشكلات الحوار الوطني وفرص المشاركة فيه.

الأحوال الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية على الشباب الليبي:

تمثل الهشاشة المتعلقة بالظروف الاقتصادية للشباب الليبي، جزءاً لا باس به من العوامل وكذلك الأسباب التي تشكل جزءاً من القلق لدى الشباب بخاصة وعائلاتهم والمجتمع بعامة. ولسنا هنا في معرض التعمق بالدراسة والتحليل في حقيقة الظروف الاقتصادية لكن نود الإشارة بما يعطي صورة واقعية وفقاً لما جاء في نتائج المسح الوطني للشباب.

إن اغلب الشباب يعانون من ظروف اقتصادية غير جيدة حيث افاد حوالي 21% بان وضعهم الاقتصادي سيء و67% وضعهم الاقتصادي متوسط. إن حصول الشباب على تكوين جيد في مجال التعليم، يتيح لهم مجالات وفرص عمل اقتصادية لائقة توفر لهم الدخل المناسب والحياة الكريمة إن هشاشة الوضع الاقتصادي للشباب نجدها حاضرة بقوة في أغلب الدراسات والمناقشات التي تناولت ظاهرة الانحراف الاجتماعي لدى فئة الشباب، بما فيها دراسات العنف والهجرة التي تأتي في المكانة الأولى ، فالأسباب اقتصادية وعدم توفر فرصة العمل المناسبة، والوظائف الناقصة. جزء كبير من حالة تشخيص مشكلات الشباب الليبي يستوجب منا النظر في الظروف الاقتصادية للشباب فهي تمثل مفاتيح هامة لمعرفة بعض من العوامل والأسباب التي تُقيم اليوم واقع الشباب الليبي من حيث الانجازات والإخفاقات. فالعوامل الاقتصادية لها دور لا يمكن أن ننكره فهي يمكن أن تكون الدافع نحو تحقيق الشباب للنجاح والإبداع والمساهمة في المشاركة المجتمعية الفاعلة على صعيد برامج التنمية، وفي ذات الوقت وحسب الدراسات المحلية والعالمية قد تكون لها أثر في ارتفاع معدلات الانحراف أو الجريمة او العنف لدى الشباب والهجرة. ومن خلال المسح الوطني للشباب عبر الشباب عن الأهداف الرئيسية في حياتهم التي تنحصر في تسعة اهداف رئيسية كما هي موضحة في الشكل رقم [38].

الشكل رقم (36) يبين الوضع المالي للشباب

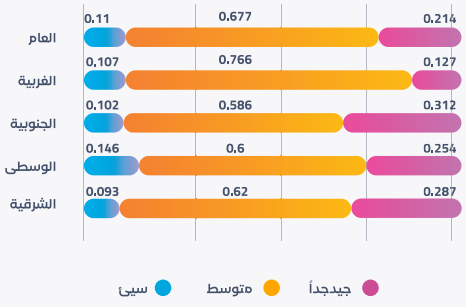

تتمثل الأهداف من حيث الأهمية في الحصول على السكن حيث كانت النسبة عالية اكثر من 90% وهذه اهم القضايا التي تشغل بال جزء كبير من الشباب الليبي، لان مسار حياة الشباب بعد التعليم هو العمل المناسب والسكن وتكوين الأسر هذا هو المسار التقليدي للشباب، فمن خلال الحصول على سكن مناسب يستطيع الشاب الليبي بناء حياته الخاصة والمستقلة لذاته، ومن ثم تكوين أسرة وهذا المستوى من الطموح دائماً نجده حاضراً كنوع من طموحات الشباب الليبي، وبمقارنة نتائج هذا المسح الوطني مع مسوح واستطلاعات سابقة فإن موضوع الحصول على السكن الخاص والعمل أو الوظيفية يعتبر من أهداف الشباب

الشكل رقم (37) بين أهداف الشباب الرئيسية في الحياة

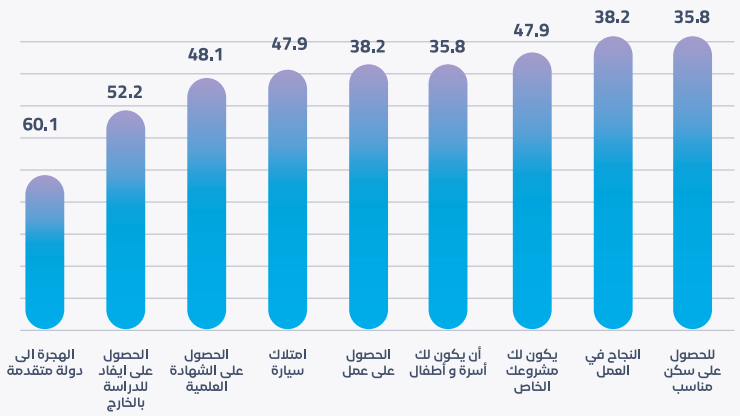

الرئيسية في الحياة لما يمثله السكن من استقرار وراحة وسكينة. في ظل وجود اقتصاد يعاني من حالة التضخم حيث إن أسعار المنازل ارتفعت في فترة العقدين الأخيرين نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل عام فإنه ليس من السهل تملك الشاب لمنزل في بداية حياته، فهذا الأمر أصبح يأخذ جزءاً كبيراً من حيز التفكير لدى الشباب الليبي بل انه يمثل لهم هماً وتحدياً كبيراً لأنه لا توجد بنوك تقوم بإقراض الشباب أموالاً لكي تساعدهم في بناء منزل أو شرائه، فالعبء الكبير يأتي على الشاب وأسرته، وهذا يضع الكثير من الشباب في تحديات قد ينجح بعضهم وقد يخفق بعضهم والنجاح والفشل لهما ما بعدهما من أثار ونتائج. والنجاح في العمل يأتي بمرتبة الحصول على السكن الأمر الذي تؤكده الدراسة بأن نسبة (90.4%) من الشباب الليبي يعتبرون أن النجاح في العمل يمثل أهمية كبيرة نحو تحقيق أهدافهم في الحياة، وهو عامل له مدلول في دور وأهمية الجوانب الاقتصادية التي تلعب تأثيراً مهماً في توجيه حياة الشباب الليبي نحو الاستقرار الاجتماعي والنفسي وتحقيق طموحاتهم في الحياة. ومن المؤشرات المقلقة ان حوالي 48% فقط من الشباب الليبي يمتلكون منازل، و58% يمتلكون سيارة و46% من الشباب عليهم ديون، 34 % على اسرهم ديون. وهذه المؤشرات لها تأثير على مدى رضا الشباب عن حياتهم ونظرتهم للمستقبل وثقتهم في الدولة الليبية.

الشكل رقم (38) يبين الظروف الاقتصادية للشباب

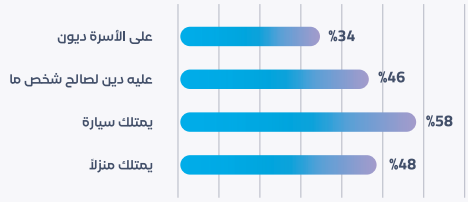

إن اهمية توفر الدخل الفردي للشباب والاستقلالية الاقتصادية تسهم في تأصيل المكانة الاجتماعية التي يحظى بها الشاب الذي يعمل وله دخل ثابت، إلى جانب أن عدم العمل أو البطالة هو سبب من أسباب الفقر الذي قد يكون سبباً في ممارسة العنف

عند بعض الشباب او الاتجاه نحو الجريمة والسرقة والمخدرات أو قد تصبح شخصياتهم معادية للمجتمع ومؤسسات الدولة نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها بعض الشباب.

بالمحصلة ومن خلال نتائج المسح الوطني تظهر أن غالبية الشباب الليبي الذين شملهم المسح الوطني يسعون ويطمحون لتكوين حالة من الاستقرار الاقتصادي، الذي بدوره يؤدي إلى حالة الاستقرار الاجتماعي، فهدف الشباب الحصول على مسكن وعمل وكذلك النجاح في العمل والحصول على سيارة والحصول على شهادة علمية تمكنه من دخول سوق العمل له مذلول على الصعيدين، الأول أن هدف الشباب الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر بوابة الاستقرار والتوازن الاجتماعي والنفسي، الجانب الاخر أن هذه الأهداف لم تعد اليوم سهلة بالتالي يراها الشباب الليبي حلماً وهدفاً أساسياً يسعون إلى تحقيقها. يمكن اجمال أهداف الشباب الرئيسة في الحياة على النحو التالي:

- ما يزيد على 90% من الشباب والشابات من اهم أهدافهم الرئيسية في الحياة الحصول على سكن مناسب، وكذلك النجاح في العمل.
- 85.2% منهم يرون أن هدفهم الرئيسي في الحياة أن ينشىء مشروعه الخاص ويمتلكه.
- في حين 81.7% من الشباب الذين يستهدفون تكوين الاسرة والحصول وانجاب الاطفال.
- 81.6% من الشباب يعتبرون الحصول على عمل ووظيفة من الأهداف الرئيسية في الحياة.
- ما بين 67.4% و 78.4% هدفهم الرئيسي في الحياة امتلاك سيارة، والحصول على الشهادة العلمية، والإيفاد للدراسة خارج ليبيا.
- جاءت أقل نسبة للهدف المتعلق بالهجرة إلى دولة متقدمة بنسبة لم تتجاوز 47% فقط.

الشباب والأمن:

يعرف العنف بأنه السلوك الذي يحمل في طياته القوة التي تتجه نحو الأخر أو البناء والأدوات والمعدات من أجل الحاق الأذى بالأخرين، والسلوك العنيف يخرق القيم والمعايير والقوانين الرسمية في المجتمع التي تعارف عليها الناس. فسلوكيات العنف المتمثلة في الضرب، والسب، يصنفها القانون الليبي بالجنحة، وإذا نتج عنها أذى جسيم مثل جرح أو كسر، يودي إلى اعاقة دائمة او يفضي إلى الموت فعندها يكون جناية وفقاً للقانون الجنائي الليبي، وتتنوع جرائم العنف، من القتل أو الشروع في القتل، الى الإيذاء الخطير والجسيم، والإجهاض، وهتك العرض بالقوة والتهديد، والخطف لإتيان افعال شهوانية، والسرقة بالإكراه، وحيازة السلاح دون ترخيص والتهديد به.

وبالنظر لتاريخ تطور جرائم العنف في المجتمع الليبي منذ سنة 1969 إلى 2021، الصادرة عن وزارة الداخلية، أن النسبة الكبيرة من الفاعلين والضحايا هم من فئة الشباب، وأن جرائم العنف دائما في تطور مستمر من حيث معدلاتها، وأصبحت في العشر سنوات الأخيرة تحمل خصائص نوعية، مختلفة وهي أن أغلبها يحدث نتيجة لاستخدام الأسلحة النارية التي أصبحت متاحة أكثر عن ذي قبل. يحدد الشباب اهم العوامل المساهمة في حالة عدم الاستقرار الأمني من وجهة نظر الشباب. والمتمثلة في الآتي انتشار السلاح لأنه سبب العديد من السلوكيات العنيفة والافعال الجنائية المنتشرة ما بين الشباب حيث افاد النسبة الأكبر بان انتشار السلاح اهم عوامل عدم الاستقرار ثم ضعف المؤسسات الأمنية، أن الهاجس الأمني يمثل اليوم جزءاً كبيراً من حالة القلق الاجتماعي في المجتمع الليبي، وخاصة لدى فئة الشباب الذين ينظرون إلى المستقبل بأمل كبير لتحقيق الأهداف الخاصة والعامة بعد التغيير الجذري الذي حصل لصالح نظام ديمقراطي مدني سلمي فيه التداول السلمي على السلطة والتمتع بالحريات التي يرتضيها عامة

الشكل رقم (39) يبين العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار الأمني

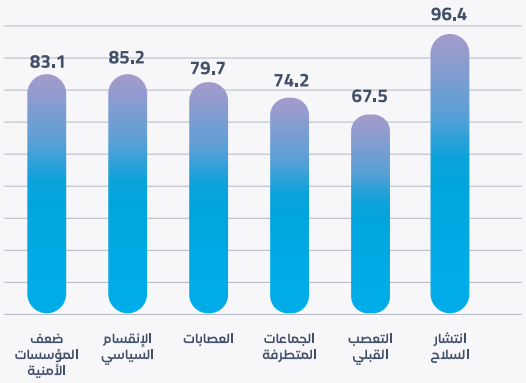

الشعب ويكفلها القانون ومواثيق حقوق الإنسان، غير أن الظروف الأمنية كانت بمثابة الهم الكبير للشباب الليبي، الذي أخذ حيزاً من تفكيرهم في تسميم العلاقات الاجتماعية ما بين الشباب ويكون حاضراً داخل العائلة الواحدة التي ينتمي لها الشاب.

ويظهر ذلك في نتائج المسح الوطني التي أفادت بان الشباب الليبي يعتبرون أن انتشار السلاح هو العامل الأكبر في عدم الاستقرار الأمني، حيث كانت نسبة اجابة العينة (96.4%)، ومن ثم جاء الانقسام السياسي في المرتبة الثانية بنسبة (85.2 %)، ومن الجدير بالإشارة أن الانقسام السياسي في البلاد نتج عنه كثير من الحروب والصراعات والمشاحنات التي دائما ما يكون الضحايا أو الفاعلون من فئة الشباب، التي خلقت مناخاً يسوده القلق وهذا بدوره انعكس على حالة الشباب بشكل سلبي من عدة نواح.

كما تجدر الإشارة إلى حالات التغير الاجتماعي الجذري الذي حدث في المجتمع الليبي وأعقبته حالة من عدم اكتمال النظام، التي كانت سبباً في حالة عدم الاستقرار على المستوى السياسي والأمني، ولعل هذا الأمر يظهر جلياً في العوامل التي ساهمت في عدم الاستقرار الأمني نتيجة ضعف المؤسسات الأمنية وعدم قدرتها على ضبط حالة الأمن حيث كانت نسبه الإجابات (83,1 %)، من الشباب ترى بأن ضعف الجهات الأمنية ومراكز الشرطة في القيام بالدور المناط بهما في تحقيق الأمن، الذي بدوره يكون المفتاح الرئيس لحالة الاستقرار الاجتماعي والنفسي. فبرغم كل الميزانيات الكبيرة التي تنفق على تلك المؤسسات فإنها تعاني من خلل بنيوي حقيقي عميق يحتاج إلى تدخل علاجي وإصلاح جذري، وليس إلى ضخ الأموال أو أنشاء المزيد من الاجهزة الأمنية الجديدة بنفس الطريقة السابقة، من حيث توصيف العمل والمهام أو من حيث اختيار العناصر التي تعمل فيها أو من حيث العقيدة التي تعمل بها تلك المؤسسات، فالأمر يعد في طياته استمراراً لحالة الفساد السابق والأحق، وتبقى حالة عدم الامن هي التحدي الكبير الذي يواجه الشباب خاصةً والذي يقف عائقاً كبيراً في تحقيق التنمية والاستقرار.

من مؤشرات حالة عدم الاستقرار الأمني وتنامي الجريمة ظهور تشكيلات عصابية إجرامية تقوم بأعمال يخالف عليها القانون وتستهجنها القيم والأعراف والمعايير الاجتماعية. هذه العصابات تهدف في المقام الأول إلى السرقة والابتزاز مستخدمة العنف الجسدي والمادي والمعنوي، مثل استخدام السلاح ضد الآخرين. حيث تؤكده نتائج المسح الوطني التي ترى أن (79.9%)، يعتبرون العصابات الاجرامية عاملاً قوض حالة الاستقرار الأمني. ترتبط ظاهرة الإجرام العصابي في أغلب الأحيان ومن خلال الاطلاع على محاضر بعض القضايا المدونة في مراكز الشرطة، أن موضوع الحبوب والمخدرات جزء رئيس في تنامي حالة العنف.

توضح احصائيات وزارة الداخلية ان الشباب هم ضحايا العنف، وهم مرتكبوه ابتداء من مظاهر العنف في الشارع العام كالعنف اللفظي، وظهور أفراد تلك العصابات بمظاهر شخصية تتنافي مع الذوق أو السلوك

الشكل رقم (40) يبين دور التعصب القبلي في حالة عدم الاستقرار

الاجتماعي العام، فمثلما كانت نتائجه مدمرة على المستوى الفردي او المجتمعي فهي كذلك تقع على الوسط الأسري وتتأثر الاسرة التي يكون أحد أبنائها من متعاطي المخدرات او امتهان بيعه بشكل كبيرة.

نشير كذلك إلى مظهر آخر حسب نتائج المسح الوطني، وله علاقة بزعزعة حالة الأمن في المجتمع الليبي وهي الجماعات المتطرفة، فقد كانت نسبة الإجابات عليه (74.2%)، وهنا لابد أن نقدم تعريفاً لمفهوم التطرف فهو يعني «المغالاة في الاعتقادات السياسية أو الدينية أو الفكرية، وهو أسلوب خطِر مدمّر للفرد أو الجماعة» والمجتمع، ويعني التطرف الفكري. وفي اللغة يعني التطرف تجاوز حدود الاعتدال والمُبالغة فيها. فالتطرف هو حالة تعمل على تنمية المعتقدات والعواطف والسلوكيات غير الصحيحة، والمعتقدات الخاطئة وهي قناعات عميقة تتعارض مع القيم الأساسية للمجتمع، وقوانين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتدعو إلى سيادة مجموعة معينة (عرقية، دينية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، لذلك فإنَّ التطرف يُعبر عن المشاعر والسلوكيات المُخالفة للقيم في المجتمع، وفي الأفعال التي تخرج عن القاعدة وتظهر ازدراء للحياة والحرية وحقوق الإنسان. واحياناً كثيرة جعلت الظروف الهشة للشباب ان يقعوا ضحية الاستقطاب مثل هذه الجماعات المتطرفة مثل ما حدث في مدينة سرت من قبل جماعة داعش المتطرفة.

إن انتشار الأفكار المنحرفة التي تستهدف الشباب لم يعد قلقاً اجتماعياً في المجتمع فحسب بل فكراً قد ينتشر ويكون له صدى كبير في المستقبل مما يقوض حالة الاستقرار وقيام الدولة الديمقراطية التي يرتضيها الغالبية الكبيرة من الشعب التي يؤمل منها

الشكل رقم (41) يبين الظواهر التي تهدد أمن الشباب

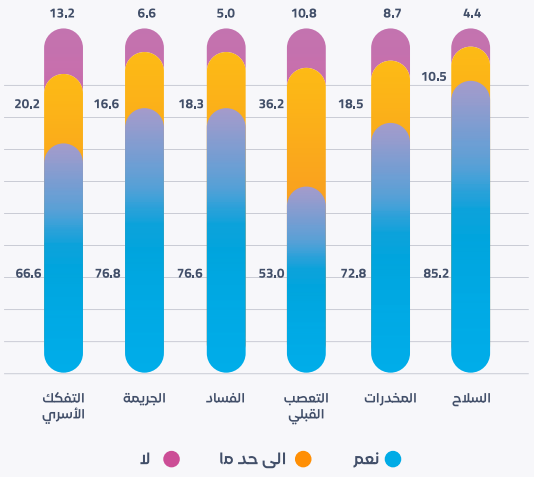

تأسيس حكم سياسي رشيد يشارك الشعب في انتخابه، والذي يقود إلى حالة الاستقرار حسب المنظور السياسي للدولة المدنية. ويمكن أن نصف ذلك بحالة الهشاشة، وهذا الأمر نجده في مؤشرات عديدة أدت إلى ظواهر اجتماعية جديدة وغريبة يعتقد بعضهم بأنها منحرفة ،وتسعى لتقويض حالة السلم والأمن في المجتمع.

من العوامل التي تسهم في عدم الاستقرار الأمني حسب ما يراها الشباب هو التعصب القبلي أو المناطقي فهو عامل من عوامل عدم الاستقرار الأمني حسب المسح الوطني للشباب حيث يعتقد نسبة (67.5%)، من الشباب أن التعصب القبلي له دور في حالة عدم الاستقرار الأمني في المجتمع، وهذه ظاهرة موجودة لا يمكن لأحد أن ينكرها في المجتمع الليبي

رغم كل برامج التحديث الاجتماعي، حيث زادت حدة الاستقطاب ما بين الشباب من قبائل أو مناطق جغرافية مختلفة في ظل هشاشة الوضع السياسي والأمني نتج عنه تغلل الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة التي كان للقبيلة والمنطقة دور باعتبار المنصب أو الوظيفة القيادية غنيمة تتسابق عليها المناطق والقبائل، وزاد هذا من تعميق أزمة القبلية والمناطقية. ففي حالات كثيرة يكون المسئول مصراً على تقريب أهله وقبيلته وقرابته ومنطقته له ويخصهم بالأعمال والعطايا والهدايا على حساب الكفاءة والخبرة والتخصص، حيث افاد حوالي 85% من الشباب أن اهم متطلبات الحصول على العمل هي العلاقات الاجتماعية او ما يعرف بالواسطة. لا شك مثل هذه السلوكيات تثير قلقاً لدى فئات كبيرة من حيث الوظائف التي من المفترض أن يتم التعين فيها بناء على شروط التي تقررها الشفافية والنزاهة حسب ما تنص عليه القوانين ولوائح العمل، وزادت نسبة الشباب الذين أصبحوا يمقتون القبيلة أو المناطقية.

ومن الملاحظ ان استجابات الشباب حول التعصب القبلي تختلف بين المناطق، ففي المنطقة الغربية يعتقد الشباب بأن التعصب القبلي يمثل مشكلة فكانت نسبة اجابتهم (70%)، وكذلك الشباب في الجنوب والمنطقة الوسطى لهم وجه النظر نفسها وأكثر حيث كانت نسبتهم متوافقة من حيث النسب (76%)، في مقابل أن الشباب في المنطقة الشرقية كانت نسبة اجاباتهم حول مشكلة التعصب القبلي أقل (53%). فرغم من وجود مفهوم القبيلة كعامل اجتماعي له دور على مستوى العلاقات الاجتماعية والتعارف داخل النظام الاجتماعي في المجتمع الليبي، غير أنه في الوقت ذاته يمثل مشكلة في نظر الشباب باعتبار أن مفهوم القبيلة تجاوز دور التعارف والتواصل والهوية الاجتماعية القبلية أو المناطقية، على حساب الهوية الوطنية الجامعة إلى مفهوم يستخدم بشكل سياسي وفي داخل المؤسسات الرسمية، مما قد يراه كثير من الشباب بأن التعصب القبلي زاد على حده وأصبح مشكلة, ربما هذا الرأي لا يمثل أغلبية لدى شباب، ولكن هذا الاختلاف النوعي مرده إلى اختلاف الثقافات الفرعية لدى فئة الشباب بحسب المجتمع المحلي الذي ينتمون إليه داخل الوطن الواحد.

إن ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها التي افسدت كثيراً من الشباب، في الوقت الذي يعول المجتمع فيه على شريحة الشباب فهي الطاقة البشرية المنتجة والتي يعول عليها في تحقيق التنمية والتطور أصبحت اليوم مستهدفة من قبل تجار المخدرات، حيث اكد (73.8%)، من الشباب أن المخدرات عامل مهدد للشباب الليبي، وهذا مؤشر خطير ومهم من الواجب أن يكون محط اهتمام ودراسة وخطوات فاعلة من قبل الحكومة على وجه العموم ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية على وجه الخصوص، وهذا ليس بجديد فقد كانت نتائج الدراسات الاجتماعية والنفسية في المجتمع الليبي اشارت لوجود هذه الظاهرة بين الشباب وما لها من أبعاد سلبية على المستوى الشخصي للشاب والصحي والأمني والأسري والاقتصادي، إلى جانب ذلك فإن تقارير وزارة الداخلية تؤكد على ذلك من خلال عرضها لمعدلات الجريمة في تقريرها السنوي.

الأسرة والمشكلات الاجتماعية للشباب:

تمثل الأسرة البيئة الأولى التي ينشا فيها الطفل ويترعرع ويصبح يافعاً ورجلاً، فهي التي تزوده ببدايات التربية وتشربه منظومة القيم الاخلاقية وتوجهه على جميع الأصعدة التربوية والمهنية، فإن صلحت الأسرة كانت حظوظ الطفل او الشاب فيها تسير نحو الإصلاح لأن العوامل اأاسرية تمثل جزءاً كبيراً

الشكل رقم (42) يبين المشاكل التي يعاني منها الشباب في محيط الأسرة والعائلة

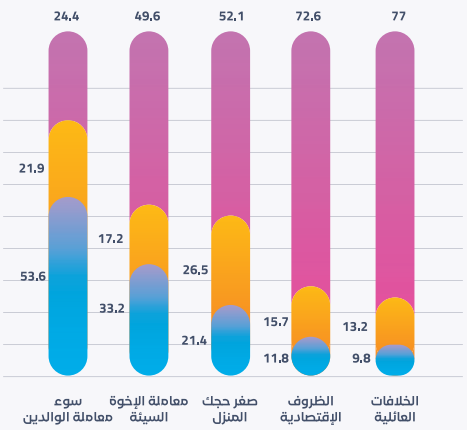

في تحديد سلوك الشباب، ولعلى الأسرة نفسها هي محصلة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع. فرغم أن الاسرة الليبية تُعرف في الأدبيات الاجتماعية بالأسرة المحافظة التقليدية، فإنها في العقود الأخيرة طالتها عوامل التغير الذي لمس جوانب بنيوية في الاسرة الليبية منها ما هو على مستوى الأدوار ومنها ما هو على المستوى الكمي ومنها على مستوى العلاقات الاسرية نتيجة لعوامل التحديث الاجتماعي وتأثرها بنظام العولمة في طابعها الاقتصادي الذي انعكس على بعض القضايا الاجتماعية داخل الاسرة الليبية، فهي لا تشذ على حالة التغير التي شملت الكثير من المجتمعات الانسانية.

ومن خلال نتائج المسح الوطني للشباب تبين بشكل وأضح أن بعضاً من الشباب الليبي يعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية مصدرها الأسرة نفسها وهي موضحة في الرسم البياني رقم (42)، ومن بين أهم تلك المظاهر تتمثل في سوء معاملة الوالدين حيث كانت نسبتها (53.6%)، وأن (21.9%)، أحيانا، إذا يمكن القول بأن أكثر من (77%)، من أفراد العينة أقروا بوجود خلافات داخل الأسرة تمثل مشكلة اجتماعية للشباب. وهنا نشير إلى أزمة العلاقات ما بين الوالدين والأبناء من الشباب داخل الأسرة، والتي قد تمر بمنعطف متأزم في بعض الأحيان نتيجة اختلاف الثقافات وقد تسعى كثير من الأسر الليبية وفق نمط الأسرة التقليدية بضبط أبنائها بحسب مجموعة من المعايير تكون واضحة بالنسبة لهم ومن الواجب أتباعها، وأحيانا غير مسموح بمناقشتها من قبل الشباب داخل الأسرة، حيث يراها بعض الشباب نوعاً من الكبت أو القمع من أجل احتوائهم والتشديد على تبعيتهم للأهل على صعيد المواقف والسلوك، في الوقت ذاته يرفض فيه بعض من الشباب مثل هذه القيود وحالة الاحتواء أو التبعية ويتمسك بحقه في استقلاليته مما قد ينجم عن تلك العلاقة الجدلية مشكلة من وجهة نظر الشباب.

فسوء معاملة الأبناء من قبل الوالدين تمثل معضلة حقيقة تحتاج إلى حوار صريح ما بين جيل الشباب وجيل الكبار، وقد يفتقد هذا الجو إلى لغة الحوار التي يرى فيها الشاب بأنه رجل ويعتمد عليه ويجب أن يُحترم ويُقدر ولا يهان بأي حال من الأحوال، بينما نظرة الوالدين لأبنائهم الشباب أحيانا نظره فيها شيء من التصغير وعدم المسؤولية وعدم السماح لهم بالاستقلالية حتى في أرائهم وسلوكياتهم وحتى نوع وشكل ملابسهم بدافع الحرص على أن يكونوا اناساً صالحين في نظرة المجتمع. في الوقت ذاته أن ثقافة الشباب الفرعية وهي جزء من الثقافة العامة في المجتمع لها خصوصياتها وطابعها التي قد لا تسمح في بعض الأحيان

بتدخل الكبار في شؤونهم، مما قد ينتج خلافات داخل الأسرة الواحدة ما بين الشباب وأهليهم نتيجة اختلاف مستوى التفكير والظروف والاستعدادات لكل منهما، ويعتبر الشباب بأنها مشكلة اجتماعية تواجههم. كما أن اسقاط الوالدين ما يعانونه من مشكلات اقتصادية وأمنية أو حتى نفسية على أبنائهم الشباب قد يزيد من حالة التوتر بينهم.

نشير إلى ما تطرحه بعض الدراسات الاجتماعية بأن البيوت المتصدعة التي تكثر فيها الخلاف ما بين أفرادها خاصة حالة الخلاف ما بين الأم والأب أمام مرأى ومسمع أبنائهم، وقد ينتج على هذا الخلاف والمشاحنة سلوك عنف أحياناً من أحدهم مما يجعل البيت مكاناً للتوتر وعدم الراحة فيلجأ إلى الشارع أو أي مكان أخر هروباً من المشاكل داخل البيت، والذي يضعف النسيج الاجتماعي داخل الأسرة، ويضعف السلطة الابوية، ويرى الكثير من الخبراء في دراسات الانحراف الاجتماعي بان الخلافات الاسرية سببا لكي يدفع الأبناء للهروب من البيت واللجوء إلى رفاق السوء مما يتعلم فيه الشباب الانحراف أو الانضمام إلى عصابات إجرامية وغيرها.

ترتبط الأسرة الليبية في مفهومها الاجتماعي والتربوي بوصية الأخ الأكبر أو الاخت الكبرى على أخوتهم الأصغر منهم بدعم من الوالدين أحياناً، من منطلق احترام الكبير والتراتبية في السلطة الاسرية لدى الأخ أو الأخت الكبرى وخاصة في غياب الأب ودوره أو الأم و وظيفتها، مما يتيح تدخلاً في شؤون الأخوة بدافع الحرص على المصلحة الشخصية والأسرية، وهذا الأمر يبرز في نتائج الدراسة الإحصائية التي أظهرت أن نسبة (33.2%)، من حجم عينة الشباب الليبي يعتقدون بأن سوء المعاملة من قبل الأخوة يعد إحدى المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب. ونشير هنا أنه ليس بالضرورة أن يكون الأخ ذا المعاملة السيئة اتجاه أخوته هو الأكبر فقد يكون الأصغر أو من هو أوسطهم أو قد يكون ممن يتعاطي المخدرات أو المنحرفين مما يجعله يقوم بسوء معاملة أخوته في المنزل أو حتى خارجه أحياناً.

أشرنا فيما سبق بشكل غير مباشر عن دور العوامل الاقتصادية التي تؤثر في حياة الشباب الليبي وتجعله يواجه مشكلات اجتماعية أو حتى نفسية تكمن جذورها في الظروف الاقتصادية، حيث عبر (21.4%)، من الشباب على أن ضيق حجم المنزل يعد مشكلة اجتماعية تواجه بعض الشباب، فقد يكون ضيق حجم المنزل الذي لا تتوفر فيه مساحات كافية لخصوصيات الشباب داخل المنزل وخاصة البنات يمثل عامل عدم الراحة في المنزل وقد يعتبر بعضهم أن المنزل مثل السجن فنراهم يقضون أغلب أوقاتهم خارج المنزل، مما قد يعرضهم للانخراط مع رفاق السوء أو ممارسة مظاهر الانحراف الاجتماعي، فقد أكدت عديد الدراسات الاجتماعية والنفسية بأن ضيق حجم المنزل وعدم وجود خصوصية للشباب داخله يجعلهم يفرون منه إلى خارجه ولا يعودون إليه إلا متأخرين، مما يجعلهم عرضة لعوامل الانحراف الاجتماعي بمختلف مظاهره. وتجدر الإشارة أن النسبة الأكبر ممن يعتقدون بأن ضيق حجم المنزل عامل من العوامل التي تتسبب مشكلات لدى الشباب كانوا في المنطقة الغربية حيث كانت نسبتهم (37.7%)، من بين النسبة العامة التي أقروا بذلك على مستوى بقية مناطق الدراسة الوطنية، هنا يمكن أن نشير إلى حجم الكثافة السكنية المتواجدة في المنطقة الغربية بالبلاد التي تضم العاصمة والمناطق أو المدن القريبة منها التي يسكنها قرابة أكثر من نصف سكان البلاد.

كما أن نسبة (11.8%)، يعتقدون بأن الظروف الاقتصادية هي سبب ما تعاني منه بعض الأسر الليبية والتي تنعكس بشكل سلبي على واقع اشباب فيها.
كما يأتي في الترتيب الأخير من حيث المشكلات التي عبر عنها الشباب موضوع الخلافات الاسرية حيث أجاب نسبة (9.8%)، من عينة الشباب انهم يعتقدون بأن

الخلافات الاسرية التي تحدث بين الأب والأم أو الأب و الأبناء وكذلك قد تكون بين الأم والأبناء تمثل عقبة وهاجساً يقض مضجع بعض الشباب نتيجة تلك الخلافات التي من شأنها أن تجعل الشاب يرى في اسرته أو بيته مكاناً للقلق والتوتر، مما يجعله يهرب من البيت ويكره التواجد فيه بسبب ما يسمعه من مشاحنات وخلافات عائلية، على الرغم من أن هذه النسبة ليست كبيرة ولكن هي ظاهرة موجودة ولا يمكن نكرانها في ظل غياب خدمات دعم الأسرة من الناحية النفسية والاجتماعية من قبل مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وكذلك لخصوصية الأسرة الليبية وحساسيتها في عدم تقبل أي تدخل من أي أحد من الغرباء في شؤونها حتى ولو كان ذلك بدافع الإصلاح، حيث إنها تعتبر من الموضوعات المسكوت عنها من حيث الدراسة والتشخيص وخاصة عندما يتعلق الأمر بالخلافات والمشاحنات بين الأب والأم داخل البيت وقد يصل فيها إلى حد استخدام العنف.

الشكل رقم (43) يبين الشخصيات التي يلجأ إليها الشباب في حل مشاكلهم

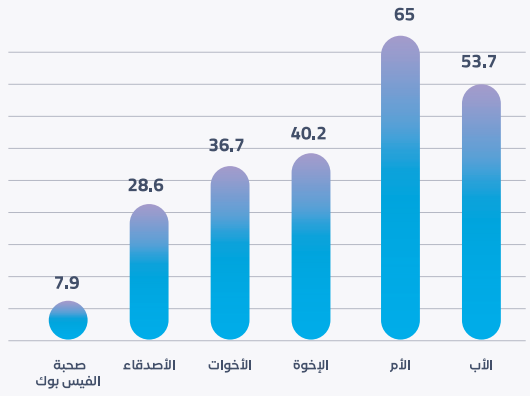

يرى الشباب من الذكور والإناث أن الأم هي الشخصية الأولى التي يلجؤون إليها في الحديث عن أي مشكلات تواجههم بنسبة (65%)، متلمسين إيجاد حل لهم، ومن ثم الأب حيث يرى بعضهم بنسبة (53.7%)، من اعضاء عينة الشباب. وتتدرج هذه المرجعية في حل بعض المشكلات التي تواجههم إلى الأخوة ومن ثم الأصدقاء ثم مع الأصدقاء الذين عرفوهم في العالم الافتراضي عبر شبكات التوصل الاجتماعي التي كانت نسبتها (7.9%).

ففي ظل نقص وغياب مؤسسات رعاية الشباب الاجتماعية، وغياب شبه كامل لخدمات الاخصائي الاجتماعي والنفسي في دعم الأسرة يظل تضامن الأسرة في حل المشكلات التي تعترض أحداً من أفرادها وخاصة الشباب منهم، باعتباره كما أسلفت أن الاسرة الليبية لا تزال أسرة تقليدية وتمثل حالة من الترابط والتماسك الاجتماعي وهي داعم نفسي لأفرادها وهذه ميزة بالمقارنة مع حالة وضع الاسرة في الكثير من المجتمعات الغربية وفي الدول الصناعية.

أهداف الشباب في الحياة ورؤيتهم للمستقبل:

تشير نتائج المسح الوطني ان نسبة 25% من الشباب الليبي غير راضٍ عن حياته وهذه نسبة كبيرة مع اختلاف أسباب عدم الرضا وتفاوت بين المناطق حيث كان شباب المنطقة الجنوبية نسبتهم أكثر من باقي المناطق في عدم الرضا على النفس ثم المنطقة الوسطى والشرقية وتعتبر هذه نسبة مقلقة تعبر عن حالة الهشاشة التي يعانيها الشباب اليوم بسب انعدام الفرص وضعف التعليم وتدني المهارات الوظيفية وغيرها.

اما عن رؤية الشباب المستقبلية من خلال الظروف التي مرت بها البلاد ولا تزال، فكانت الإجابات في معظمها أن المستقبل غير وأضح بنسبة (66.8%)، في

المقابل أن المستقبل سيكون أفضل بنسبة (20.1%)، و(13.1%)، يعقدون أن المستقبل سيكون سيئاً. مع وجود تفاوت في النظرة المستقبلية بين الشباب في المناطق ففي المنطقة الغربية والشرقية والجنوبية متقاربة كانت رؤية الشباب للمستقبل متقاربة، في حين أن رؤية شباب المنطقة الوسطى أكثر تفاؤلاً في مستقبل أفضل بحسب الجدول رقم (20).

الجدول رقم (20) يبين رؤية المستقبل لدى الشباب

		المستقبل أفضل	المستقبل غير واضح	المستقبل سيئ	المجموع
المنطقة	الشرقية	20.6%	68.5%	10.9%	100.0%
	الوسطى	29.0%	56.9%	14.2%	100.0%
	الجنوبية	11.9%	70.0%	18.1%	100.0%
	الغربية	18.4%	69.1%	12.5%	100.0%
النوع	ذكور	19.4%	66.0%	14.6%	100.0%
	اناث	21.1%	68.3%	10.6%	100.0%

الشكل رقم (44) يبين الرضا عن النفس
حسب المنطقة

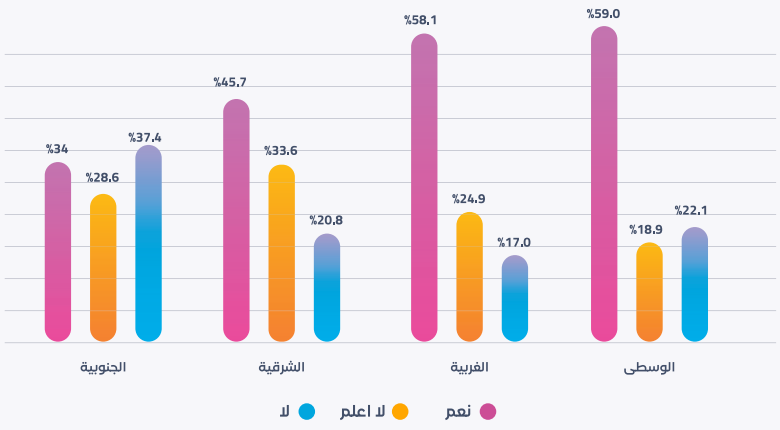

كما ان نسبة التقارب في الرؤى ما بين الذكور والإناث على أن المستقبل غير وأضح. يمكن الاعتقاد بأن هذه النتيجة هي حقيقة وتعكس حالة الواقع في حالة عدم اكتمال النظام والتنظيم على المستوى التشريعي والقانوني (الدستوري)، والأمني والاقتصادي، فإن حالة الغموض هي التي تغلب باعتبار أن قراءة المستقبل واستشرافه ينطلق من معطيات الحاضر الذي يفتقر لمقومات كثيرة وأهمها حالة الاستقرار السياسي والتشريعي. ففي ظل حروب داخلية وصراعات سياسية وتدخل خارجي وانفلات أمني وظواهر اجتماعية تستدعي معالجتها تقوض حالة النسيج الاجتماعي وتهدد نسق القيم في المجتمع فمن الطبيعي أن تكون رؤية المستقبل غير واضحة، وهذه نتيجة متوقعة وطبيعية في

مجتمع مر بحالة تغير جذري بعد قرابة نصف قرن من الحكم الشمولي ولا يزال يتخبط في ظل نسب من الفساد الاداري والمالي، وهذا تحدٍ كبير امام السلطة التنفيذية والتشريعية للعمل من أجل تغير هذه النظرة وتحقيق مستوى مقبول من حالة الاستقرار السياسي والإداري والأمني، وتحقيق قدر كافٍ من التنمية لكسب ثقة فئة الشباب ولكي يتبدد خوفهم وقلقهم إلى التفاؤل والروح الايجابية وهذا ليس بالأمر السهل بل يتطلب العمل بجدية على ذلك.

الهجرة الاحتمالية للشباب:

عرف المجتمع الليبي الحديث والمعاصر ظاهرة الهجرة منه وإليه وفقاً لظروف وأسباب متعددة ومختلفة بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ما يهمنا في هذه الجزئية هو التركيز وتوضيح ظاهرة الهجرة أو الرغبة والاستعداد للهجرة لدى الشباب الليبي الذي يعرف (بالهجرة الاحتمالية) وهي ظاهرة زاد معدل ارتفاعها في السنوات الأخيرة فحلم بعض الشباب الليبيين اليوم الهجرة إلى بلد اوربي غربي متقدم وهذا ما يتضح لنا من خلال سؤالنا عن (هدفك في الحياة). من بين الإجابات التي تحصلنا عليها نعرضها في الجدول رقم (21).

الجدول رقم (21) يبين أهداف الرئيسة في الحياة

العبارة	نعم	لا	الى حد ما
الهجرة الى دولة متقدمة	46.9	32.1	21
الحصول على ايفاد للدراسة بالخارج	67.4	16.3	16.3

الإنسان على الهجرة بلا شك هي أسبابٌ قاهرةٌ وتحديات وعقبات تواجه فئة الشباب في المجتمع التي يكون لها أهدافها وطموحاتها المتوقدة والتي قد تختلف من شخص لآخر.

أن نسبة (46.9%)، هدفهم هي الهجرة إلى بلد متقدم، بالإضافة إلى ذلك ن نسبة (21%)، كانت اجابتهم إلى حد ما، في المقابل أن نسبة (32.1%)، لا يتوقون إلى الهجرة. كما يمكن الإشارة إلى أن من بين أهدف الشباب التي لها علاقة بالهجرة هو الرغبة في الحصول على إيفاد للدراسة بالخارج، وهذا الأمر يمكن أن نضعه في خانة

الشكل رقم (45) يبين التفكير في الهجرة حسب النوع

المستهدفين في كونهم قد يكونون من المهاجرين كذلك لان نسبة لا بأس بها من الليبيين الذين يذهبون للدراسة في دول غربية يحط بهم المقام إلى البقاء والاستقرار في ذات البلاد التي درسوا بها وهنا نشير بأن نسبة (67,4%)، من الشباب هدفهم في الحياة هو الحصول على إيفاد للدراسة بالخارج.

التفكير الدائم في الهجرة (الهجرة الاحتمالية) لدى الشباب في ليبيا يتضح 21.5% من الشباب الليبي يفكرون دائما في الهجرة وأن 22.5% من الذكور يفكرون دائماً في الهجرة، في حين 20% من الإناث دائما ما يفكرون في ذلك. كما أن 37.5% من الذكور لا يفكرون في الهجرة للخارج، وحوالي 42% من الإناث لا يفكرون في ذلك، بينما كانت نسبة الذين يفكرون أحياناً في الهجرة للخارج (40% للذكور و38.4% للإناث).

الشكل رقم (46) يبين التفكير في الهجرة
حسب المناطق

على مستوى المناطق كانت النسبة الاعلى في التفكير بشكل دائما في الهجرة لدى المنطقة الشرقية حوالي28.7%، في حين كانت نسبة شباب المنطقة الوسطى 21.3%، تليها المنطقة الجنوبية بنسبة 19.7%، وجاءت المنطقة الغربية الأقل من حيث التفكير الدائم في الهجرة بنسبة لم تتجاوز 18% تقريبا.

وبالنظر الى فئات الشباب الراغبين في الهجرة يكشف المسح الوطني بوضوح ان الشباب الأصغر سنا هم الأكثر اقبالاً ورغبة في الهجرة وخاصة في عمر 15-24 سنة حوالي 25% منهم يفكرون بشكل دائم بالهجرة وحوالي 38% يفكرون احياناً بالهجرة، وتنخفض الرغبة في الهجرة كلما ازداد عمر الشباب وخاصة في الفئة 30-34 سنة وهذه الفئة تنزع الى الاستقرار وتكوين الاسرة ودخول مرحلة النضج ولذلك تنخفض لديهم نسبة الهجرة الاحتمالية فهي لا تتعدى 17%.

تتعدد أسباب الهجرة لدى الشباب الليبي فيما بين الوضع الاقتصادي والرغبة في دخل اقتصادي أفضل من جهة، وكذلك البحث عن مكان يشعر فيه الشاب بالأمان، وهذان العاملان نجدهم في المرتبة الأولى، فيما يخص أسباب الهجرة ليست فقط لدى الشباب الليبي، بل في الكثير من الدراسات واستطلاعات الرأي التي تدار من قبل دراسات عربية وأوربية اطلعنا عليها بشكل عام. إلى جانب أن وجود ظاهرة الفساد الإداري والمالي في قطاعات المؤسسات العامة مبرر لدى فئة واسعة من الشباب بأنه لا جدوى من البقاء والعيش في مثل هذا المناخ الذي ينتشر فيه الفساد، فلا يرغب الناس عادةً بالهجرة من أوطانهم إلى الخارج، ذلك أنّ الوطن عزيزٌ على قلب الإنسان، ولا يُستغنى عنه بحالٍ، ولكن ما يرغم

الشكل رقم (47) يبين التفكير في الهجرة
حسب الفئة العمرية

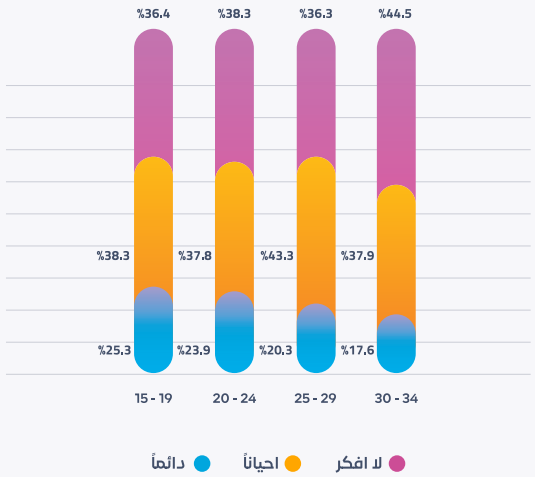

وباستعراض الأسباب التي تدفع الشباب الى الهجرة تشير النتائج الإحصائية للمسح الوطني الى التالي:

الوضع الاقتصادي للشباب ولأسرهم:

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم مايؤدي إلى الهجرة الشباب فحوالي (87.2%) من الشباب يرون ان الدوافع الاقتصادية مهمة جداً لهجرة الشباب، فلا شك أن الظروف الاقتصادية التي قد تدفع بعض الشباب للهجرة تمثل عاملاً يمكن الوقوف عليه من جانب متغيرين رئيسين، المتغير الاول بالإمكان الحصول على فرصة عمل مناسبة، والمتغير الثاني هو مستوى الدخل المناسب لفرصة العمل المتاحة. وقد أعتاد كثير من الشباب الليبي على البحث والحصول على فرص عمل مريحة إلى حد ما، فلا يحبذ الكثير منهم عمل فيه مجهود عضلي مثل أعمال البناء والحرف الصناعية المختلفة نظرا لما يوصف به الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الريعي حيث تكون الدولة أو الحكومة التي توفر أغلب فرص العمل في القطاع العام، وأن هذه الفرص أصبحت تقل في السنوات الاخيرة بحسب ظروف البلاد السياسية والاقتصادية.

ومن جهة اخرى ارتفاع مستويات المعيشة أضعف الرغبة في التوظيف بالقطاع العام لضعف المرتبات لان الشباب المقبل على تكوين الاسرة والاستقلالية قد لا يعتبره حافزاً مهَماً، لان ما يتحصل عليه من دخل قد لا يكفي حاجته من مأكل وملبس فقط ولا يمكن أن يدخر منه لحاجات اخرى كبناء منزل، او توفير حياة كريمة.

الشكل رقم (48) يبين أسباب هجرة الشباب

يأتي في المرتبة الثانية من دوافع الهجرة والتفكير فيها عامل الفساد أو يمكن القول انتشار الفساد، التي كانت نسبتها (81.1%)، وهي نسبة كبيرة في معدلها التي تؤرق بال الشباب، ونشير هنا إلى أن الفساد المقصود هو الفساد الإداري والمالي الذي يمارس في مؤسسات القطاع العام بحسب ما ينشر من تقارير دورية من الجهات الرقابية في البلاد، حيث يرى الشباب ويسمع ويتابع من خلال تلك التقارير الوطنية والدولية. كما أن حجم الانجازات في التقارير الدولية مقارنة مع الدول الاخرى يشعر الشباب الليبي بخيبة أمل وحالة من الإحباط من حجم الفساد المتفشي في القطاع العام وكذلك القطاع الخاص. مقارنة بما ينفق من أموال كبيرة ولا يزال الاستثمار في الشباب وتكوين راس المال البشري ضعيفاً من حيث البنية التحتية متعلقاً بالمؤسسات الشبابية، ونشاطات الشباب بمختلف أنواعها وبرامج تشغيل الشباب وقروض دعم الشباب للمشاريع الصغرى، وكذلك بناء أو شراء مساكن تليق بهم وفقاً لنظم المدن الحديثة المخططة وليست

العشوائيات. كما أن الشباب يطمحون في مؤسسات صحية وتعليمية تتوفر فيها الجودة بما تناسب متطلبات العصر، إلى جانب عدم وجود شبكة مواصلات عامة مثل شبكة السكك الحديدية. هذه بعض من القضايا التي دار حولها الحوار في حديث الشباب من خلال المنصات الشبابية التي تمثل حقوق عادلة لهم وللمجمع كله، ويرى الشباب أن الفساد الاداري والمالي حرم البلاد من تنمية حقيقة تحقق أمال وطموحات الشباب، بسبب حالة الهذر في الموارد المالية للدولة دون تحقيق انجازات مستحقة، وما يجب إنجازه على الصعيد الوطني الذي ينعكس بشكل إيجابي على روح الشباب ويقلل من احتمالية هجرتهم.

من جانب آخر يشير إلى بعض الملاحظات، من خلال المناقشات الشبابية، أن ما يقض مضجعهم أكثر هو الفساد الاداري الذي يتمثل في أنتشار ظاهرة المحسوبية والوساطة في التعيينات التي تجرى من قبل المؤسسات العامة في عملية التوظيف، فيحدث ما يُعرف باختلال نسق القيم والمعايير فيصبح قبول الشاب في العمل ليس بدافع التخصص والكفاءة بل بما يكون له من اقارب وأصدقاء ومعارف وأبناء قبيلته .. الخ يدفعون به في تلك الوظائف بشكل غير عادل، في المقابل يشعر الآخرون من الشباب ذوي التخصص والكفاءة والخبرة في ذات المجال بحالة من التهميش الذي قد يتسبب لبعضهم بنوع من الإحباط والشعور بحالة الاغتراب داخل بلاده، مما يجعلهم يفضلون الهجرة على البقاء في البلاد مثل الغرباء.

نلاحظ من خلال المسح الوطني بان عدم الشعور بالأمان فيما يعيشه بعض من الشباب الليبي يدفعهم للتفكير في الهجرة وقد أظهرت الدراسة أن (78.9%)، يفكرون في الهجرة أو يعتقدون بأن من أسباب الهجرة هو عدم شعور بالأمان.

لا يزال الشباب يعانون من حالة فقد الأمن، فركائز النظام والاستقرار لم تكتمل بعد ولازالت إرهاصات التغير وما يصحبها من تطورات عنيفة سواء اكانت على شكل حروب وصراعات كان الشباب وقودها، وضحاياها، أو حالة الانفلات الأمني داخل المدن من سطو وسرقة وقتل ... الخ. كلها أصبحت هاجساً وعقبة ينظر إليها الشباب بعين قلقة وتدفعهم للتفكير في للهجرة من الوطن بحثاً عن الامن والأمان في وطن أخر يأويهم.

فعدم الشعور بالأمن عامل قلق كبير ينعكس على نشاطات الشباب الاقتصادية والفكرية فالأمن أساس الاستقرار وهو العامل الأول في تحقيق التنمية التي يطمح أن تبنى بيد الشباب.

يطمح معظم الشباب الليبي إلى حياة أفضل على المستوى الاقتصادي والأمني والتعليمي والبيئي والرفاهية والأنشطة، حيث يعتقد (78.7%)، من خلال نتائج المسح الوطني أن من أسباب التفكير في الهجرة البحث عن حياة أفضل، وهذا يرجع إلى ما عرضناه سابقاً من عوامل وأسباب لا تجعل حياة الشباب أفضل مقارنة بغيرهم في مجتمعات أخرى لهم نفس الإمكانيات الاقتصادية. مناقشات الشباب التي اجريت لاحظنا جملة (لماذا نحن متخلفين عن الكثير من البلدان التي لها مستوى من الدخل القومي أقل من بلادنا؟)، وهذا سؤال وجيه والإجابة عنه تتطلب عملاً بحثياً وقد وردت بعضها في ثنايا هذا التقرير.

للشباب الليبي طموحات مستقبلية يسعى إلى العمل على تحقيقها ولعل من بينها مستوى جيد من التعليم حتى يضمن له معرفة جيدة ووظيفة يعيش منها بشكل مريح، وهنا نشير إلى متغير التعليم الذي تناوله هذا المسح الوطني في نتائجه بشي من التفصيل والتوضيح، فالمتابع المحلل لوضع مستوى التعليم في بلادنا لازال يحتاج إلى أعادة بناء وتطوير على أسس

صحيحة حتى يُصبح مؤسسة قادرة على صنع التنمية البشرية بشكل حقيقي وفاعل على مختلف المستويات وبشكل تنافسي على الصعيد العالمي. ومن خلال تتبعنا لهذه القضية وجدنا أن هناك حالة تناسب عكسية ما بين مستوى التعليم في البلاد وما بين رغبة الشباب في الهجرة حيث يعتقد (68.8%)، من الشباب رغبتهم في السفر والهجرة بسبب ضعف فرص التعليم الجيدة في داخل الوطن، مما يجعلهم يفكرون في الهجرة منه لأجل الحصول على مستوى من التعليم الجيد وخاصة في مراحل التعليم المتوسط والجامعي والعالي.

من خلال ما تقدم عرضنا عوامل وأسباب هجرة الشباب وفقاً لنتائج المسح الوطني للشباب وهي مجموعة من العوامل والأسباب التي تقف عقبة أمام طموحات الشباب، التي يجدون فيها صعوبة لتغيرها وضعف مقدرتهم نتيجة حالة التهميش التي يشعر بها، من خلال دورهم الذي من المفترض أن يقوموا به بالمشاركة في التنمية والإصلاح المؤسسي والمجتمعي، وبذلك فإن بعضهم يقف عاجزاً عن محاولة إصلاح حالة الهشاشة على الصعيد الأمني والاقتصادي والتنظيمي والتعليمي فيعتقد بأن لا حل من وجهة نظره إلا الهجرة، ولكن لابد من تحقيق الإصلاح وبعث تنمية عادلة يكون الشباب هدفها ووسيلتها فالشباب هم الثروة الحقيقية للأمم.

المراجع:

1. التقرير السنوي للجريمة، مكتب الإحصاء بوزارة الداخلية الليبية.
2. بول كولبير (2016)، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا؟ - سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
3. محمد عمر حبيل، الشباب المغاربي والبحث العلمي. الإمكانيات والفرص، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 18، طرابلس، اتحاد المغرب العربي.
4. مصطفى عمر التير. التحديث المجتمع الليبي، مواءمة بين القديم والجديد، بيروت، معهد الإنماء العربي،1992.
5. مصطفى عمر التير، الوجه الاخر للسلوك قراءة في مظاهر الانحراف الاجتماعي، بيروت، معهد الإنماء العربي،1991.
6. معجم المعاني الجامع. معجم عربي عربي.

الأبعاد الاجتماعية وقضايا الشباب

مقدمة

مواقف واتجاهات الشباب الليبي نحو قضايا الاسرة والزواج

تأخر سن الزواج في المجتمع الليبي

الاسباب التي تؤدي الي تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشباب

العدد المفضل لانجاب الاطفال

العمر المفضل للزوجة

زواج الاقارب

المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الاسرة

سيادة الاسلوب الاحتكاري

التراتبية العمرية

التمييز النوعي في اتخاذ القرارات

مواقف واتجاهات الشباب الليبي نحو قضايا المراة

اتجاهات الشباب نحو عمل المراة

اتجاهات الشباب نحو قضايا تمكين المراة

مواقف واتجاهات الشباب الليبي نحو قضايا العنف والتمييز

الاستنتاجات

المراجع

مقدمة

يعد الشباب أساس الرأسمال البشري للمجتمع، وهم أدوات ومعاول التنمية وهم من يتحمل مسئولية إدارة وتسيير مؤسسات الدولة، وإعداد خططها وإدارة وتنفيذ برامجها التنموية، وأثبتت مختلف الدراسات الاجتماعية والتنموية أن مستقبل أي مجتمع معتمد بالأساس على قدرات عناصره الشابة، فهم ركيزة التنمية والتطوير، استنادا إلى أن مرحلة الشباب وحسب طبيعتها الديناميكية في كافة المجالات تتميز بحب إثبات الذات وإبراز القدرة للتقدم في قيادة المواقع والمراكز المهمة في الحياة الخاصة والعامة. إن جوهر التنمية البشرية في ليبيا المعاصرة يتأطر من خلال توسيع الاختيارات والمشاركات الشبابية، وتوجيه جهود التنمية للشباب من اجل إشراكهم ودعمهم فهم وسيلة وغاية التنمية وركن أساس من أركانها، ولا يمكن بعث الاستدامة في تحقيق الفرص والمساواة مع الأجيال القادمة دون أن يكون لهذه الأجيال دور أساس في صناعة حياتهم ومستقبلهم؛ فالشباب هم الثروة الحقيقية للبلاد، وفي جانب موازٍ وخطير هم وقود العنف والصراعات، وبذلك يصبح الشباب في فترة التحول والتغير السياسي والأمني التي شهدتها ليبيا المعاصرة الفرصة السانحة وهم في ذات الوقت الفرصة الضائعة.

وللشباب القدرة على إحداث تغيرات إيجابية في عائلاتهم ومعارفهم، وخاصة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويحتاج الشباب والشابات إلى استخدام أصواتهم وقدراتهم للوصول إلى هذه الغايات وذلك من خلال الدعوة لحقوق المرأة والدعوة إلى سن قوانين تحمي النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وانطلاقا من أهمية قضايا النوع الاجتماع وعلاقتها بالوضع الاجتماعي الراهن وخاصة بعد الانفتاح الذي شهده المجال العام وفتح مجالات النقاش وتعدد الآراء حول قضايا التمكين والمشاركة الجنسية، ولهذا ركز المسح الوطني للشباب الليبي على فهم تصورات واتجاهات الشباب الليبي حول قضايا النوع الاجتماعي، اعتمادا على المقاربة الكيفية وذلك بتحليل نتائج المقابلات الجماعية خلال مجموعات التركيز التي طُورت أساساً لهذه الدراسة؛ بالإضافة إلى المقاربة الكمية وذلك بتحليل نتائج المسح الاجتماعي.

شملت استمارة المسح الوطني للشباب الليبي 2022 والخاصة بدراسة أوضاع الشباب على جوانب تُعنى بدراسة اتجاهات الشباب نحو قضايا النوع الاجتماعي، وفقا لهذه القضايا يمكن تحليل أهم النتائج المتحصل عليها من الشباب والشابات، ويمكن عرض بعض القضايا المرتبطة بالجوانب الاجتماعية وتعزيزها ببعض النتائج المُتحصل عليها من مجموعات التركيز في هذه الدراسة مرفقة بعرض وتحليل نتائج المسح الاجتماعي بشكل معمق وفق التصور التالي:

مواقف اتجاهات الشباب الليبي نحو قضايا الأسرة والزواج:

تعد منظومة الزواج في المجتمع الليبي أهم المنظومات الاجتماعية والهيكل الاساس لبناء الأسرة المعترف به دينيا واجتماعيا، كما يعتبر الزواج من المواضيع التي لها أهمية بالغة في مسار حياة الشباب في المجتمع الليبي. كما أن الزواج يرتبط بشكل وثيق بالمنظومة الثقافية وعادات وقيم المجتمع؛ هذا فضلا عن ارتباطه الوثيق بالمعطى الديمغرافي والنمو السكاني.

ناقش المشاركون في مجموعات النقاش إشكاليات وقضايا تتعلق بتكوين الاسرة والزواج فمنها جوانب ترتبط بمشاركة الشباب في اتخاذ القرارات في المجال الخاص ومنها جوانب أخرى تتعلق بالاختيار الزوجي وتأخر سن الزواج وحيثياته المتعددة.

نلاحظ أن اتجاهات الشباب نحو قضايا الأسرة والزواج تميل إلى الابتعاد على التقليدية، فالتوجه العام يبين ميل الشباب إلى اتخاذ موقف عقلاني فيما يتعلق بقضايا الزواج، يؤمن معظم الشباب المشاركون في مجموعات النقاش بأن مصاريف وتكاليف اتمام الزواج بعيدة عن عادات وتقاليد المجتمع، فما هي الا مجرد شكليات ونزعات استهلاكية استحدثت نتيجة التغير والتقليد المدفوع من وسائل الاتصال الحديثة، وخاصة صفحات التواصل الاجتماعي.

يؤمن الشباب بأن الزواج قرار مصيري يضم العديد من المسؤوليات والواجبات التي لا يحق للأزواج التهرّب منها أو التقصير في أدائها، وهو أمر قد يكون السبب وراء عدم إقدام فئةٍ كبيرة من الأفراد على هذه الخطوة التي ستغيّر من حياتهم، فالزواج يتطلب إنفاق المال والاعتناء بشؤون الأسرة، وتحمّل مسؤوليتها، وتوفير مُتطلبات العيش الكريم من أجلها، ومع غلاء المعيشة والنفقات المُترتبة عليه أصبح تدنيّ الدخل، يحد من رغبتهم في الإقدام على الزواج، وأيضا البطالة والعادات والتقاليد المتبعة التي لا يستطيع الشاب توفير مبالغ كبيرة لمجاراتها مما يؤدي الى تأخر الزواج، وغلاء العقار وصعوبة البناء، و وجود خطط وأهداف مهنية يضعها بعض الشباب في قائمة أولوياتهم يرغب بتحقيقها قبل الزواج منها: العمل والتعليم العالي وكسب المال وغيرها.

تأخر سن الزواج في المجتمع الليبي:

لقد شهد المجتمع الليبي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة، وفي الارتباط بالتحول الاجتماعي الذي أثر بشكل واضح على الأسرة وعوامل تأسيسها. ويعتبر تأخر سن الزواج من القضايا الرئيسية التي تخص الشباب، التي لها علاقة بعدة عوامل مثل تعليم الفتيات وخاصة الالتحاق الكبير بالتعليم العالي، ومرتبط أيضا بعوامل اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، تؤكد البيانات أن متوسط السن عند الزواج الأول مرتفع في ليبيا وخاصة بالمقارنة مع دول المنطقة العربية، فمتوسط السن عند الزواج الأول بين الذكور حوالي 34.4 سنة مقابل 30.1 سنة للإناث حسب نتائج التعداد السكاني لسنة 2006. وتشير نتائج المسح الصحي للأسرة 2014م، أن نسبة الفتيات اللاتي تزوجن قبل سن 15 سنة لم تصل إلى 1%، وتبلغ نسبة الفتيات اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن 18 سنة 4%. وهذا مرتبط إلى حد كبير ومتداخل مع معدلات النمو الديموغرافي، حيث يلاحظ انخفاض مستويات الخصوبة لدى المرأة، فقد شهد معدل الخصوبة للمرأة الليبية انخفاضاً منذ بداية التسعينيات وبشكل أوضح في بداية سنة 2006 حيث انخفض متوسّط عدد الأطفال لكل امرأة من 7.2 طفلاً عام 1984 إلى 4.1 أطفال عام 1995. وتشير بيانات التعداد السكاني لسنة 2006 إلى أن متوسط معدل النمو الصافي للسكان الليبيين بين 1995-2006 بلغ 1.8%.

وبناء على نتائج المسح الوطني للشباب الليبي 2022؛ تؤكد البيانات الواردة بالجدول رقم(22) الى إن متوسط العمر عند الزواج الأول للشباب الذكور بلغ 33 سنة. بينما بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث 28 سنة. ونسبة الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج بالنسبة الى الشباب الذين سبق لهم الزواج (نسبة العزوبة) فقد كانت 62% من اجمالي عينة المسح.

الجدول رقم (22) يبين متوسط العمر عند الزواج الأول ونسبة العزوبة

البيان		القيمة
متوسط العمر عند الزواج الأول للشباب	متوسط العمر الذي يتزوج فيه الشاب اول مرة	33 سنة
متوسط العمر عند الزواج الأول للشابات	متوسط العمر الذي تتزوج فيه الشابة اول مرة	28 سنة
نسبة العزوبة	هم الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج بالنسبة الى الشباب الذين سبق لهم الزواج	% 62

المصدر: المسح الوطني للشباب الليبي 2022

وبسؤال الشباب عن العمر المناسب للزواج من وجهة نظرهم، يوضح الشكل رقم (49) أن متوسط العمر المناسب للإناث 22 سنة في حين بلغ متوسط العمر المناسب للذكور 28 سنة، وعند تحليل البيانات حسب المنطقة نلاحظ أن العمر المناسب للإناث في المناطق الأربع لم يقل عن 21 سنة ولم يزد على 22 سنة، في حين لم يقل العمر المناسب للزواج للذكور للمناطق الأربع عن 26 سنة ولم يتجاوز 28 سنة.

الأسباب التي تؤدي الى تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشباب:

المجتمع الليبي يعاني من ظاهرة تأخر سن الزواج وانخفاض معدلات النمو السكاني الناتجة عن العديد من الأسباب والعوامل. ونتيجة حركة التغيرات الشاملة التي حدثت في المجتمع والتغير في أنساق القيم، والتحولات الثقافية، خاصة ارتفاع المستوى التعليمي، ووصول الإناث الى مراحل متقدمة وما ترتب عنه من خروج المرأة للعمل واستقلالها المادي عن الرجل وتغير الأدوار.

ونتيجة للتغير المجتمعي، وما تشهده البلاد من أزمات متعاقبة يعاني الكثير من الشباب الليبي من البطالة ومن آثار الحرب، حتى أصبح الزواج مشكلة مجتمعية تستدعي سياسات واضحة ومحددة لمعالجتها، وهذه المشكلة ماتزال قائمة حتى بعد سياسات دعم الزواج التي انتهجتها الحكومة عبر صندوق دعم الزواج، وهذا السياسة لا يمكن ان تحل المشكلة لارتباطه بسياسات اخري وهي العمل والسكن. وقد ناقش المشاركون في مجموعات النقاش

الشكل رقم (49) يبين العمر المناسب للزواج

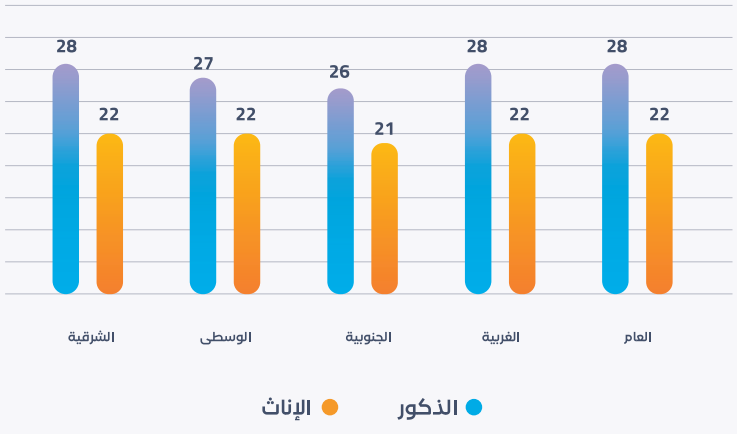

وبشكل موسع الأسباب التي تؤدي الى تأخر سن الزواج في المجتمع الليبي، وكانت استجابتهم على النحو التالي:

يكاد يتفق أغلب الشباب على أن الأسباب الاقتصادية والمالية تمثل السبب الرئيس في تأخر سن الزواج. فقد حازت بالأهمية أسباب مثل صعوبة الحصول على السكن والبطالة والحاجة لفرص العمل برواتب جيدة وعدم قدرة الشباب على تكوين أنفسهم بسبب غلاء الاسعار وعدم القدرة على فتح مشاريع خاصة وصعوبة فكرة الإيجار.

ويعّلل الشباب بأن طول فترة الانتظار من التعليم الى العمل وتكوين الاسر قد تصل إلى عشر سنوات، لاستيفاء متطلبات الزواج المالية. لذلك فان العامل المادي يعرقل مشروع الزواج بالنسبة للشباب ويترتب عنه أن يتزوج الشاب في سن تتراوح بين 37 و40 سنة. ولعل التطور التاريخي الحاصل بالنسبة لبناء الاسرة والزواج هو الاختلاف في توجهات الشباب وفقا لقيم التغير وأنماط للحداثة التي يشهدها المجتمع الليبي المعاصر. فقد أشار بعض المشاركين في مجموعات التركيز البؤرية إلى أن الجيل الاكبر والأسبق لهم كانوا يتزوجون في سن مبكرة قد تكون 17 سنة، ووفق المتاح وبأساس المقومات (مثلا في غرفه مع الاهل)؛ بينما الشباب الآن يرى بأنه لا بد من امتلاك منزل مستقل وسيارة ودخل ثابت بعدها يمكنهم الزواج.

كما يصاحب هذه المعضلة اشكالية ارتفاع الأسعار المبالغ بها وخاصة في مدينة طرابلس يقول أحد الشباب: « الشاب يصل 24 سنة ولا يوجد لديه مبلغ لتكوين منزل، اغلب الشباب في الوقت الحالي يعمل على المصروف اليومي. لذلك يجب على الدولة فتح القروض والتسهيلات للشباب» ويشير بعض الشباب الى أن هناك أسباباً اجتماعية تتمثل في أن بعض العائلات تشترط ان يتزوج الابناء بشكل تراتبي حسب السن، وخاصة بالنسبة للإناث وهذه إشكالية أخرى. وهناك بعض العائلات تتدخل في خيارات أبنائها بالنسبة للاختيار لشريك أو شريكة الحياة.

كما يشير الشباب إلى دور العادات والتقاليد وشروط الزواج في الأسر الليبية فوق قدرة الشاب وغلاء المهور. ويصاحب ذلك النظرة الاجتماعية فالموضوع أصبح مبالغاً فيه وأصبح المجتمع لا يهتم للأشخاص وتكوين حياة مستقبلية بل أصبح يقتصر على عمل حفل او مناسبة اجتماعية ذات تكاليف باهظة، ليتحدث عنها الجميع ومبالغ فيها لإرضاء المجتمع فأصبح العبء المادي كبيراً.

بالإضافة إلى ازدياد الاعباء النفسية والمادية فأصبح الشباب يتخلى عن فكرة الزواج ويكتفي بالعيش عزباً هروبا من هذه الضغوطات والاعباء.

كما يشير بعض الشباب المشاركين في مجموعات النقاش إلى عدم توفير الدولة التسهيلات الاساسية للشباب وتهيئتهم للزواج، وعدم اهتمام الدولة بإنشاء مجمعات سكنية وإعطاء مقسمات للشباب السبب الذي يسهم في تأخر الزواج.

ويشير الشباب للأسباب المصاحبة للوضع الامني غير المستقر في البلاد حيث يقوم الشاب بإنشاء مشروعه الخاص ويحدث أن يتوقف هذا المشروع بشكل فجائي، بسبب الظروف الأمنية والسياسية، فيصبح الشاب خالي الوفاض ولا يملك الشجاعة للاتجاه لهذا النوع من المشروعات مرة أخرى.

فبسبب الوضع العام للدولة وارتفاع حالات الطلاق ونسبة المشاكل بين الازواج بالفترات الأخيرة أصبح الشاب الليبي يرى أنه غير مجبر على خوض تجربة الزواج فلا توجد أية ظروف تساعد الشباب في البلاد. وقد أشار الشباب إلى مبادرة «صندوق دعم الزواج» الذي يسمح للمتزوجين حديثا بطلب منحة بقيمة 40 ألف

دينار . ويؤكّد بعض الشباب المشاركين في مجموعات النقاش أن برنامجا كهذا سيؤدي حتما إلى ارتفاع نسب الطلاق، ذلك أن إمكانية الحصول على المنحة ستشجع الشباب على الزواج دون التفكير كثيرًا في المدى الطويل. مع ارتفاع نسبة الزواج عند المراهقات والصغيرات تحت السن القانونية.

وأنه على الرغم من الاشارة الى الازمة المالية، يؤمن الشباب بأن مبادرة "صندوق دعم الزواج" لم تعالج الازمة؛ يقول أحد الشباب المشارك في مجموعات النقاش: شاهدنا العدد من حفلات الزواج بسبب صندوق دعم الزواج فبمجرد توفر المال تسهل امر الشباب والشابات فهو حل مشكلة لفئة معينه (مزالت شوية ترتيبات وحوشه تام فهذا ساعده الموضوع). لقد فتح باب رزق للمحامين فهناك العدد من قضايا الطلاق بعد 40 ألف. انا كنت أكبر رافض له لأنه قرار غير متكامل، فبدل من هذا لو أقيمت مشاريع تنمية وضم فيها الشباب للشغل لكان أفضل. ويقول شاب اخر: هناك من تزوج بمنحة الزواج تم انصدم بصعوبة الحياة فمثلا بعد الزواج كيف سيقوم بتوفير متطلبات الحياة، عليه يرى بعض الشباب المشاركين بأن المشروع كان صورياً وغير مدروس والدليل نسب الطلاق في المحاكم أصبحت تزداد. الشاب بصفة عامة يطلب منه عمل الكثير حتى يتمكن من بناء أسرة، في السابق كان الشاب الذي يمتلك شهادة جامعية وعمل في الدولة مقبول، حاليا الشاب لديه شهادة جامعية وعمل في الدولة، ولكن لا يكفي فيجب ان يكون لدية عمل خاص ويكون لديك أكثر من دخل لكي تكون لديك أسرة مستقلة.

العدد المفضل لإنجاب الأطفال:

تشير النتائج المتحصل عليها من المسح الوطني للشباب الليبي 2022؛ إلى أن هناك أتجاهاً نحو تنظيم الأسرة والميل إلى تفضيل الأسرة صغيرة الحجم، خلافا للنمط التقليدي السائد في المجتمع الليبي نحو تفضيل الأسرة كبيرة الحجم. فتشير استجابات الشباب إلى أن العدد المناسب لإنجاب

الشكل رقم (50) يبين العدد المناسب لإنجاب الأطفال

الأطفال لم يتجاوز في العام 3 أطفال ذكور و2 إناث، وهذه الاستجابة متوافقة ومتشابهة على كافة المناطق من الغربية والشرقية والجنوبية والوسطى. انظر الشكل رقم (50) والذي يبين النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة نحو العدد المفضل لإنجاب الاطفال.

العمر المفضل للزوجة:

شملت استمارة المسح فقرات تتعلق بالسؤال هل يجب أن تكون الزوجة أصغر من الزوج؟ يشير الاتجاه العام للشباب من النوعين إلى تفضيل ان تكون الزوجة أصغر من عمر الزوج. وتشير النتائج المدرجة في الجدول رقم (23) أن 67.8% من الشباب الذكور تفضل أن يكون عمر الزوجة أصغر من الزوج. وأن 64.7% من الإناث تفضل أن يكون عمر الزوجة أصغر من الزوج.

ووفقا لرأي الشباب حسب المناطق، نجد ان الشباب في المنطقة الجنوبية أكثر تساهلا مع ضرورة ان تكون الزوجة أصغر من الزوج حوالي 54.1% أو أكثر من نصفهم يقبلون ان تكون الزوجة أكبر من الزوج او بنفس العمر. وفي المقابل فأن شباب المنطقة الغربية يميلون الى قبول أن يكون عمر الزوجة أصغر من الزوج حيث كانت نسبة الموافقين على هذه الفرضية 74.5%.

وكانت الفئات العمرية الاكثر قبولا بأن يكون عمر الزوجة أصغر من الزوج هي الفئة العمرية من 15_19 سنة، بما يمثل بنسبة 70.0% من هذه الفئة يقبلون هذه الفرضية.

الجدول رقم (23) يبين تفضيلات الشباب ان تكون الزوجة أصغر من الزوج

		نعم	لا	
المنطقة	الشرقية	61.4%	38.6%	100.0%
	الوسطى	68.4%	31.6%	100.0%
	الجنوبية	45.9%	54.1%	100.0%
	الغربية	74.5%	25.5%	100.0%
النوع	ذكور	67.8%	32.2%	100.0%
	اناث	64.7%	35.3%	100.0%
الفئات العمرية	19 - 15	70.0%	30.0%	100.0%
	24 - 20	63.0%	37.0%	100.0%
	29 - 25	68.8%	31.2%	100.0%
	34 - 30	66.0%	34.0%	100.0%
المجموع		66.6%	33.4%	100.0%

زواج الأقارب:

يتضمن المسح فقرات ترتبط بقضايا الزواج والأسرة تتمحور حول زواج الأقارب وجدواه وتفضيلات الشباب لهذا النوع من الزواج. ويبين الجدول رقم (24) نتائج استجابات الشباب عندما تم سؤالهم هل زواج الأقارب له فوائد؟ وتشير النتائج في هذا الجدول إلى أن هناك نوعاً من تجنب إبداء الرأي حول هذه القضية. حيث يلاحظ أن نسب عالية من الاستجابات كان الاختيار فيها للاستجابة "لا اعلم"، 48.3حيث نجد أن 48% من الذكور اختاروا هذه الاستجابة، وما يمثل بنسبة 43.7% من الإناث اختاروا أيضاً "لا أعلم".

ومع ذلك وبناء على الاستجابة العامة للمبحوثين الشباب يمكن القول بأن هناك أتجاهاً عاماً وميلاً شبابياً لعدم تفضيل زواج الأقارب والموافقة على أن هذا الزواج لا فوائد له. حيث أن ما يمثل بنسبة 34.0% من إجمالي الشباب المشمولين في عينة المسح يّرون بأنه لا فائدة من زواج الأقارب. ما يمثل 19.5% من الشباب فقط وافقت على هذه الفرضية. ويميل شباب المنطقة الشرقية المشمولين في عينة المسح إلى التوجه على أنه لا فائدة من زواج الأقارب أكثر من غيرهم من شباب المناطق الأخرى، حيث كانت نسبة 45.6% من شباب المنطقة الشرقية ترى بأن زواج الأقارب لا فوائد له.

المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة:

لكل فرد في الاسرة دور وضروري في اتخاذ القرارات المختلفة، بحيث يتشارك الجميع في عملية اتخاذ القرارات المتنوعة، سواء كانت هذه القرارات بسيطة أو مصيرية، ولا يعيش الشباب بمعزل عن القيم الاجتماعية المؤثرة في العلاقات التفاعلية داخل الأسرة، بل هم طرف فيها ولهم الفاعلية والقدرة على اتخاذ القرار داخل الأسرة.

الجدول رقم (24) يبين تفضيلات زواج الاقارب

		نعم	لا أعلم	لا	المجموع
المنطقة	الشرقية	17.6%	36.7%	45.6%	100.0%
	الوسطى	23.3%	44.2%	32.5%	100.0%
	الجنوبية	14.6%	51.7%	33.6%	100.0%
	الغربية	20.4%	51.8%	27.8%	100.0%
النوع	ذكور	19.7%	48.3%	32.0%	100.0%
	اناث	19.2%	43.7%	37.1%	100.0%
الفئات العمرية	19 - 15	19.5%	52.4%	28.1%	100.0%
	24 - 20	17.8%	47.6%	34.6%	100.0%
	29 - 25	18.1%	46.2%	35.7%	100.0%
	34 - 30	22.8%	41.9%	35.4%	100.0%
المجموع		19.5%	46.5%	34.0%	100.0%

الشكل رقم (51) يبين هل زواج الأقارب له فوائد؟

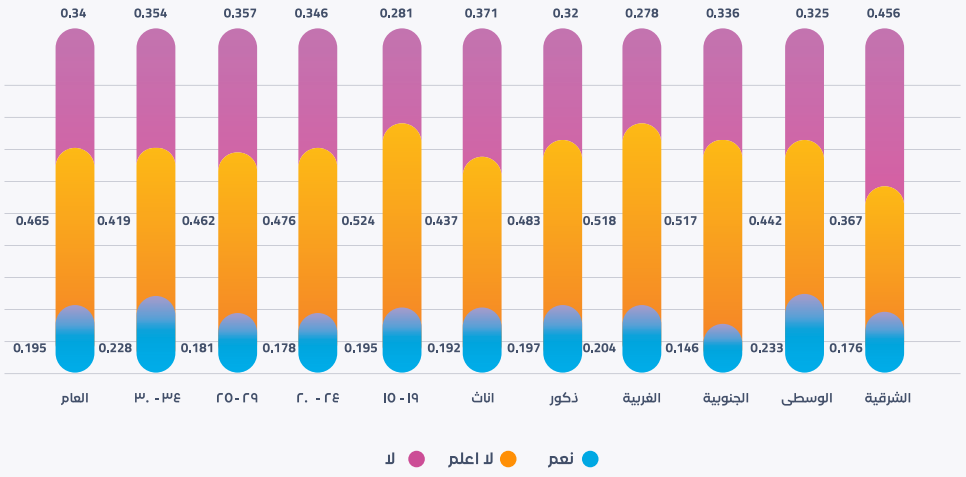

وبغرض فهم مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات في المجال الخاص والتعرف على مدى مشاركة الذكور والإناث في النشاطات والقرارات الأسرية، تم وضع موضوع المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة موضعا للنقاش بين الشباب في مجموعات النقاش.

تشير القراءة في نتائج المقابلات الجماعية إلى أن الشباب يميلون إلى الاستقلال ومحاولة اتخاذ قرارات والمشاركة في صنعه داخل المجال الخاص. حيث يؤكد الشباب على أنهم يشاركون في اتخاذ القرار داخل أسرهم، وأن نسبة عالية من الشباب بشكل عام يشاركون باتخاذ القرارات داخل الأسرة وخاصة في الأمور التي تتعلق بهم شخصيا.

تختلف درجة ومدى مشاركة الشباب وفقا لنوع القرارات اأاسرية التي يسمح لهم بالخوض فيها. بحيث يمكنهم اتخاد القرارات في أمورهم الشخصية عادة والجوانب المتعلقة بهم. وفي المقابل هناك بعض القرارات التي لا يسمح لهم باتخاذها. فبعض الموضوعات لا يستطيع الشاب ان يكون صاحب قرار فيها ولا يمكن لأحد ان يتدخل أو يشارك فيها من الأساس، فالشاب قد يكون له الحرية في اختيار عمله أو مجال الدراسة، ولكن هناك بعض الأمور لا يستطيع التدخل فيها. وفي هذا السياق تشير بعض الإناث إلى أمر قيادة السيارة لهن فهو من القرارات التي تفرض بالنسبة للشباب وترفض بالنسبة لهن. وكذلك في بعض الأمور كالزواج مثلاً فإن كان الأهل رافضين، سيغّلب رأي الأهل على رأي الشاب أو الشابة، كما أن هناك أموراً لاتزال تفرض من الأهل وغير قابلة للنقاش (الزواج، الدراسة، أمور تتعلق بالإرث).

سيادة الأسلوب الاحتكاري:

في هذا الأسلوب تكون طبيعة اتخاذ القرارات بين أعضاء الأسرة قائمة على أساس الاحتكار والسيطرة والخضوع، حيث يحاول كل فرد من أفراد الأسرة إثبات نفسه من خلال اتخاذ القرارات المصيرية في الأسرة وخاصة من جانب الوالدين، وفي هذا الأسلوب تتصف طبيعة العلاقات القائمة بين أفراد العائلة بالتباعد، فعلاقة أساليب التنشئة الأسرية واتخاذ القرار لدى الشباب محكوم في بعض جوانبه بالعادات والغرف السائد داخل التركيبة الاجتماعية، فمازال المجتمع ذكورياً ومازال الأب أو الأخ هو صاحب القرار في الزواج والتعليم والدراسة في الخارج والدراسة في بعض التخصصات. هذه الأمور مازالت تحد من النقاشات داخل الاسرة والأجيال تتوارث هذه المعتقدات والأعراف، مهما تطورت افكارنا هناك موضوعات لا يسمح لنا فيها بالمشاركة ونقاط لا يجوز حتى الاقتراب منها وعلى سبيل المثال مسألة « الميراث.»

فالمسؤولية الأولى ترجع لرب الأسرة في مناقشة وصياغة وتنفيذ القرارات داخل الأسرة. وحسب ما يعطيه من الصلاحيات لأبنائه في هذا الشأن. فحسب العادات والتقاليد والتركيبة الذكورية للمجتمع الليبي، والدور المناط للأب والأم الطاعة المطلقة من الأبناء، فطبيعة التربية الخاصة داخل الأسرة تسهم بأن الأطفال والابناء يهمشون ولا يبدون برأيهم وهو يؤدي إلى كتمان شخصية الطفل ثم الشباب داخل العائلة. الى أن يصل إلى عمر معين ونضج فكري معين يؤخذ بأفكاره ولكن ليس دائماً وفي بعض القرارات للشاب الرأي والمشورة، ولكن في قرارات أخرى لا يسمح للشاب بالخوض فيها بحجة عدم الخبرة التي تسمح له أن يشارك في اتخاذ القرار.

التراتبية العمرية:

ليس لجميع الشباب دور فاعل في المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة، نظرا إلى أن الشباب دائما ينظر اليهم بأنهم صغار وقليلين الخبرة. وخاصة إذا كان عدد أفراد الأسرة كبيراً بحيث يهمش إلى حد كبير الصغار في الأسرة، فعادة الأخت أو الأخ الأكبر هم من يمسك زمام الأمور. وأن الابن الأكبر في العائلة يمكن أن يُسمع لأقواله وأخذ مشورته، كما أن الشاب من خلال قدراته

على التعامل مع المواقف هو ما يجعله يحوز على ثقة افراد العائلة في اتخاذ القرار. وصغار السن غير مؤهلين ان يستمع لهم إلا في نطاق ضيق جدا.

التمييز النوعي في اتخاذ القرارات:

هناك توجه شبابي من النوعين يؤكد على أن الذكور هم المسيطرون على اتخاذ القرار داخل المجال الخاص وكذلك المجال العام. فالشباب قد يتشاركون في اتخاذ القرارات العامة أما بالنسبة للقرارات الشخصية والمصيرية فتقع على كاهل الذكور أكثر من الإناث. وبعض الشابات يشاركن فقط في القرارات البسيطة داخل المنزل فقط. كما تقول واحدة من المشاركات في مجموعات التركيز البؤرية:

«في مجتمع ذكوري تعتبر فئة الذكور هي التي رائيها مسموع وكلامها ينفذ حتى لو كان هو أصغر من أخواته البنات، فقليل من العائلات تجعل الفتيات صوتها مسموع وهي العائلات المتعلمة. وهذا يتوقف على الاب إذا كان متعلم سيرى ان رأي ابنته مهم، وسيجعل المساواة بينها وبين الأبن».

كما أن هناك تبايناً مناطقياً من ناحية اتخاذ القرار بناء على متغير النوع، ففي المناطق الداخلية قد يُسمح للذكور المشاركة في اتخاذ القرار ولا يسمح للإناث. وذلك بان اغلب سكان المناطق الداخلية تصنع من الشاب (ذكر) صانع ومتخذ قرار عن نيابة عن الجميع ومنع الشابة (الأخت) من اتخاذ اي قرارات.

يجمل الشباب المشاركين في مجموعات النقاش عدة تحديات مرتبطة بالمشاركة الأسرية في اتخاذ القرارات أهمها:

- التراتبية الناجمة عن البنية الاجتماعية وموقع الفرد في الاسرة ودوره وفق المنظومة الاجتماعية. فترتيب الابناء في العائلة يقاس بحجم المشاركة في اتخاذ القرار داخل الاسرة. فالأكبر سنا له حق القرار، وتقل بالنسبة للشاب الاصغر سنا، فهناك أخوة أكبر منه الا إذا كان الشاب الأصغر يفرض شخصية قوية جداً.

- أنماط التنشئة الاجتماعية داخل الاسرة، فالأسرة التي تفتح ابعاد الحوار تؤدي الى مساهمة الشباب وبطريقة فاعلة داخل المجال الخاص. وعندما تتغلب انماط التسلط داخل الاسرة، يترتب عنه عزوف الشباب عن المشاركة داخل الأسر. فنمط التربية المعتمد أسرياً له أبعاده وتأثيراته على التفاعل المتبادل داخل المجال الخاص؛ فمثلا قد يعطي الأب براحًا كبيرًا لاحد الابناء ويتم التعامل معه على أنه صديق من دون وجود أي اشياء مفروضة لقناعته بانها الطريقة الصحيحة في التربية. لذلك يؤكد الشباب المشاركين في مجموعات النقاش بأن المشاركة في اتخاذ القرارات ضمن المجال الخاص تختلف بين أسرة وأخرى، فهناك أسر يكون الآمر النهائي للاب فقط بغض النظر عن صوابه أو خطئه في اتخاذ القرار، وبعد الوصول الى مرحلة الرشد عند أحد الابناء قد يبدأ الاب في طرح المشورة معه.

- هناك تحديات تتعلق بشخصية الشباب أو عوامل ذاتية، فهناك عوامل تتوقف علي نوع الشاب وعمله والعامل المادي أو في حالة ترأس الشاب للأسرة نتيجة لفقد الاب أو الام، هذه محددات كلها تلعب دوراً في عملية المشاركة في اتخاذ القرار داخل المجال الخاص.

مواقف واتجاهات الشباب الليبي نحو قضايا المرأة:

بغرض دراسة اتجاهات ومواقف الشباب الليبي نحو قضايا النوع ؛ كان من الأهمية والضرورة جمع البيانات والمعلومات حول اتجاهات الشباب نحو هذه القضايا، وضمن هذا السياق سنستعرض في هذا الجانب أهم نتائج المسح الوطني للشباب الليبي، ومجموعات النقاش.

ويمكن عرض القضايا المرتبطة بالنوع على النحو التالي:

اتجاهات الشباب نحو عمل المرأة:

شملت استمارة المسح الاجتماعي لهذه الدراسة على بعض الفقرات التي تتعلق بعمل المرأة في المجتمع الليبي، حيث تم توجيه أسئلة للشباب مثل: هل تؤيد عمل المرأة؟ وقد كانت الاستجابات متنوعة ويمكن مقارنتها وفقا لمتغير النوع.

تبين البيانات في الجدول رقم (25) أن هناك اتجاهاً كبيراً لقبول عمل المرأة وفقا لاستجابات الشباب، حيث بلغت هذه النسبة حوالى 75% من اجمالي العينة، فمعظم الشباب في عينة المسح يميل الى تأييد عمل المرأة خارج البيت.

ووفقا لمتغير النوع يلاحظ اختلاف واضح بين استجابات الذكور عنه لاستجابات الاناث في عينة المسح، حيث أن أكثر من 90% أو الغالبية العظمى من الاناث تميل الى تأييد عمل المرأة، بينما كانت نسبة الذكور فقط 65% ممن كانت استجابتهم بالإيجاب حول تأييد عمل المرأة. ويلاحظ أن أكثر من 17% من الذكور لا يميل نحو تأييد عمل المرأة خارج المنزل. وفقا للتوزيع حسب المناطق، فأن 14.3% من شباب المنطقة الوسطى من تميل إلى رفض عمل المرأة خارج المنزل، بالإضافة الى ما يمثل حوالى 17% من شباب المنطقة نفسها كان اختيارهم للاستجابة «لا أعلم» فيما يتعلق بتأييد عمل المرأة. لذلك فأنه ووفقًا لتوزيع المناطق فأن أقل نسبة لتأييد عمل المرأة كانت من شباب المنطقة الوسطى، و تشير البيانات في الجدول رقم (25) الى أن 68.8% من الشباب في هذه المنطقة وافق على عمل المرأة، بينما

الجدول رقم (25) يبين تأييد عمل المرأة

		نعم	لا اعلم	لا	المجموع
المنطقة	الشرقية	76.4%	10.7%	12.9%	100.0%
	الوسطى	68.8%	17.0%	14.3%	100.0%
	الجنوبية	72.0%	20.0%	8.0%	100.0%
	الغربية	78.2%	12.1%	9.6%	100.0%
النوع	ذكور	65.2%	17.6%	17.1%	100.0%
	اناث	90.9%	7.3%	1.8%	100.0%

كانت أعلى نسبة من استجابات التأييد لعمل المرأة من شباب المنطقة الغربية حيث كانت هذه النسبة حوالى 78%.

ويمكن الاشارة هنا إلى نتائج المقابلات البؤرية، حيث تم سؤال الشباب والشابات: حسب رأيك كيف يمكن إدماج الشابات في سوق العمل؟ وما هي التحديات التي تعترض ذلك؟ وكانت استجابات الشباب تتباين احيانا ويمكن ملاحظة فروقات في التوجهات وفقا لمتغير النوع، ويمكن عرض ذلك كالتالي:

الشكل رقم (52) يبين نسبة الشباب الذين يؤيدون عمل المرأة حسب النوع

فيما يتعلق بسوق العمل تؤكد نتائج المناقشات الجماعية، على أن هناك توجهاً حقيقياً وصريحاً على قبول عمل المرأة والاعتراف بأهميته في المجتمع من قبل الشباب والشابات، ودون تمايز نوعي على أن هناك دوراً كبيراً للشابات في مجال سوق العمل وأهمية تمكين وادماج المرأة الليبية مع التأكيد على أن العمل المفضل للمرأة والشائع هو العمل في مجال التدريس والصحة، ودون دوام كامل، كما يشير بعض المشاركين في مجموعات التركيز إلى أن هناك فروقات

الشكل رقم (53) يبين نسبة الشباب الذين يؤيدون عمل المرأة حسب المنطقة

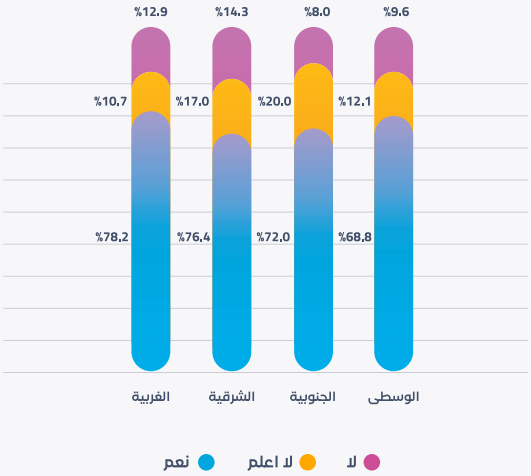

مناطقية في قبول عمل المرأة، حيث إن المرأة في المناطق غير الحضرية تنخفض مشاركتها في سوق العمل خارج المنزل، وعملها محصور فقط في المجال الخاص المرتبط بالعائلة. تشير احدى المشاركات في مجموعات التركيز: «النساء تم ادماجهن في سوق العمل، يعملن في كل مكان، حتى في المحلات فقد تغيرت الثقافة بالتدريج وأصبح هنالك نساء يعملن في الاسواق. وتدريجيا ستتغير الفكرة، فالنساء يعملن في جميع المجالات الاخرى ويعملن أكثر من الرجال، في المدارس النساء أكثر من الرجال في كل مكان ستجدين النساء».

وفي ذات السياق تشير نتائج مجموعات التركيز، على أن هناك مجالات من الصعب على المرأة العمل بها، مثل المستشفيات وخاصة نظام العمل بالورديات؛ فهناك توجه عام من قبل المشاركين في مجموعات التركيز على تخصيص مجالات محددة تتوافق وعمل المرأة. أو كما وصفها بعض الشباب بأن البيئة غير مناسبة للعمل بالنسبة للمرأة ولا تتوافق مع طبيعتها. «ان النساء يشتغلن في

كل مكان ماعدا خارج العاصمة فالعقليات تختلف كما تقتصر اعمال النساء فقط على التدريس».

وبناء على وجهة نظر الشباب ممكن ان نحدد أهم التحديات المصاحبة لعمل المرأة وخروجها إلى المجال العام في الآتي:

- عدم توفر الأمن والبيئة غير مناسبة.
- العادات والتقاليد المؤدية لرفض الأسرة لخروج المرأة للعمل في المجال العام.
- رفض فئة الرجال وجود النساء في المناصب القيادية.
- التحدي الوحيد هو توقيت العمل.
- تكون للمرأة حياة اجتماعية وأطفال ومسؤوليات منزلية، فلا وجود لحضانات للعناية بالأطفال لوقت طويل كل الحضانات تشتغل دوام نهاري.
- هناك قوانين اجتماعية صارمة (العرف والتقاليد) ولكن لا يوجد قوانين وتشريعات تحمي النساء او تدافع عنهم.
- اختلاف الأجور بين الرجل والمرأة وهذا ليس في ليبيا فقط ايضا في دول اجنبية المانيا مثلا.
- المجتمع الذكوري المنغلق وخاصة في المناطق الريفية والداخلية فمكان المرأة هو البيت.
- العراقيل معقدة وكثيرة، صحيح انها موجودة ولكنها تتقلص والظروف تتحسن ونتقدم الى الطريق الجيد والافضل.

كما احتوت استمارة المسح على فقرات تتعلق بمعرفة اتجاهات الشباب نحو الاختلاط بين النوعين في مجال سوق العمل، فقد تم سؤال الشباب حول تفضيل العمل المختلط وفقا للنوع. ويلاحظ أن الاتجاه العام وفقا للبيانات الواردة بالجدول رقم (26) هو تفضيل العمل المختلط بين النوعين حيث إن 66% من الشباب يفضلون العمل المختلط بين النوعين. وبالنظر للفروق النوعية وفقا لاستجابات الشباب نلاحظ أن 28% من الذكور يفضل العمل فقط مع الذكور بينما 5% يفضل العمل مع الاناث. وبالمقابل تميل الاناث في عينة المسح لتفضيل العمل مع النساء فقط حيث أن أكثر من 8 .27% من الاناث تفضل العمل مع الاناث بينما ما يمثل فقط نسبة 6.5% تميل إلى تفضيل العمل مع الذكور.

كما شملت استمارة المسح الاجتماعي فقرة تتعلق بالاختلاط بين النوعين في الفضاء العام ومجالات العمل، فقد تم سؤال افراد عينة المسح حول امكانية عمل المرأة بمكان واحد مع الرجل؛ وتشير النتائج إلى أن اغلبية الشباب توافق على العمل المختلط حيث تراوحت نسبة القبول ما بين 70% الى 65%، اما نسبة الذين يرغبون في العمل مع نفس نوعهم فكانت متقاربة لدى الذكور والاناث حوالي 28%.

وضمن السياق ذاته، تشير نتائج المناقشات الجماعية، الى بروز توجه نحو رفض الاختلاط بين النوعين في المجال العام وخاصة في العمل. فهناك توجه وموقف واضح من بعض الشباب لرفض عمل النساء، ورفضهم اختلاط النساء بالرجال في محيط العمل. ومبرر ذلك حسب موقفهم نتيجة للعرف والعادات والتقاليد

الجدول رقم (26) يبين الاختلاط بين النوعين في العمل

		الذكور فقط	الاناث فقط	ذكور واناث	المجموع
المنطقة	الشرقية	20.2%	10.2%	69.5%	100.0%
	الوسطى	25.4%	12.6%	62.1%	100.0%
	الجنوبية	15.1%	20.9%	64.0%	100.0%
	الغربية	18.2%	15.7%	66.1%	100.0%
النوع	ذكور	28.0%	5.7%	66.3%	100.0%
	اناث	6.5%	27.8%	65.7%	100.0%

الاجتماعية. بل وهناك من يرى بأنه على الجهات الرسمية فصل النساء عن الرجال في القطاع العام حتى يمكن توفر فرص عمل تتماشى مع حياة الشابات والشباب.

لقد ترتب عن تغير القيم الاجتماعية المتعلقة بمكانة المرأة في المجتمع الليبي، ظهور اتجاه مجتمعي عام يسمح ويشجع عمل المرأة، ليصبح عمل المرأة واقعا ملموسا. وبذلك تصبح مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حقيقة تكتسب قبولا اجتماعيا واسعا في ليبيا، لقد أسهمت المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي، وعملت في الزراعة والرعي والصناعات التقليدية، وخاصة في المناطق الريفية حيث تبدو مساهمتها واضحة في النشاط الاقتصادي، كما كانت مصدراً هاماً لدخل الأسرة. ومع ذلك لا تزيد مساهمة المرأة ضمن القوى البشرية في النشاط الاقتصادي عن 25% حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006. ويتبين من نتائج استقصاء القوى العاملة لسنة (2013) ان مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل كانت دون المستوى، مقارنة بالذكور حيث بلغت نسبتهن من مجموع الإناث في سن العمل 25.5% فقط مقابل 51% للذكور. كما بلغت نسبة العاملات اقتصاديا من مجموع العاملين اقتصاديا 34% فقط. وفي تطور واضح لمشاركة المرأة في القوة العاملة أوضح مسح التشغيل والبطالة 2022 ان معدل مشاركة المرأة وصل الى 39.6% ونسبة البطالة للأثاث حوالي 18.4% مقبال 14% للذكور. ويعود ذلك في الغالب إلى تمدد فترة التعليم للفتيات ولضعف تشجيعهن على الالتحاق بالعمل وهي بالحصيلة طاقة مهدورة، خاصة مع الأخذ في عين الاعتبار ان المستوى التعليمي للفتيات مرتفع نسبيا بل إن نسبتهن في الجامعات تفوق مثيلتها بين الذّكور.

ويمكن ملاحظة تكدس النساء (بطالة مقنعة) في مجالات محددة وهي التعليم والصحة، فقد كانت مشاركة النساء في القوة العاملة تشكل الغالبية ما يزيد عن 66.99% في مجال واحد فقط وهو التعليم وذلك خلال العام 2006. يليها الإدارة العامة وبنسبة

تقدر 10.94% ثم قطاع الصحة والضمان الاجتماعي وبنسبة تقدر 9.57%، فقطاع التعليم يعتمد كلياً على العناصر النسائية سواء بالإدا رات أو بالمؤسسات التعليمية، وخاصة التعليم الأساسي والمتوسط حتى أطلق خبراء التعليم على الحالة بانها تأنيث للتعليم.

اتجاهات الشباب نحو قضايا تمكين المرأة:

تعزز التشريعات الليبية مشاركة المرأة وتمكينها اقتصاديا وسياسيا، فالإعلان الدستوري الليبي المؤقت لسنة 2011 يعترف بمساواة المرأة للرجل في الحقوق المدنية والسياسية ويؤكد أن الليبيين سواء أمام القانون، والمساواة تشمل كل إنسان، وهذا يعني ضمناً شمولها للنساء بشكل عام. حيث نصّت المادّة (57) من مشروع الدّستور اللّيبي (2011) المعنيّة بدعم حقوق المرأة: «النّساء شقائق الرّجال، وتلتزم الدّولة بدعم ورعاية المرأة وسنّ القوانين التي تكفّل حمايتها ورفع مكانتها في المجتمع والقضاء على الثّقافة السّلبيّة والعادات الاجتماعيّة التي تنتقص من كرامتها، وحظر التّمييز ضدّها وضمان حقّها في التمثيل في الانتخابات العامّة، وإتاحة الفرص أمامها في المجالات كافّة. وتتّخذ التّدابير اللاّزمة لدعم حقوقها المكتسبة». غير أن مجرد وجود ضمانات دستورية تكفل حق المرأة لا يجسد بالضرورة واقعاً تحقق فيه النساء كامل حقوقهن المدنية والقانونية والسياسية في ليبيا، كما أن انخفاض نسبة تمثيل النساء والشابات انخفاضاً شديداً في أوساط اتخاذ القرار في الكثير من المناصب القيادية في البلاد، قد يجعل من حقوق المرأة الدستورية حبراً على ورق وتصبح مبادئ غير فعالة لتأمين مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والإسهام في التنمية المجتمعية.

انطلاقا من هذا المنظور وفي إطار قضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء؛ احتوت استمارة المسح على فقرات تتعلق بقياس اتجاه الشباب نحو دعم قضايا التمكين وحقوق النساء في المجتمع الليبي، حيث تم سؤال الشباب حول المكاسب الحقوقية بين النوعين، الجدول رقم (27) يوضح بأن 53.6% من الشباب يؤكدون على ان الرجل يتمتع بحقوق أفضل من المرأة في المجتمع الليبي. كما تؤكد الاغلبية من الشباب على أن المرأة لا تتمتع بحقوق أفضل من الرجل في المجتمع الليبي حيث أكد أكثر من 70% من الشباب المشاركين في عينة المسح أن المرأة لا تتمتع بحقوق أفضل من الرجل. وأكثر من 44% من اجمالى عينة المسح تؤمن بعدم المساواة في الحقوق بين النوعين في المجتمع الليبي.

كما تضمنت استمارة المسح الاجتماعي على فقرات تتعلق بقدرة المرأة والتمايز بينها وبين الرجل في المجتمع الليبي. حيث تم سؤال الشباب ان العمل السياسي لا يصلح الا للرجال، وبالنظر الى النتائج الواردة في الجدول رقم (27) يتضح أن 37.4% من الشباب والشابات يؤمنون بأن العمل السياسي يتمكن منه الرجال فقط، وما يمثل 27.4% كانت استجابتهم الى حد ما بينما رفض 35% من الشباب ان يكون العمل السياسي حكرا على الرجال.

وبالنظر إلى حق المرأة في تولي المناصب القيادية والسيادية، ما تزال النظرة التقليدية للمرأة بأنها لا تقدر على تولي المناصب القيادية، حيث أفادت حوالي 30% بان المرأة ليس من حقها تولي المناصب

جدول رقم (27) يبين اتجاهات ومواقف الشباب نحو قضايا التمكين وحقوق النساء

العبارة	نعم	إلى حد ما	لا
يتمتع الرجال بحقوق أفضل من النساء	53.6	28.1	18.3
يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية	21.9	33.2	44.9
تتمتع النساء بحقوق أفضل من الرجال	13.9	15.4	70.7
المرأة غير قادرة على تولي القيادة في الاسرة او العمل	21.7	31.7	46.6
العمل السياسي يقدر عليه الرجال فقط	37.4	27.4	35.2
هل من حق المرأة تولي المناصب السيادية	42.1	28.1	29.8
لا يمكن للمرأة ان تعمل بمكان واحد مع الرجل	6.82	6.13	9.93

القيادية، وما يمثل بنسبة 28% اختارت الاستجابة «الى حد ما» بينما حوالي 42% ترى أنه من حق المرأة تولي المناصب القيادية في المجتمع الليبي.

وعلى صعيد المجال الخاص وعلى مستوى اتخاذ القرار داخل الأسرة وصنع القرار داخل البيئة الاسرية؛ فقد اشتملت استمارة المسح على فقرات تتعلق بقدرة المرأة على تولي القيادة في الاسرة والعمل، وتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (27) أن ما يمثل بنسبة 21.7% من اجمال عينة المسح تقبل الفرضية القائلة بأن المرأة غير قادرة على تولي القيادة في البيت والعمل، بينما ما يمثل بنسبة 46.6% من اجمالى العينة ترفض هذه الفرضية. وحوالي 31.7% اختارت الاستجابة «الى حد ما» على هذه الفرضية.

مواقف و اتجاهات الشباب نحو العنف والتمييز النوعي:

يقصد بمفهوم العنف القائم على النوع، المصطلح العام المستخدم للتعبير عن العنف الذي يحدث نتيجة لتوقعات الدور المعياري المرتبط بكل نوع من النوعين، تأسيساً على علاقات القوة غير المتكافئة بين النوعين. ويشكل العنف ضد المرأة والفتيات جزءاً من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتعرّف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة والفتيات بأنّه «أيّ فعل عنيف تدفع اليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

وقد تضمنت استمارة المسح الاجتماعي فقرات ترتبط بالعنف المبني على النوع الاجتماع، حيث تم سؤال أفراد العينة حول حق الزوج في تعنيف زوجته إذا خالفت اوامره، وكانت استجابات المشمولين بعينة البحث متباينة، تشير النتائج إلى أن هناك عديداً من المستجوبين يؤمن بأنه من حق الزوج معاقبة الزوجة لو عصت أوامره. فعند النظر عن قرب إلى التبريرات الممكنة للعنف الزوجي التي طرحت على الشباب من النوعين تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (28) إلى أن

هناك نسبة أكبر ممن يعتقدون في وجود مبررات للزوج لضرب زوجته، فهناك 17.5% من الشباب يرون ضرورة ضرب وتعنيف المرأة متى خالفت او امره، وما يمثل 19.4% اختاروا الاستجابة «إلى حد ما» على هذا الموقف. بينما 73% من الشباب ترفض اعطاء الحق للرجل في تعنيف زوجته.

ويتمثل الموقف العام للمستجوبين من الفرضية القائلة بأنه على المرأة أن تأخذ موافقة ولي أمرها في كل شيء؛ حيث تشير النتائج إلى أن 70.6% من الشباب يؤكدون على ضرورة ان تأخذ المرأة موافقة ولي أمرها في كل شؤنها، وما يمثل بنسبة 21.5% غير متأكدين، وحوالي7.8% من الشباب يرفضون ان تأخذ المرأة موافقة ولي الامر.

وبالنظر لموقف الشباب من سفر المرأة بلا محرم، فأن التوجه العام في هذا الجانب هو رفض هذا الطرح، حيث تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (28) إلى أن نسبة عالية من الشباب ترفض سفر المرأة بلا محرم بلغت حوالي 75.7%، و 12.9% فقط من الشباب يؤيدون سفر المرأة بلا محرم.

الاستنتاجات:

جاء هذا التحليل لرصّد اتجاهات الشباب الليبي نحو بعض القضايا الاجتماعية، وقد تركز التحليل أساسا حول قضايا الأسرة والزواج وحول قضايا النوع الاجتماعي ومسألة حقوق المرأة.

إن التعرف على اتجاهات الشباب امر مهم لأنهم المسؤلون عن الأسرة في المستقبل وهم بناة الاجيال الجديدة. عليه فأن وعي الشباب بقضايا المرأة ومواقفهم اتجاه هذه القضايا سيحدد صورة واضحة للمستقبل في إطار من المساواة والتمكين المبني

الجدول رقم (28) يبين اتجاهات ومواقف الشباب نحو قضايا التمييز والعنف

العبارة	نعم	إلى حد ما	لا
يجب على المرأة ان تأخذ موافقة ولي امرها في كل شيء	70.6	21.5	7.8
يحق للزوج ان يضرب زوجته إذا خالفت أوامره	17.5	19.4	63.1
هل تؤيد سفر المرأة بدون محرم	12.9	11.4	75.7

على النوع الاجتماعي، فعلى الرغم من المكاسب العديدة التي نالتها المرأة كالحق في التعليم والعمل والمشاركة، والقوانين والتشريعات التي ضمنت لها هذه الحقوق، لا زالت الفجوة الاجتماعية قائمة ولايزال المجتمع يرفض الاعتراف بهذه الحقوق. ولاتزال المرأة بحاجة لدعم حقوقها والاهتمام بقضايا المساواة والتمكين والمشاركة السياسية.

تقدم البيانات الجديدة الكيفية بالإضافة الى البيانات الكمية التي تضمنها مسح الشباب 2022 حول اتجاهات الشباب ومواقفه نحو قضايا النوعين، أدلة إضافية على وجود اتجاهات ايجابية بشكل عام نحو عمل المرأة، الا أنه قد ظهرت بعض الاتجاهات والمواقف السلبية، حيث أن الشبان يتبنون أحياناً مواقف غير مُنصفة في تحقيق المساواة بين النوعين. فهناك توجه نحو قبول ثقافة الطاعة والخضوع، والميل احيانا إلى تبرير العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولعل مرد ذلك تأثيرات التنشئة الاجتماعية المؤكدة على غرس ثقافة الهيمنة الذكورية والناشئة في إطار النظام الابوي الذي يعهد الى الرجال بمهام العمل في المجال العام والتحمل الكامل للمسؤوليات الاسرة، فالمرأة من هذا المنظور يقتصر دورها على العمل في المجال الخاص وهي أقل قدرة من الرجل. حيث يتم اعتبار المرأة وما تحققه من مكاسب مادية ليس أساسا لدخل الاسرة ويمكن الاعتماد عليه. وتلعب الأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد الدور البارز في تعزيز هذه الثقافة وإعادة انتاجها بين الشباب. وعموما يعتبر إلحاق المرأة بالقوة العاملة مهمة شاقة نوعا ما في ليبيا، وذلك لسيادة بعض العادات والتقاليد الاجتماعية، والتي تؤطر المرأة في جانب محدد. فعمـل المرأة في إطار تربية الأبناء ورعايتهم، وفي تدبير شؤون الأسرة، الأمر الذي يتطلب جهداً كبيراً لتغيير المواقف المجتمعية بشكل عام والشباب على نحو محدد حول عمل المرأة خارج المنزل، بل يتطلب كذلك تغيير اتجاهات ومواقف الشابات أنفسهن في عملهن في المجال العام.

كما يلاحظ أن هناك اختلافاً بين الاستجابات لبعض القضايا المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي وفقا لمتغير النوع في عينة الدارسة بشقيها الكمي والكيفي، لذلك يمكن القول أن هناك فروقات في التوجهات والمواقف الشبابية بناء على متغير النوع. حيث يميل بعض الذكور المشاركين في المقابلات الجماعية الى تحديد مجالات معينة لعمل المرأة وتفضيل عدم الاختلاط بين النوعين في مواقع العمل أكثر من تفضيلات الاناث، بل إن بعضهم يطالب أن يتم تقنين هذا الاتجاه في المجال العام؛ بحيث يتم الفصل بين النوعين بناء على قرارات رسمية من المسؤولين في الدولة.

إن التحولات الديموغرافية للشباب في ليبيا في الحاضر والمستقبل تشكل مجموعة من التحديات والفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب الضرورة التنموية توظيفها إيجابيا لتجعل من مشاركة الشباب أحد أهم ركائز المواطنة الفاعلة وتضعهم قوة أساسية لإحداث التغيير التنموي، لذا من الضرورة الاستفادة من القدرات والإبداعات الشبابية وتنمية مهارات الشباب.

ودعوة المؤسسات الحكوميّة إلى العمل على إشراك الشّباب. والاهتمام بهذه الفئة وتأكيد علاقاتها بالنمو والتنمية وسوق العمل، كما ينبغي على المسئولين وصناع القرار في البلاد رسم ووضع الخطط التنموية اعتمادا على هذه الفئة للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولأهمية عنصر الشباب ودوره الفاعل، فقد وُضِعت مجموعة من التوصيات لإشراك الشباب في مجال المساواة بين النوعين:

- إجراء تحليلات وبحوث إضافية حول توجهات الشباب الليبي نحو قضايا النوع والمساواة بين النوعين وقضايا التمكين والمشاركة السياسية، ومقارنتها بغيرها من الفئات الأخرى، وينبغي تجميع المسوح الديموغرافية والصحية، والبيانات المتعلقة بالنوع

بطريقة منتظمة من أجل رصد الاتجاهات وتقييم التقدم في مجال قضايا التمييز والمساواة؛ كما يتعين توافر جميع البيانات للباحثين حتى يقوموا بتحليل المعلومات التي تفيد صانعي السياسات.

- النهوض ببرامج تنمية القدرات لإدماج وتأهيل الشباب من النوعين وتنمية الوعي بحقوق المرأة، وتطوير البرامج الرامية إلى توفير المعلومات للشباب حول الحقوق الإنسانية للمرأة وحول مسئولياتهم تجاه احترام حقوق الآخرين.

- ينبغي إدخال منظور النوع الاجتماعي في جميع الاستراتيجيات الوطنية لبناء الدولة. لقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن في سنة 2000، و يدعو هذا القرار إلى تعميم منظور النوع الاجتماعي في فترات الصراع و النزاع و أكد على أهمية دور المرأة في منع وحل النزاعات و مفاوضات السلام، و كذلك في الاشتراك في عمليات الإغاثة وإعادة البناء والاعمار، وكما أكد القرار على أهمية مشاركة المرأة في جهود صناعة وحفظ السلام، وعلى ضرورة توفير حماية أكبر لها من انتهاك حقوقها الإنسانية، وإيجاد آليات، والتدابير اللازمة لحمايتها، وتأمين المساواة بين النوعين وحماية حقوق الانسان تقع على عاتق الدولة ومن ضمن التزاماتها التنموية.

- مواجهة الصور النمطية للمرأة ثقافيا والمواقف السلبية تجاه المرأة، وهذه الجهود تشتمل جميع البرامج التعليمية الوقائية، متضمنة رسائل تستهدف الأطراف المعنية المختلفة، بمن في ذلك القيادات المجتمعية.

المراجع:

1. بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL، "تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول أوضاع حقوق الانسان في ليبيا"(2015). متوفر على الموقع: https://www.ohchr.org/ Documents/Countries/LY/UNSMIL_ OHCHRJointly_report_Libya_16.11.15_AR. pdf
2. البنك الدولي، "التعليم في الجماهيرية الليبية (سابقًا): التوازن بين تمكين الكفاءة وتفعيل الجودة النوعية"، تقرير بعثة البنك الدولي النهائي، (2008) (واشنطن، وثيقة فنية غير منشورة).
3. علي الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا. (طرابلس: الجامعة المغاربية، 2018).
4. المسح العالمي للقيم WVS، "المسح الشامل لا راء الليبيين في القيم. التقرير النهائي"، ليبيا-بنغازي: جامعة بنغازي مركز البحوث والاستشارات (2015).
5. مصلحة الاحصاء والتعداد، "التعداد السكاني"
6. .(طرابلس – ليبيا، 2006).
7. مصلحة الإحصاء والتعداد، مسح التشغيل والبطالة 2022م.
8. الهيئة العامة للمعلومات، "تقرير التنمية البشرية الثالث المرأة في الجماهيرية (سابقًا): المساواة مع الاختلاف ". ليبيا-طرابلس (2006).
9. الهيئة العامة للمعلومات، "تقرير التنمية البشرية الخامس تحديات التنمية في ليبيا". ليبيا-طرابلس (2018).
10. الىونسكو UNESCO، "التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم الشامل للجميع الجميع بلا استثناء".(2020) متوفر على الموقع: http:// creativecommons.org/licenses/by- /sa/3.0/igo (تاريخ التنزيل 02/1/2021).
11. الىونسيف UNICEF، " تالىف الحرب، دراسة لتبعات انهيار النظام التعليمي في سوريا على مستقبل الدولة" مترجم عنThe Cost Of War، موقع السوري الجديد، الناشر: Save The Children (2015)
12. بن يونس، ايمان. (2015) المرأة الليبية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية تحليل نصوص اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1991م وعلا قتها بالتشريعات الليبية-السيداwCconvention on the Elimination of Discrimination Against Women.
13. المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لأراء الليبيين في القيم (2015) ال التقرير النهائي، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي
14. Elabani، Suaad. "Attitudes to and Perceptions of Domestic Violence Against Women in an Arab Community: A Case Study of Libyan Migrants in the UK". Doctoral Thesis (PhD)، Manchester Metropolitan University. (2015) Available Online at: https://e-space.mmu.ac. / uk/582276
15. IFES" (International Foundation for Electoral Systems)،Libya: http://www.ifes. org/sites/default/files/libya_status_of_ women_survey_report_final2_2.pdf Status of Women Survey ".(2013) Available online :at
16. Selimovic.J and Larsson.D (2014) "Gender and Transition in Libya Mapping women's participation in post-conflict reconstruction". Ulpaper. No 7/2014. SWEDISH
17. a. INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFA

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا

التاريخ 2023/03/08 ف

الأخوة : المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي
بعد التحية ...

نشكركم على اخبارنا بانكم ستنشرون :

عنوان الكتاب :النتائج النهائية للمسح الوطني للشباب الليبي

اسم المؤلف :أعداد /إدارة التطوير الاجتماعي

سنة النشر :2023/03/08

و لقد قمنا بتخصيص الرقم الدولي الموحد التالي لهذا الكتاب :

ردمك ISBN 978-9959-9597-3-7

يجب طباعة ردمك مع وجود فراغات او شرطات بين الشرائح الأربعة كما هو موضح و ينبغي طبعه على ظهر صفحة العنوان الداخلية في الأسفل أو على ظهر سترة الغلاف إذا كان للمطبوع سترة أو على ظهر الغلاف الخلفي و عند طباعة ردمك على ظهر صفحة العنوان نرجو اضافة العنوان التالي فوق ردمك

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 -9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني : nat_lib_libya@hotmail.com

قسم التزويد و الكتبادل و الإهداء
الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

رقم الايداع القانوني 150/2023 دار الكتب الوطنية

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي
National Economic & Social Development Board

www.nesdb.ly

© جميع الحقوق محفوظة
المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي